جامعة سعد دحلب
كليه الآداب و العلوم الاجتماعية
قسم اللغة العربية و آدابها

مذكرة ماجيستير

التخصص: لغوي

المهمل في علوم العربية
في النحو و الصرف و العروض و صناعة المعاجم

من طرف

سياحوي رفيقة

أمام اللجنة المشكلة من

بوحساين نصر الدين	أستاذ محاضر أ ، جامعة البليدة	رئيسا
بن لعلام مخلوف	أستاذ التعليم العالي ، جامعة البليدة	مشرفا و مقررا
لعبيدي بو عبد الله	أستاذ محاضر أ ، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
سرير عبد الله فوزية	أستاذة مساعدة ب ، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة جوان 2011

ملخص

إن البحث عن الأصول المهملة غير المستعملة هو بحث في مضمون اللغة و حقيقتها ، لأن هذه الأصول لها علاقة بالواقع اللغوي وهي من متطلبات المنهج العلمي الذي يعتمد أساسا على القياس و التعليل و التفسير و التقدير و ذلك حتى تستقيم اللغة و برد الفروع على الأصول و تفسير ما شذ عن الأصل

لقد اعتمد الرعيل الأول من علماء اللغة و على رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي على التفكير الرياضي في نظرهم إلى المسائل اللغوية و هذا التفكير هو الذي سمح لهم بتحويل المدرك بالحس أو الإحصاء إلى مدرك بالعقل و هو ما جعل المعرفة عقلية و إن كانت في أصلها منقولة حسي و مكنهم من النظر في الممكن و المحتمل و جعل الواقع اللغوي حالا خاصة من أحوال هذه الممكنات

و انطلق هؤلاء من المسلمة القائلة بأن واضع اللغة حكيم وأن كل ما قالته العرب له وجه و مذهب و حكمة، فاللغة العربية تخضع لنظام محكم و دقيق بالرغم ما يبدو فيها من تنوع الاستعمال و اختلافه.

فواضع اللغة قام باختيار أحسن الممكنات مما اقتضته حكمته من خفة و أمن اللبس و عدم تنافر للأصوات و غير ذلك حتى صارت تشتمل على أفضل تلك الممكنات لتركه ما قبح استعماله.

و قد استطاع النحاة أن يستدلوا على تلك الممكنات المهملة عن طريق القياس و قسمة التركيب ، و ذلك بتطبيق هذين المبدأين على جميع فروع علوم اللغة العربية في النحو و الصرف و في علم العروض و في علم المعاجم العربية.

شكر

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل و أخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور بن لعلام مخلوف الذي قبل الإشراف على مذكرتي و بذل الجهد الواسع في التصحيح و المتابعة .
إلى كل من ساندني و شجعني على مواصلة البحث و تحمل أعبائه و لو بالكلمة الطيبة، سواء كان قريبا أم من بعيد
كما أتقدم بالشكر إلى والدي العزيزين اللذين ما فتئا يشجعاني من أول يوم وضعت فيه خطاي على درب العلم

قائمة الجداول

الرقم	الصفحة
الجدول رقم 01	22
الجدول رقم 02	25
الجدول رقم 03	32
الجدول رقم 04	50
الجدول رقم 05	121
الجدول رقم 06	124
الجدول رقم 07	128

قائمة الأشكال

الصفحة

الشكل رقم 01 43
الشكل رقم 02 116

الفهرس

ملخص
شكر
قائمة الجداول
قائمة الأشكال
الفهرس
مقدمة 1
1. فصل تمهيدي 8
1.1 الأساس الإبستيمولوجي لمفهوم المهمل و منطلقاته 8
2.1 مفهوم المهمل و طرق الاستدلال عليه 16
2. المهمل في علمي النحو والصرف 29
1.2 ماهية هذه الأصول و طبيعتها 29
1.1.2طبيعة هذه الأصول المهملة 35
2.2 طرق استخراج النحاة للأصول المهملة و استدلالهم عليها 44
3.2 الأصول المهملة غير المستعملة بين الرفض و القبول 59
3. المهمل في علم العروض 67
1.3 ماهية الاصول المهملة.....67
2.3 طرق الاستدلال على الأصول المهملة في علم العروض 82
3.3 الأصول المهملة في علم العروض بين الرفض و القبول 92
4. المهمل في علم المعجم العربي.....101
1.4 ماهية الأصول المهملة في المعجم العربي و طبيعتها 101
2.4 طرق الاستدلال على هذه الأصول المهملة 114
خاتمة 134
قائمة المراجع 136

مقدمـــة

لما وقع اختياري على الموضوع الموسوم بـــ: المهمل في علوم اللغة العربية، تبادرت إلى ذهني أسئلة كثيرة حول مشروعية هذا الموضوع وجدواه، فتساءلت في نفسي ما الذي يدعوني إلى اختيار هذا الموضوع بالذات؟ وهل سيستحق ما سأتجشمه من عناء البحث والتدبر فيه؟ وهل سأضيف شيئا جديدا ذا قيمة يضاف إلى جهود الباحثين الذين سبقوا؟ وهل سيكون منه نفع للطلبة والباحثين الذين سيواصلون مسيرة البحث العلمي؟.

وبعد بحث ونظر وطول تدبر في شعاب هذا الموضوع وتفريعاته اقتنعت بأهميته، وبضرورة خوض غمار البحث فيما سماه اللغويون مهملا أو أصولا متروكة غير مستعملة، لاسيما وأن الكثير من اللغويين المحدثين المشتغلين باللغة العربية قاموا برفض هذه الأصول غير المستعملة في الكلام، وأخص بالذكر دعاة المنهج الوصفي، الذين دعوا إلى تطهير النحو العربي من كل تقدير نحوي بهدف تيسير النحو وتجديده، ودعوا أيضا إلى رفض الدوائر العروضية التي أقامها الخليل بن أحمد لاستنتاج بحور الشعر الاثنين والعشرين، ورفض البحور الستة المهملة التي لم يقل الشعراء الأقدمون عليها شعرا.

و حتى أنهم انتهوا إلى أنها –الأصول المقدرة غير المستعملة– فكر سقيم ومجرد وهم ومحض تخيل، وأنها لا توجد إلا في ذهن النحوي والعروضي.

ولقد استمد هؤلاء انتقاداتهم من اعتقادهم أن واقع اللغة لا يكون إلا في ظاهر لفظها، و بما أن اللغة واقع منطوق، فكل ما لا يقع تحت حس أو نطق أو استعمال فهو لا يمد لها بصلة، والبحث فيه لا يكون إلا في الخيال ولهذا وجب تركه.

إلا أن هذه الآراء والمزاعم هي من قوّت رغبتي وجعلت عزمي يستقر على دراسة هذه الأصول لمعرفة وجه الحقيقة من كل ذلك، ذلك لأنني وجدت بأن هذه الأصول المهملة تطال كل علوم اللغة العربية النحوية منها والصرفية، وحتى علم العروض وعلم المعجم.

و وجدت أيضا بأنها كانت الوسيلة لربط الفروع بالأصول في كل العلوم السابقة، وبهذا استطاع علماء اللغة تفسير ما خرج عن الأصل وما شذ عنه في كلامهم وفي ضرائر الشعر.

و عليه فالإشكالية الكبرى التي شغلت ذهني في هذا البحث هي:

هل يعتبر الإقرار والتوكيد على وجود هذه الأصول المهملة في جميع العلوم اللغوية المذكورة في العنوان أمرا مشروعا من الناحية العلمية ولا يتعارض مع متطلبات المنهج العلمي؟ و تفرعت عنها إشكاليات ثانوية هي :

ما هو مفهوم هذه الأصول؟ و هل تقدير هذه الأصول المهملة له علاقة بالواقع اللغوي أم أنه مجرد افتراض و توهم؟ و هل في افتراض وجودها فائدة علمية؟ ولماذا رفضها الكثير من اللغويين و المحدثين؟ و ما هي أدلتهم على صحة موقفهم؟ وما هي أدلة علماء اللغة القدماء و أتباعهم من اللغويين المحدثين على وجود هذه الأصول؟.

و الفرضية التي أنطلق منها في هذا البحث و التي سأحاول إثباتها هي: لابد أن علماء اللغة القدامى و على رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي لما نظروا إلى اللغة العربية لم ينظروا إلا في عينة من كلمات العربية من أجل استخلاص القواعد التي يقيسون عليها كلامهم، و أنهم لما كانوا يقيسون تلك الأقيسة دعتهم الطبيعة اللغوية إلى التعليل و التفسير و التقدير حتى تستقيم عندهم اللغة، و ذلك بردهم الفروع على الأصول و تفسير ما شذ عن أصله و بدا بعيدا عنه لا علاقة له به، و أنهم ما اكتفوا بإقامة القياس فحسب بل تعدوه إلى قسمة التركيب التي مكنتهم من توقع كل الممكنات اللغوية الحاصلة، وهذا ما ممكنهم من تحديد ما هو مستعمل و موافق للواقع اللغوي، و من تحديد ما هو مهمل و الإشارة إليه، و هذا ما يؤكد على أن هؤلاء كانوا يمتلكون تفكيرا رياضيا، هذا التفكير العلمي الذي يتخذ من النظر المتسلسل الخطوات في المسائل المختلفة، وسيلة إلى اكتشاف المجهول، والذي يحول المدرك بالحس إلى مدرك بالعقل، فهو يجعل المعرفة عقلية، وإن كانت في أصلها منقولة حسية، و ينظر في الممكن و المحتمل و يجعل الواقع اللغوي حالا خاصة من أحوال هذه الممكنات، فالإقرار بوجود هذه الأصول إذن، هو من صميم التفكير الرياضي.

وللإجابة عن الأسئلة السابقة، جعلت لهذا البحث أربعة فصول، وخصصت الفصل الأول ليكون مدخلا لموضوع البحث ألا وهو تحديد الأساس الابستمولوجي الذي اعتمده علماء اللغة من أجل الوصول إلى مفهوم المهمل و منطلقاته، لما وجدته عندهم لمّا يقدرون الكلام المحول عن أصله –سواء كان ذلك الكلام مفردا أم كان مركبا، وسواء كان شعرا أم نثرا– برده إلى أصوله.

وتبين لي أيضا أن تقديرهم للأصول المتروكة ما كان ليتم لولا تجريدهم للأصول عموما حيث جعلوها معايير تعرف بها الفروع وترد إليها، كما رد ما شذ عن نظائره إلى أصله وكل هذا مرده إلى

اعتقادهم بأن اللغة العربية من وضع واضع حكيم، ولذلك فهي عندهم نظام محكم الصنع، وكل ما فعلوه فيها له مذهب وحكمة.

و قد قسمت الفصل الأول إلى مبحثين، تحدثت في أولهما عن الأساس الذي صدر عنه المهمل، وعن المنطلق الذي اعتمد في افتراض وجوده وإثبات علاقته بالواقع اللغوي.

أما المبحث الثاني فقد خصصته للحديث عن السبيلين اللذين اعتمدهما علماء اللغة من أجل إثبات الفرضية التي انطلق منها هذا المبحث.

وقسمت الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث وخصصته للحديث عن المهمل في علمي النحو والصرف، وتحدثت في المبحث الأول عن ماهية هذه الأصول وطبيعتها، فهي أصول افتراضية موجودة في أصل الوضع، ومختزنة في ذهن المتكلم، ووجودها أمر يفترضه القياس، وليس ضروريا أن يرد بها استعمال.

وخصصت المبحث الثاني عن طريق استخراج النحاة للأصول المهملة واستدلالهم عليها، فقد قام الخليل والرعيل الأول من علماء اللغة من استخراج تلك الأصول في علمي النحو والصرف باعتمادهم على القياس بالدرجة الأولى، لأنه العملية العقلية التي تسمح له بتجريد صورة هذه اللغة وتكشف عن كل ممكناتها المستعملة منها والمهملة، وكذلك نجدهم قد اعتمدوا على القسمة التركيبية في الكشف عن الممكنات اللغوية بالدرجة الثانية، ويظهر ذلك من خلال استنتاج كل الصيغ المحتملة وفي استنتاج صيغ التراكيب اللغوية المختلفة.

و خصصت المبحث الثالث لبيان آراء المعترضين والمؤيدين لوجود هذه الأصول في عقول المتكلمين وإظهار حجج كل من الفريقين ومدى صحتها.

وفي الفصل الثالث والذي جعلته للحديث عن المهمل في علم العروض، فقد قسمته إلى ثلاثة مباحث أيضا، حيث عرّفت في المبحث الأول بالأصول المهملة في هذا العلم، أين سار الخليل وفق منهج علمي دقيق مكن له من التعرف على إمكانات اللغة من الأوزان الشعرية، فقد لاحظ بأن الكلام العربي يتكون أساسا من متحركات وسواكن، ولاحظ أيضا بأن الكلمات العربية تكون في أصلها إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية أو سداسية أو سباعية، وبتقليب الخليل بين السواكن والمتحركات المكونة لهذه الكلمات، استطاع تحديد المستعمل منها والمهمل، واستطاع كذلك تحديد صور البحور الشعرية الممكنة كلها عن طريق الدوائر العروضية، المستعمل منها والمهمل كذلك.

والمبحث الثاني تحدثت فيه عن الطريق الذي اعتمده الخليل في استخراج هذه الأصول المهملة، سواء تعلق الأمر بالأوزان الشعرية أي التفاعيل، أم أنه تعلق بالبحور الشعرية، وقد كانت سبيله إلى ذلك اعتماده قسمة التركيب ولجوءه إلى فكرة التباديل والتوافيق بين السواكن والمتحركات، وبين التفاعيل المكونة للبحر الواحد والمعتمد أساسا للدائرة العروضية.

أما المبحث الثالث فقد جعلته لبيان آراء المعترضين لعمل الخليل والمؤيدين له ولمنهجه، وحاولت إظهار حجج كل من الفريقين وإثبات مدى صحتها كذلك.

أما الفصل الرابع، فقد خصصته لدراسة المهمل في علم المعجم العربي، وقد اعتمدت في دراستي هذه على معجم العين للخليل لسببين رئيسيين هما:

1- لأن الخليل بن أحمد هو صاحب فكرة التبديل والتوفيق بين متحركات وسواكن الكلمة العربية، وهذا ما قاده إلى حصر كل ممكنات الكلمات الثنائية منها، والثلاثية والرباعية والخماسية.

2- والسبب الثاني أنه أدرج جميع ما نتج لديه من ممكنات في معجمه العين دون إهمال لأية مفردة كانت، وقام بشرح المستعمل منها، وقال عن المهمل بأنه مهمل، في حين أسقط غيره من أصحاب المعاجم بعض ما أهمل من كلام العرب إن لم يكن كله.

و قسمت هذا الفصل إلى مبحثين اثنين خلافا عن بقية الفصول الأخرى، وخصصت المبحث الأول منه للحديث عن ماهية الأصول وطبيعتها في علم المعجم، أما المبحث الثاني فقد وضحت فيه الطريقة العلمية التي اتبعها الخليل من أجل استخلاص هذه الأصول.

وما وجدت أثناء بحثي في هذا الفصل من عارض هذه الأصول المهملة أو أيدها في الكتب التي اهتمت بالبحث في المناهج التأسيسية للمعاجم العربية القديمة والحديثة، وذلك في رأيي يعود إلى أن الخليل لما أهمل ما أهمل من الأصول كان قد أدرك بأن اللغة لا يمكنها أن تتسع إلى كل ذلك الزخم الهائل الذي نتج له من التقليبات التي قام بها، وحتى أن بعض الأصول المتروكة المكونة من الحروف المتقاربة في المخارج يستحيل على الجهاز النطقي النطق بها.

وهذا ما جعل العلماء اللغويون المعجميون يحجمون عن الرفض أو التأييد.

وأنهيت هذا البحث بخاتمة حاولت فيها ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها بعد خوض غمار هذا البحث.

ولا يفوتني في ختام هذه المقدمة الاعتراف بالشكر الجزيل لأستاذي الذي أخذ بيدي طيلة إنجاز هذا العمل –الأستاذ مخلوف بن لعلام– والذي أفادني كثيرا في بحثي هذا بنصائحه وإرشاداته ومعارفه والذي تجشم كذلك عناء متابعة هذا البحث بتفاصيله، وقراءته وتصحيحه رغم أعباءه الكثيرة وأشغاله اللامتناهية.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذه المذكرة من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

1.الفصل الأول

فصل تمهيدي

1.1.الأساس الإبستيمولوجي لمفهوم المهمل و منطلقاته.

قبل أن نخوض في إشكالية هذا البحث ومحاولة الإجابة عنها، ينبغي أن نشير أولا إلى مسلمة يقضي العلماء بصحتها، ألا وهي سلامة هذا الكون وظواهره المتعددة من التناقضات.

والتسليم بهذه المسلمة يقودنا إلى التسليم بمسلمة أخرى أعمق تتدرج تحت سابقتها، تقضي بأنه لولا السلامة من التناقض ما أمكن حصول أي علم من العلوم، لهذا السبب دأب الفلاسفة والمفكرون منذ الأزل على البحث عن التفسيرات والتعليلات التي تزيل ما يبدو من تناقض ظاهري في الظواهر الكونية.

لا يمكننا أن نختلف في أن اللغة ظاهرة من الظواهر الكونية المتعددة، إذن – وبالأخذ بما سبق ذكره– فهي تسلم في ظاهرها كما في باطنها من التناقض، وتحكمها مجموعة من الأنظمة والقواعد العامة التي تطرد لتشكل أفراد الظاهرة اللغوية، واللغة العربية جزء لا يتجزأ من الظاهرة اللغوية العامة، فهي أيضا وبالضرورة تسلم من التناقض، وتخضع للقوانين والقواعد التي تحكم أفراد اللغة وتراكيبها.

لقد أدرك المشتغلون باللغة العربية هذا الأمر منذ القدم، أي منذ وجود الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه، ومن جاء من بعدهما من أمثال الأخفش والمازني، وصولا إلى ابن جني في القرن الرابع للهجرة، فحرصوا على مد القياس الذي أخرجوا به القواعد العامة من آحاد الشواهد التي ثبتت في اللغة، وقد حكى ابن جني عن أبي عثمان المازني قوله "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت قام زيد أجزت ظَرُفَ بِشرٌ، وكرُمَ خالد"[01] ج1 ص303.

وعمدوا بعد ذلك إلى تعليل وتفسير كل ما خرج وشذ عن القياس ليزيلوا عن اللغة ما يبدو ظاهريا فيه تناقض، وهو الأمر نفسه الذي جعل النحاة المؤسسين لأصول النحو العربي يعتقدون بأن واضع هذه اللغة حكيم، وأن كل هيئة إفرادية فيها أو تركيبية محكمة البناء، ومفصحة عن حكمة واضعها، ويؤكد هذا الأمر قول سيبويه: "فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه نحو يك ويكن، ولم أصل ولم أبال، لم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله، ولا يحملهم إن كانوا يثبتون فيقولون في مُرْ اومُرْ، أن يقولوا في خُذْ اوخُذْ وفي كُلْ اوكُلْ، فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسر"[02] ج1 ص266.

ويفسر الدكتور بن لعلام القول السابق كما يلي: "ما يخرج عن أصله وما يشذ عنه إنما يكون كذلك لعلة تعترضه، وإذا كانت الشواذ تستعمل كما استعملها العرب ولا يقاس عليها، فإن على الباحث السؤال عن علة شذوذها، وهذا الاعتقاد ينطوي على افتراض أن اللغة العربية تقوم على نظام محكم وليس شيء يرد فيها كيفما اتفق"[03] ص16.

إن التنوع في الاستعمال وكثرة الفروع والشواذ الموجود في اللغة يرده العلماء بالتعليل والتفسير إلى أصوله، وحتى ضرائر الشعر تعلل وتفسر بحملها على أصولها، وهذا كله راجع إلى

اعتقاد هؤلاء بأن واضع اللغة حكيم، يقول سيبويه: "وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"[02] ج1 ص32.

ونقل السيوطي عن الشلوبين أنه قال: "علة الضرائر تشبيه لشيء بشيء أو الرد على الأصل"[04] ج1 ص269.

ويرى الدكتور بن لعلام في أمر تعليل سيبويه والسيوطي لضرائر الشعر –بأنها لا تجري كيفما اتفق– بأنه من الأولى أن يقال ذلك عما يخرج عن أصله أو يشذ في الكلام عامة.

إن علماء اللغة من أمثال الخليل وسيبويه وغيرهم ممن اشتغلوا بتعليل وتفسير كلام العرب الذي خرج عن أصله، أو شذ عن نظائره لم يكتفوا بذلك فحسب، بل إنهم عللوا حتى ما أهملته العرب مما يجيزه القياس وقسمة التركيب ورفضه الاستعمال وسنعود إلى ذلك بالشرح والتفصيل في مواضع لاحقة إن شاء الله.

وها هو الخليل في موضع آخر يؤكد أن غاية الدرس اللغوي هي اكتشاف حكمة واضع اللغة، ويفترض وجود نظام محكم للغة من الضروري اكتشافه، فإنه لما سئل عن العلل التي يستخدمها العلماء لتفسير الظواهر اللغوية، وقيل له: "عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ قال "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة له، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: "إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله، محتملة لذلك"، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي

ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ما ذكره الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن صح لغيري لما عللته من النحو هي أليق بالمعلول فليأت بها"[05] ص66.

ويعلق الأستاذ ناصر حامد أبو زيد في كتابه إشكاليات القراءة وآليات التأويل على رأي الخليل في اللغة، وسبب تشبيهه لها بالدار المحكمة البناء قائلا: "في هذه الرواية الهامة –والخطيرة أيضا– يمكن أن نستنبط بعض الحقائق التي كانت كامنة في عقول هؤلاء اللغويين والنحاة القدامى ومنهم سيبويه، أول هذه الحقائق إدراكهم أن اللغة بناء محكم، شبهه الخليل هنا بالدار المحكمة البناء التي تدل على حكمة بانيها وحسن صنعه، وهذا التصور للغة يتجاوب مع تصورات العلوم الأخرى للعالم بوصفه نظاما محكم الدلالة، دالا على حكمة خالقه ومدبره، وهي تصورات نجدها في العلوم الفلسفية، وعلم الكلام و في التاريخ، وعلم الفلك...إلخ"[06] ص187.

ونفس المذهب يذهب إليه الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح بقوله: "كل ما سنه الله في هذه الدنيا من الظواهر، فلا بد أن يسلم في ظاهره أو في باطنه من التناقض، وإلا ما كانت هناك حكمة، ولا أمكن أن يحصل علم من العلوم، ولذلك فلا بد من البحث في الحكمة العميقة التي تفسر وتعلل الظواهر، وتزيل ما يبدو فيها من تناقض، إلا أن هذا البحث وتلك التعليلات ليست هي اللغة في ذاتها واستعمالها إنما هو علم بكيفية حصولها، والعلم بحصول الشيء ليس هو الشيء في ذاته" [07] ص73.

فالخروج عن الأصل إذن لا يعود إلى الاختلال في النظام اللغوي، ولا إلى الاضطراب فيه، وإنما هو لعلة دالة على حكمة واضع اللغة وهذا ما عناه الأندلسي في قول نقله عن السيوطي عند توضيحه مفهوم النادر لدى النحاة "أنه لا يفرد بحكم يصير به أصلا، بل ينبغي أن يرد إلى أحد الأصول المعلومة محافظة على تقريرها واحتراسا من نقضها، قال: وما من علم إلا قد شذت منه جزيئات مشكلة فترد إلى القواعد الكلية والضوابط الجميلة" [04] ج1 ص362.

وقد كان سيبويه يلح في مواضع كثيرة في كتابه على انتحاء سمت كلام العرب الذي جاء على ما تقتضيه فطرتهم وحكمتهم، لأنه كان يؤمن بسمو تلك الفطرة، وبلطف حسهم وبلغتهم حيث قال في أحدها: "فأجر الأشياء كما أجروها" [02] ج1 ص419.

وقال في آخر: "فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز ما أجازوا"[02] ج1 ص414.

وابن جني كذلك يؤكد على متابعة مجاري كلام العرب إذ يقول: "إذا تركت العرب أمرا من الأمور لعلة داعية إلى تركه وجب اتباعها عليه، ولم يسع أحدا بعد ذلك العدول عنه، وعلة امتناع ذلك عندي ما أذكره لتتأمله فتعجب منه، وتأنق لحسن الصنعة فيه"[01] ج1 ص308.

وبعدها لا يبقى للمعلل النحوي إلا استكشاف هذا النظام اللغوي البديع، وتبين وجوه الحكمة فيه ويؤكد الأستاذ بن لعلام على أن الغاية من التعليل هي الاستدلال على وجود هذه الحكمة بقوله: "والعلل الذي يستنبطها النحوي هي عنده دليل على وجود هذه الحكمة، وهي ليست من صنع مخيلة النحوي، وإنما هي محاولة لاكتشاف موجود بالقوة في نظام اللغة العربية الموجود ضمنيا في عقول العرب"[03] ص22.

إذن فالنحاة الأوائل قد سلموا بأن كل ما قالته العرب له وجه، ومذهب وحكمة، وسلموا أيضا بأن اللغة العربية تخضع لنظام محكم ودقيق بالرغم ما يبدو فيها من تنوع الاستعمال واختلافه، وشذوذ بعضه عن الأصول أحيانا شذوذا شديدا، لهذا السبب كان اعتقادهم بوجود نظام باطني كامن وراء التنوع والتغاير الظاهرين في الاستعمالات اللغوية أمرا مشروعا، وكان عليهم اكتشافه وإزالة ما يبدو في لغتهم من الاضطراب والتناقض من خلال تعليلاتهم وتقديراتهم.

إن الاعتقاد بالنظام والاطراد في الظواهر المدروسة أمر يجتمع عليه كل العلماء، لأنه يوجههم إلى اكتشاف القوانين والقواعد التي تحكم مجرى الظواهر ونظامها، ويؤكد على ذلك إمانويل كانط حين

يقول: "كل شيء في الطبيعة سواء أكان ذلك في عالم الجمادات، أو في عالم الأحياء إنما يحدث وفقا لقواعد ولو أننا لا نعرف دائما هذه القواعد... وإذا ما ظننا أننا نلاحظ هذا الفقدان، فإنه يمكن فقط أن نقول في هذه الحالة إن القواعد مجهولة لدينا، وحتى عمل ملكاتنا إنما يتم وفقا لبعض القواعد التي نتبعها دون أن نشعر بذلك في البداية، نتوصل شيئا فشيئا إلى معرفتها بعد محاولات متكررة... وهكذا مثلا فإن النحو هو صورة اللغة عامة، ولكن الناس يتكلمون أيضا من دون أن يعرفوا النحو، والذي يتكلم من دون أن يعرفه له في الحقيقة نحو، وهو يتكلم وفقا لقواعد هو لا يشعر بها فقط" [08] ص189-190.

فكانط يرى أن كل ما يحدث من ظواهر هذا الكون إنما يخضع لقواعد وقوانين، وعدم شعورنا بها لا يعني عدم وجودها.

ويقول اينشتاين: "بأننا نبدأ دائما ببضع عقائد أساسية حتى في البحث العلمي، ومن هذه العقائد العلمية والموضوعية فكرة الاحتمالات والانسجام في العالم، بمعنى أن بقوانينه بساطة وأناقة وجمالا" [09] ص101.

إن مبدأي الاحتمال والانسجام الموجود في اللغة –اللذين ينطلق منهما كل باحث لغوي– هما اللذان يقودان في الواقع إلى الاستقراء الذي ينتهي إلى تعميم الأحكام على كل أفراد الباب الواحد، ويقودان كذلك إلى القياس الذي يسمح بإلحاق الفروع بالأصول، وهذا الذي يمكن من تصور ما هو ممكن، وليس فقط ما هو جار في واقع اللغة، فما خرج إلى الاستعمال ما هو إلا حالا خاصة من أحوال الممكن.

وهذا ما فعله الخليل بن أحمد حيث إنه استطاع أن يحول ما هو مدرك بالحس إلى مدرك بالعقل، – وهذا هو أساس التفكير الرياضي– فقاده ذلك إلى الوصول إلى ما هو موجود بالقوة في النظام اللغوي،

ولم يخرج إلى واقع الاستعمال عن طريق القياس وقسمة التركيب، فقد حصر عدد أبنية الفعل الثلاثي المجرد فوجدها اثني عشر بناء، ثم حدد المستعمل منها، فكانت أحد عشر بناء، وأهمل بناء واحد ألا وهو "فِعُل" وذلك اعتمادا على القسمة، وقد علل سيبويه سبب ترك العرب لهذا البناء بقوله: "وكما يكرهون الضمة بعد الكسرة، حتى إنه ليس في الكلام أن يكسروا أول حرف ويضموا الثاني نحو فِعُل" [02] ج4 ص335.

والقياس كذلك مكنه من الكشف على ما أهمل من الأصول، يقول ابن جني: "لا ينكر أن يكون في كلامهم أصول غير ملفوظ بها، إلا أنها مع ذلك مقدرة وهذا واسع في كلامهم كثيرا، ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصل "قام : قوم" وهم مع ذلك لم يقولوا قط "قوَم" ويقولون إن أصل "يقوم: يقوُم"، ولم نرهم قالوا: يقوم على وجه فلا ينكر أن يكون هنا أصول مقدرة غير ملفوظ بها" [10] ج1 ص348.

فالنحاة يجمعون على أن أصل الفعل قام: قوَم، وقد خرج لديهم هذا الأصل المهمل لأنهم حملوه على نظائره من الأفعال الصحيحة التي تأتي على وزن فعل مثل: خرَج، وكتب، ونصر.

و أصل الفعل يقوم: يقوُم، بحمله أيضا على نظائره من الأفعال المضارعة: يخرُج، ويكتب، وينصر، ويقدرون أصل الفعل المضارع يعد "يوعد" وأصل فعل الأمر اِرم بـــ: اِرميِ.

ويقدرون اسم الفاعل من الفعل صام: صاوِم بدل صائم، واسم المفعول من الفعل صان: مصوُون بدل مصون.

و نجدهم يقدرون أيضا أصل النداء في قولهم: يا عبد الله بـــ: يا أنادي عبد الله، ويقدرون قولهم: زيدا رأيته: رأيت زيدا رأيته.

فكل هذه الأصول المقدرة وغيرها كثير لم تخرج إلى الاستعمال، لكنها قائمة في أذهان المتكلمين وقد استطاع النحاة وأولهم الخليل الكشف عنها عن طريق القياس والحمل على النظير،

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما المانع الذي منع هذه الأصول المقدرة من الخروج إلى الاستعمال لتخرج بدلا عنها أصول أخرى؟ ويجيبنا الأستاذ بن لعلام بقوله: "فالاستعمال يجنح إلى التخفيف مع أمن اللبس، والقياس كعملية عقلية يعطي جميع الممكنات مستعملة وغير مستعملة إلا أن ما يخرج إلى النطق والاستعمال هو ما يوافق قوانين الاستعمال"[11] ص125.

ويعني كلامه هذا أن الاستعمال له قوانين يخضع لها ليصبح هو القياس، ويمنع القياس الأول في أصل الوضع، ومن هذه القوانين التخفيف، فأغلب الأصول المتروكة سببها طلب الخفة والنفور من الاستثقال، ومنها الاستغناء بالشيء عن الشيء، ومن ذلك "استغناؤهم بترك عن وذر وودع، وبلمحة عن ملمحة، وعليها كسرت ملامح، وبشبه عن مشبه، وعليه جاء مشابه، وبليلة عن ليلاه..." [04] ج1 ص60.

ومنها أيضا، أمن اللبس، ومن ذلك أنهم "لم يجمعوا حية على حي لئلا يلتبس بالحي الذي هو ضد الميت، بخلاف سائر ما كان من هذا النوع كبقرة ونعامة وحمامة وجرادة فإنهم أسقطوا في جمعه الهاء وكذا في مذكره"[04] ج1 ص341 .

وسيأتي بيان كل ذلك وتفصيله في موضع لا حق إن شاء الله.

وخلاصة هذا الكلام أن واضع اللغة لما أراد صوغها هجم بفكره على جميعها، فقامت جميع أصولها الممكنة في ذهنه، ثم قام باختيار أحسن الممكنات مما اقتضته حكمته من خفة وأمن للبس، وعدم تنافر للأصوات وغير ذلك، حتى صارت تشتمل على أفضل تلك الممكنات لتركه ما قبح استعماله.

واستطاع النحاة وأولهم الخليل أن يستدلوا على هذه الممكنات المهملة عن طريق القياس وقسمة التركيب، وهذا ما يثبت الفكر الرياضي الذي كان يمتلكه الخليل وتلامذته.

2.1.مفهوم المهمل وطرق الاستدلال عليه.

رأينا في المبحث السابق كيف أن اعتقاد النحاة القدماء بحكمة واضع اللغة هو الذي كان الموجه لهم في إجراء أقيستهم وتقديراتهم واستنباط عللهم، حتى قادهم الأمر إلى جعل النظام اللغوي كله أصولا وفروعا تحمل عليها تلك الأصول وتفسر بها، وقادهم الأمر كذلك إلى تصور كل ما هو ممكن وليس ما هو جار في الواقع فقط وإجرائهم قسمة التركيب تأكيدا على ذلك.

وتبعا لذلك رأيت أن أدرس في هذا المبحث المبدأين اللذين اعتمدهما النحاة للتدليل على ما أهمل من الأصول الممكنة التي رفضت في الاستعمال فخرجت إلى واقع الكلام مغايرة.

ولكن قبل ذلك علينا أن نحدد مفهوم المهمل أولا، إنه كما عرفه الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح "ما يقتضيه العقل والقياس خاصة، ولم يأت في الاستعمال"[12] ص75.

فالمهمل إذن هو كل ما يخرج في أصل الوضع ويقتضيه العقل البشري، ولكنه لا يخرج إلى الاستعمال، وذلك لأن للاستعمال قوانين وعوارض يخضع لها فتتغير الأصول وتخرج في النطق محولة.

ويقول عنها الأستاذ بن لعلامك "هذه الأصول المقدرة غير الواردة في السماع هي أصول تبني عليها الفروع غالبا عن طريق قواعد تحويلية تجري عليها كقواعد الزيادة والحذف والتقديم والتأخير والاستبدال في الموضع والإجراء عليه في مستوى الجملة، وكالإعلال والإبدال والإدغام والقلب المكاني في مستوى الصيغة والكلمة، فتكون هذه الفروع مستعملة وأصولها غير مستعملة إلا أن هذه الأصول كانت محتملة ومتوقعة في القياس لو حملت على نظائرها مما لم يغير" [11] ص124.

وهذا معنى قول ابن جني حينما ينبه إلى أنه "ينبغي أن يعلم أنه ليس معنى قولنا، إنه كان الأصل في قام وباع، قوَم وبيَع، وفي استعان واستقام، استعوَن واستقوَم، أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان بقوم وبيع ونحوهما مما هو مغير، ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد، وإنما نريد بذلك أن هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقيل: قوَم وبيَع، واستقوَم واستعون، ألا ترى أن استقام بوزن استخرج فقياسه أن يكون استقوَم" [10] ج1 ص190.

فالقياس إذن هو العملية العقلية التي مارسها النحاة لتجريد صورة هذه اللغة باستنتاج قواعدها والكشف عن القوانين التي تنتظم عليها مفرداتها وتراكيبها، فاستنتجوا الكلمات النحوية عن طريق القياس بالجمع بين الأشباه والنظائر، وإجراء بعضها على بعض واستنتاج الجامع بينها.

وقبل أن نفصل في كيفية إجراء النحاة لعمليات القياس نعرض إلى مفهومه أولا.

هو في اللغة يعني: "التقدير على مثال" [13] ج6 ص187.

أما في الاصطلاح، فقد عرفه ابن الأنباري بقوله: "القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقول عنهم، وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب" [14] ص45-46.

إن المراد من القياس من خلال هذا التعريف هو محاكاة العرب في طرق صوغهم لكلامهم، وكيفية ترتيبهم له أي انتحاء كلامهم.

وزاد السيوطي: "وهو معظم أدلة النحو والمعقول في غالب مسائله عليه كما قيل إنما النحو قياس يتبع ولهذا قيل في حده إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب" [15] ص38.

وهذا ما فعله الخليل وسيبويه في الكتاب، حيث إن السياقات التي وردت فيها كلمة قياس تدل على أنه يقوم في الأغلب على ما اطرد أو كثر استعماله من كلام العرب والمطرد في كلامهم قياس، يقول سيبويه: "لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس والوجه" [02] ج2 ص82.

ويقول الأستاذ الحاج صالح عن القياس بأنه: "حمل شيء على شيء لوجود بنية جامعة بينهما، أو استنباط هذه البنية وإثباتها بهذا الحمل، وهذا في الرياضيات ما يسمى بمقابلة النظير بالنظير " [12] ج2 ص77. و"هو أيضا مثال مولد للعبارات السليمة، ولذلك يتم به تفريع الفروع ابتداء من الأصل، والأصل في النحو العربي هو دائما أبسط العبارات ويصير فرعا بزيادة وقد تكون صياغة جديدة " [12] ج2 ص77.

لقد كان الخليل وسيبويه وغيرهما من النحاة القدماء يستدلون على أصل الكلمة المغيرة في مستوى الصيغ بحملها على نظائرها مما لم يلحقه تغيير كحمل المعتل على الصحيح من أمثاله، يقول سيبويه: "تقول وعدته فأنا أعدُه وعدا، ووزنته فأنا أزنه وزنا، ووأدته فأنا أئدُه وأدا، كما قالوا كسرته فأنا أكسرُه كسرا... واعلم أن أصله على قتل يقتل وضرب يضرب، فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا: ياجل و ييجل، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يفعل، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسره إذ كرهوها مع الياء فحذفوها، فهم كأنهم إنما يحذفونها من يفعل فعلى هذا بناء ما كان على فعل من هذا الباب" [02] ج4 ص53.

يريد سيبويه بقوله هذا أن في يعد وأعِدُ، ويزن وأزنُ، ويئِد وأئِد، حذفا، فقد حذفت منها الفاء لأن أصلها على التوالي: يوعِدُ وأوعدُ، ويوزنُ وأوزنُ، ويوئد وأوئدُ، لأنها نظيرة كسر يكسر وضرب يضرب، ولذلك رأى أن أصلها على قتل يقتل، ضرب يضرب، وهذا يعني أن هذه الأفعال المعتلة لو جاءت على ما يقتضيه القياس بحملها على نظائرها من الصحيح نحو يكسر ويضرب لكانت على

هيئتها وصورتها في التقدير، فيكون أصل يعد هو يوعد، وقد عرف سيبويه هذا الأصل المقدر بقرينة حمله على نظائره من الصحيح، وحذفت منه فاؤه لعلة عارضة، وهي استثقالهم الياء وهي بين ياء وكسرة.

و يقول المبرد: "فما كان من بنات الواو فإن (يفعل) منه يكون على (يفعُل) كما كان قتل يقتل، ولا يقع على خلاف ذلك لتظهر الواو، وذلك قولك: قال يقول، و جال يجول، وعاق يعوق، وكان الأصل يعوُق ويجوُل مثل يقتل" [16] ج1 ص29.

من الواضح أنه لجأ في تقدير أصل ما هو مغير في الاستعمال إلى حمل المعتل على نظيره من الصحيح وقاسه عليه، فجعل صيغته كصيغته، وصورته كصورته في التقدير، فأصل : يجول هو يجوُل واصل يعوق هو يعوُق، وقد حمل هذان الفعلان المعتلان على نظائرهما من الصحيح نحو، يقتل ويخرُج، ويسكن... ولعلة عارضة و هي الاستثقال خرج الأصل إلى الاستعمال مغيرا.

يقول الأستاذ الحاج صالح عن القياس في موضع آخر: "هو المعقول من هذا الوضع، أي ما يثبته العقل من انسجام وتناسب بين بعض العناصر اللغوية والعلاقات التي تربطها، ومن جهة أخرى ما يثبته من تناسب بين العمليات المحدثة لتلك العناصر على شكل تفريعي وتوليدي" [07] ص38.

ويقول عنه الأستاذ بن لعلام: "فالقياس إذن ليس سوى طريقة ملائمة يستعملها النحوي لاكتشاف الانسجام الموجود في اللغة واستنباط قواعده التي تجمع التماثلات القائمة فيها في كليات، وتبيين العلاقات التفريعية التي تربط في الكثير من الأحيان بين استعمالات تبدو في الظاهر مختلفة" [03] ص127.

ويعني هذا الكلام أن الفروع التي تتفرع عن الأصول المقدرة غير المستعملة بإعلال أو إبدال أو إدغام مثلا تحكمها غالبا قواعد تحويلية تصير هي القياس، ذلك لأن قياسا اقتضاه الاستعمال منع قياسا

آخر في أصل الوضع، "لأنه قد يطرد القياس في اللفظ المقدر على وجه ويطرد في الاستعمال على وجه آخر، فيصبح هذا الاستعمال المطرد هو القياس ويعترض على القياس الأول ويمنعه" [11] ص 127.

ومثال ذلك أن الأصول التالية: قوَم، وبيع، واستقوَم يجيزها القياس لو حملت على نظائرها من الصحيح، ولكن قياسا آخر اقتضاه عارض من عوارض الاستعمال ألا وهو علة الاستثقال منع القياس الأول، فاطرد إعلال الفعل الأجوف بقلب عينه ألــفا في فعلَ واستفعلَ أي: قام، وباع واستقام، وصار هو القياس لاطراده في الاستعمال.

وهذا الكلام الذي يجري في مستوى الكلمة يجري في مستوى التركيب.

يثبت الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح أن "للجملة بناء ومثالا كما أن للكلمة بناء. ومثالا وإن كان يختلف عنه مثال الجملة بكثير" [12] ج1 ص296. و يذهب إلى أن النحاة العرب قد توصلوا إلى أنه للجملة بنية لفظية تأتي في الأصل على الصورة المــجردة التالــية: عامــل + معمول أول + معمول ثان.

وقد تكون هذه البنية على الصورة التالية في الأصل: (عامل + معمول أول) كصيغة الجملة التالية : انطلق زيد، وقد يضاف إليها معمول ثان هو المفعول به ، كما تضاف إلى البنية السابقة المخصصات وهي المفعولات الأخرى باستثناء المفعول به، لأنه عنصر أساسي في النواة وليس زائدا، وقد توصلوا في نظره إلى هذه البنية المجردة "باللجوء إلى منهج علمي هو ما يسمونه بحمل الشيء على الشيء وإجرائه عليه بغية اكتشاف الجامع الذي يجمعهما وهو هنا البنية التي تجمع بين الأنواع الكثيرة من الجمل، وينطلقون في ذلك من أبسطها وهي التي تتكون من عنصرين: زيد منطلق،

فيحملون عليها أخرى تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة بحيث تظهر بذلك كيفية تحول هذه النواة بالزوائد" [12] ج1 ص296.

إن حمل النحاة لجمل مختلفة بعضها على بعض كشف لهم عن بنية لفظية جامعة يشترك فيها عدد غير متناه من الجمل، ويظهر ذلك من خلال تتبعنا لأقوال سيبويه التالية: "ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك كان عبد الله منطلقا، وليت زيدا منطلق، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده، واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء" [02] ج1 ص23-24.

ويقول: "وتقول حسبتك إياه وحسبتني إياه، لأن حسبتنيه و حسبتكه قليل في كلامهم، وذلك لأن حسبت بمنزلة كان وإنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج على حال" [02] ج2 ص365.

ويقول: "والمنصوبان بعد حسبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان" [02]ج2 ص 366.

ويقول: "فأما ضربت وقتلت ونحوهما فإن الأسماء بعدها بمنزلة المبني على المبتدأ " [02] ج2 ص387.

فسيبويه ينطلق من أبسط جملة ثم يحمل عليها أخرى " تكون فيها زيادة بالنسبة إلى الجملة البسيطة بحيث تظهر بذلك كيفية تحول هذه النواة بالزوائد".[12]ج1 ص296.

وأبسط جملة اسمية هي ما تكونت من مبتدأ وخبر مثل: زيد منطلق، ثم تدخل عليها زوائد فتحدث تغييرا إعرابيا في النواة المكونة من المبتدأ والخبر مثل : كان زيد منطلقا، وإن زيدا منطلق، وحسبت زيدا منطلقا، وأعلمتك زيدا منطلقا، فيكون موضع الابتداء وكل ما يتعاقب عليه من عوامل

لفظية مثل كان، وإنَّ، وحسبتُ ، وأعلمتك، بمنزلة واحـــدة في البنية اللفظية، ويكون المبتدأ واسم كان، واسم إن، والمفعول الأول لحسبتُ ولأعلمتك، بمنزلة واحدة أيضا في الـــبنية اللفـــظية هي مـــنزلة المعـــمول الأول، أما الأفـــعال الأخرى غـــير النواســـخ مـــثل ضـــربتُ وقتلتُ، فمفعولها يكون بمنزلة خبر المبتدأ وخبر كان وأن، وبمنزلة المفعول الثاني لحسبت وأعلمـــتك وموضعها جميعا هو واحد في البنية اللفظـــية وتكون عناصر هذه البنية على هذا الترتيب: عامل + معمول أول + معمول ثان. وهو الأصل وكل العناصر التي تقع في موضع واحد داخل هذه البنية فهي بمنزلة واحدة.

ويمكن توضيح ذلك بحمل الجمل التالية بعضها على بعض في الجدول الحملي التالي كما فعل ذلك الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح ليبين الجامع الذي يجمع بين جمل مختلفة، ويبين كذلك التناظر الحاصل بينها، مع شيء من التصرف في الجدول الحملي الذي وضعه الأستاذ الحاج صالح.

ع	مع1	مع2
	زيد	منطلق
كان	زيد	منطلقا
إن	زيدا	منطلق
حسبت	زيدا	منطلقا
أعلمتك	زيدا	منطلقا
ضربـــ	ت	ك
قتلـــ	ت	ك

الجدول رقم 01

وبملاحظتنا لهذا الجدول نجد بأن هذه الجمل على اختلافها تجمعها بنية لفظية واحدة، هذه البنية التي يمكن أن نحمل عليها عددا غير متناه من الجمل والصيغ التركيبية، وبالاعتماد على هذه النواة تمكن النحاة من تحديد المهمل من المستعمل من التراكيب وما خرج منها عن القياس في أصل الوضع إلى قياس مغاير في أصل الاستعمال، يقول الجرجاني في ذلك : "كاد زيد قائما كان زيد قائما، ولو كان امتناعهم من استعمال الاسم هنا يمنع من تقديره لوجب أن يقال في قولك: إياك أن تفعل كذا، إن إياك منصوب بغير الفعل البتة، لأنه لا يستعمل في اللفظ فعل ينصبه، وذلك لا يقوله أحد، لأن النصب لا بد له من عامل، فإذا رأيت الكلام مستمرا على أن يكون له عامل نحو قولك، رأيت زيدا، ثم وجدته في موضع من غير عامل يظهر إلى اللفظ وجب عليك تقديره نحو أن تقول: إياك باعد وإياك نح، كما تقول: نفسك باعد..." [17] ج2 ص1047.

وإجمال ما يعنيه الجرجاني أن قولك: "كاد زيد يقوم" تقديره "كاد زيد قائما"، فموضع الفعل (يقوم) هو موضع الاسم أي موضع المعمول الثاني، ودليل ذلك حمل (كاد زيد قائما) على نظيرتها (كان زيد قائما) لأن كاد نظيره كان، ولأن الأصل في المعمول أن يكون اسما فـــ "موضع المعمول هو اللفظة الاسمية في الأصل" [12] ج2 ص75.

إلا أن الفعل وضع موضع الاسم في الاستعمال واستغني به عنه.

وقدر الجرجاني الكلام بأصل متروك في الاستعمال، لأن خبر كاد لا يأتي اسما في الاستعمال، وإنما يأتي جملة فعلية، ومثل ذلك عنده قولهم: "إياك أن تفعل كذا" وإياك مفعول لا يظهر عامله في الكلام، ولكن عندما يحمل على نظائره من التراكيب التي يكون فيها العامل مظهرا نحو: رأيت زيدا، فإننا نضطر إلى تقدير عامله "لأن الأصل أن يكون المعمول بعامل مظهر، فيحمل هذا العامل المضمر على العامل المظهر مما استمر في الكلام من نظائره نحو: رأيت زيدا"[11] ص128.

ولذلك كان الخليل وسيبويه وغيرهما من النحاة القدامى يضمرون العامل ويقدرونه في كل المواضع التي تظهر فيها المعمولات إلى اللفظ ولا تظهر العوامل.

يقول سيبويه: "وذلك قولك: زيدا وعمرا ورأسه، وذلك أنك رأيت رجلا يضرب أو يشتم أو يقتل فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيدا أي أوقع عملك بزيد" [02] ج1 ص253.

ومثل ذلك أيضا قول الله عز وجل: "(بل ملة إبراهيم حنيفا)، أي بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا" [02]ج1 ص269.

ويقدر قولهم يا عبد الله في النداء بقوله: "كأنه يا أريد عبد الله، فحذف أريد وصارت يا بدلا منها لأنك إذا قلت يا فلان، علم أنك تريده" [02] ج1 ص291.

إن هذه التقديرات كلها مستساغة في القياس إذا ما حملت على نظائرها التي لم تغير في الاستعمال إلا أن بعضها خرج إلى الاستعمال وبعضها لم يخرج لعلة عارضة. ويمكن تمثيل ذلك في الجدول الحملي الآتي:

عامل الفعل مع معموله الأول وما بمنزلته من المضمر	المعمول الثاني	
رأيت	زيدا	جاء على الأصل
اضرب	رأسه	معدولة عن الأصل بحذف العامل ومعموله الأول
نتبع	ملة إبراهيم	
(أريد)	عبد الله	

الجدول رقم 02

في هذا الجدول الحملي قمنا بحمل العوامل الناصبة و المعمولات المنصوبة بعضها على بعض وتركنا ما عدا ذلك من الكلام في خارج الجدول لنمثل هذا الحمل على الأصل، وما ترتب عنه من تقديرات بعضها مستعمل، وبعضها غير مستعمل وإن كان مستساغا في القياس.

و يمكننا أن نستخلص من كل ما سبق أن الأصول المقدرة غير المستعملة هي كل ما اقتضاه القياس بحمله على نظائره مما اطرد في الكلام ولم يغير، ولكنه لم يخرج إلى الاستعمال سواء كان في مستوى الكلمة والصيغة، أو كان في مستوى الجملة.

وكما أمكن القياس النحاة من الاستدلال على تلك الأصول المهملة، أمكنتهم قسمة التركيب من ذلك أيضا لأنها "استفراغ لجميع التراكيب التي تحتملها المجموعة من العناصر، وذلك مثل الحروف الأصول للكلام، فإن الخليل بين بالنسبة للثلاثي مثلا أن فيه ستة 6 احتمالات في تركيب حروفه، وأن الرباعي فيه 24 احتمالا، وطبق ذلك أيضا على البحور الشعرية" [12] ج1 ص246.

وهي أيضا "كل الممكنات الذهنية التي تخرج من وضع جملة من العناصر اللغوية على هيئة معينة، ومثل ذلك ما يمكن أن يؤلف من الكلمات المهملة والمستعملة من ثلاثة حروف معينة، واحتمال كل ترتيباتها ومثل ذلك أيضا الصيغ الممكنة في القسمة عقلا للاسم الثلاثي مما هو مستعمل ومهمل، وهي اثنتا عشرة صيغة لا تستعمل منها فِعُل" [03] ص18.

فقسمة التركيب إذن هي جميع الاحتمالات التي يمكن تحققها في مجموعة من العناصر اللغوية الخاصة المنتهية، ومثال ذلك ما فعله الخليل حينما قام باستفراغ جميع التراكيب التي تحتملها الحروف الصوامت العربية، وبذلك استطاع حصر جميع كلمات اللغة العربية رياضيا، ثم قام بتصنيفها إلى محتمل ممكن مستعمل، وهذا ما خرج إلى واقع الكلام، ودار على ألسن المتكلمين فعلا.

وإلى محتمل مهمل، وهو ما خرج بالقوة بسبب قسمة التركيب التي أجراها، لكن لم تستعمله العرب، فقسمة التركيب تفترض خروج ستة أصول من الأصول التالية (ك ل م)، لكن الواقع اللغوي يثبت استعمال خمسة أصول منها وهي (ك ل م) و(ك م ل) و(ل ك م) و (م ك ل) و(م ل ك) وأهمل أصل واحد هو (ل م ك) "فلم تأت في ثبت" [01] ج1 ص27.

فالأصل (ل م ك) ما من مانع يجعله لا يخرج إلى الاستعمال لكنه أهمل من غير سبب.

وإلى مستحيل غير ممكن، ويعود السبب في استحالة خروجه إلى الاستعمال إلى قبح تأليفه وذلك لتقارب مخارج حروفه، وبالتالي استحالة النطق به لأن العرب أمة خفة تنفر من الاستثقال، ومثال ذلك النطق بأصول تتكون من الأصول التالية (الهاء والحاء والغين) مثلا.

وقد بين ابن جني هذا الأمر في قول له: "لما كان الأمر كذلك وكانت الأصول ومواد الكلم معرضة لهم وعارضة أنفسها على تخيرهم جرت لذلك عندهم مجرى مال ملقى بين يدي صاحبه، وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه الآخر، فميز رديئه وزائفه فنفاه البتة، كما نفوا عنهم ما قبح تأليفه ثم

ضرب بيده ما أطف له من عرض جيده، فتناوله للحاجة إليه، وترك البعض الآخر لأنه لم يرد استيعاب جميع ما بين يديه" [01] ج1 ص70.

وسيأتي بيان ذلك وتفصيله في الفصل الرابع إن شاء الله.

والعمل نفسه قام به في علم العروض حيث إنه جعل لكل دائرة أصلا، ثم قام باستفراغ جميع التراكيب التي يتكون منها هذا البحر الأصل ليحصي بعد ذلك جميع البحور التي يمكنه استخراجها منه بمهملها ومستعملها، معتمدا في ذلك على تقليب الأسباب والأوتاد، وسمى ما يتركب منها أجزاء، فالبحر الطويل مثلا، هو أصل الدائرة الأولى، دائرة المختلف يتكون من جزأين: الأول منهما خماسي والثاني منهما سباعي والجزء الأول الخماسي يتركب من وتد يليه سبب خفيف، أما الجزء الثاني السباعي فيتركب من وتد يليه سببان خفيفان، وبالقيام بعملية التقليب بين مجموع الأوتاد والأسباب، حصل على كل البحور التي تنتمي إلى الدائرة الأولى، ثم حدد المستعملة منها وهي (بحر المديد، وبحر البسيط)، والمهملة و هي (بحر المستطيل، وبحر الممتد).

وقد احتاج الخليل إلى خمس دوائر حتى يستفرغ جميع ما تحتمله قسمة التركيب، وسنعود إلى تفصيل كل ذلك في موضعه من هذا البحث إن شاء الله.

وتمكن الخليل أيضا من حصر المثل والأبنية الخاصة بالاسم الثلاثي المجرد عن طريق قسمة التركيب، قال الرضي الاستربادي فيما يخص قسمة الثلاثي المجرد: " إنما كانت القسمة تقتضي اثني عشر لأن اللام للإعراب أو البناء فلا يتعلق به الوزن... والفاء ثلاثة أحوال فتح وضم وكسر ولا يمكن إسكانه لتعذر الابتداء بالساكن، وللعين أربعة أحوال: الحركات الثلاث والسكون، والثلاثة في الأربعة اثنا عشر" [18] ج1 ص35-36.

فالقسمة تقتضي اثنتي عشرة صيغة ولكن لم تستعمل منها صيغة (فِعُل) لأن العرب كانت تكره الخروج من الضم إلى الكسر لعلة الاستثقال، وكذلك هو الشأن مع ممكنات الاشتقاق مما يفترض منها بحملها على نظائرها المستعملة إلا أنها لم تخرج إلى الاستعمال.

وجملة هذا الفصل أن تصور النحاة القدماء للغتهم بأنها من وضع واضع حكيم، وما نتج عن هذا الاعتقاد بأن لغتهم محكومة بنظام دقيق، ومتصفة بالشمول والاطراد وعدم التناقض هو ما دفعهم إلى تقدير الأصول الممكنة عقلا وقياسا وقسمة، حتى وإن لم تستعمل في الكلام.

هذه الأصول التي لا تتقيد بالواقع ولا بالسماع، ولكن يأتي السماع ليأخذ بما وافقه وتساوى مع سنن العرب في كلامها، ويترك ما عداه ويفسر تركه.

2.الفصل الثاني

المهمل في علمي النحو والصرف.

1.2.ماهية هذه الأصول وطبيعتها.

رأينا في فصل سابق كيف أن النحويين القدماء توصلوا إلى إثبات الأصول المهملة غير المستعملة عن طريق القياس وقسمة التركيب والحديث عن هذه الأصول يقودنا إلى التساؤل عن ماهيتها وطبيعتها، وعن علاقتها بالواقع اللغوي، ويقودنا أيضا إلى التساؤل عن كيفية استخراج النحاة لها وجدوى ذلك، وعن الطرق المنتهجة من أجل الاستدلال على ما توصلوا إليه.

إن الأصل عند النحاة ضربان، ضرب مستعمل وآخر غير مستعمل، فاللفظ قد يجيء على أصله في الاستعمال ككلمة ضرب مثلا التي جاءت على الأصل الذي جرده النحاة لها إلا أن "المتكلم لا ينطق الأصل واحدا في جميع الحالات وإنما يسعى إلى الاقتصاد في الجهد"[19] ص 199 كقولك مقول: وتقديره مقوُول، فالمتكلم لو نطق بالأصل كما يفترضه القياس لبذل جهدا، ولكنه عمد إلى الاقتصاد في الجهد طلبا للاستخفاف، فأسقط من كلامه الواو المنقلبة عن ألف الفعل الأجوف، ونقل حركة الحرف المعتل إلى الحرف الصحيح فخالف هذا الأصل المستعمل أصله في الوضع.

ويؤكد ابن جني على وجود هذه الأصول المهملة بقوله: "ليس معنى قولنا إنه كان الأصل في (قام وباع) (قوَم وبيع) وفي (أخاف وأقام) (أخوَف و أقوَم) وفي (استعان واستقام) (استعوَن واستقوَم)

أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان بـــ: قوَم وبيع ونحوهما مما هو مغير، ثم إنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد، وإنما نريد لذلك أن هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقيل (قوَم وبيع) و(استقوَم واستعوَن) ألا ترى استقام بوزن (استخرَج)، فقياسه أن يكون (استقوَم) ألا ترى إلى قولهم (استروَح، واستنوَق الجمل، واستيئست الشاة) فدل ذلك على أن أصل (استقام، استقوَم)"[10] ج1 ص190–191.

نرى كيف أن ابن جني يؤكد على وجود هذه الأصول في ذهن المتكلم، وأنها لما خرجت إلى الاستعمال جاء بعضها على ما يقتضيه القياس، وغير البعض الآخر بسبب عوارض الاستعمال، إذن فأسبقية الأصل على الفرع هي أسبقية في المعقول أي فيما هو محتمل في القياس، وليست أسبقية في الزمان، يقول الأستاذ بن لعلام عن طبيعة هذه الأصول "هي ما يفترض أن تكون عليه هيئة اللفظ أو الكلام المعدول عن الأصل لو جاء على ما يقتضيه القياس بحمله على نظائره مما اطرد واستمر ولم يغير، وهي ممكنة قياسا لا استعمالا" [11] ص131.

إذن فهذه الأصول هي أصول افتراضية موجودة في أصل الوضع، غير واردة في السماع، أي أنها مختزنة في ذهن العربي، ولها ثبوت في نفسه حتى وإن كان لا يستعملها، ووجودها كامن في نظامه اللغوي بالقوة، وهذا ما يفهم من كلام سيبويه عندما ينسب كل العمليات التحويلية التي تجري على الأصل إلى العرب كالإضمار والتقديم والتأخير والإعلال والإبدال والقلب المكاني ويستدل ابن جني على ذلك بقوله: "ويدل على أن ذلك عند العرب معتقد كما أنه عندنا مراد معتقد إخراجها بعض ذلك مع الضرورة، على الحد الذي نتصوره نحن وذلك قوله:

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

هذا يدلك على أن أَصل أقام أقوم، وهو الذي نومئ نحن إليه ونتخيله، فربّ حرف يخرج هكذا منبهة على أصل بابه، ولعله إنما أخرج على أصله فتجشم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله.

وكذلك قوله: "إني أجود لأقوام وإن ضننوا" [01] ج1 ص226.

فالكلمتان (أطولتُ وضننوا) جاءتا على الأصل الذي قدره النحاة، ولهذا السبب فقد نبهتا على أصل بابيهما، لأنهما في الاستعمال تردان على هذا النحو: (أطلت بالحذف، وضنّوا مدغمة) ولكن مجيئهما دليل على أن تقدير النحاة لأصليهما تقدير صحيح، فلو لم يكن كذلك ما خرج إلى الاستعمال في الضرورة.

لقد استطاع النحاة استنباط الأصول المقدرة بحمل الكلم بعضها على بعض، والبنى التركيبية بعضها على بعض كذلك، وكانوا ينطلقون دائما من الكلم التي تكون حروفها الأصلية صحيحة وغير مغيرة، و ينطلقون كذلك من البنى السليمة، فيكتشفون بذلك البنية الجامعة بينهما، ويوضح ذلك الأستاذ الحاج صالح قائلا: "إنهم يحملون الشيء على الشيء بجامع بينهما فيستنبطون البنية التي يشترك فيها عدد من الوحدات (كبناء أو مثال الكلمة) ومثل البنية التركيبية، عامل+معمول أول±معمول ثان±مخصص، فهي ناتجة عن حمل الأجناس المختلفة بعضها على بعض وكلها تجيء على هذه البنية العامة" [12] ج1 ص207.

و هكذا يصبح ذلك البناء أو المثال، وتلك البنية التركيبية قالبا تصب فيه الحروف أو الكلمات الأصلية، فتنتج عن هذا الحمل ممكنات كثيرة يخرج بعضها إلى الاستعمال ويترك بعضها.

وسأوضح لك كيفية إجراء هذا الحمل على المستوى الإفرادي عن طريق الجدول التالي:

موضع الزيادة	موضع الفاء	موضع العين	موضع الزيادة	موضع اللام	
مـــ	ك	ت	و	ب	جاءت على الأصل
مـــ	ـــنـــ	ـــقـــ	و	ل	
مـــ	ـــقـــ	ر	و	ء	حملت على نظائرها مما جاء على الأصل في التقدير وهي محولة في الاستعمال
مـــ	جـــ	و	و	ل	
مـــ	ب	ـــيـــ	و	ع	
م	ر	و	و	ي	

الجدول رقم 03

إن الأصول الثلاثة الأخيرة في الجدول، وهي من باب اسم المفعول من الثلاثي لا تستعمل لأن قياسا آخر وافق الاستعمال فعارض هذا القياس، يقول ابن جني في باب امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس: "وإنما يقع ذلك في كلامهم إذا استغنت بلفظ عن لفظ كاستغنائهم بقولهم ما أجود جوابه عن قولهم ما أجوبه، ولأن قياسا آخرا عارضه فعاق عن استعمالهم إياه، وكاستغنائهم بـــ (كاد زيد يقوم عن قولهم كاد زيد قائما أو قياما)" [01] ج1 ص333.

فالأصل المقدر مجوُول يتحول في الاستعمال إلى مجول بحذف الواو المنقلبة عن الألف العائدة إلى أصلها، وذلك بعد نقل ضمة العين إلى الفاء، وهذا مطرد في كل فعل ثلاثي أجوف أصل ألفه واو نحو (دار: مدُور)، و(لام: ملوم)، فجاء بذلك على قياس آخر موافق للاستعمال لاطراده، ومثل ذلك

يقال عن مصوُوم ومقوُوم إذ كل منهما تجري عليه وعلى أمثاله تحويلات تطرد في الاستعمال فتكون قياسا آخر موافقا لاستعمال معترضا على القياس الأول الذي أدى إلى مجيئها على الأصل.

والأصل المقدر مروُوي يتحول في الاستعمال إلى مروي بقلب واو مفعول ياء، وإدغامها في اللام وكسر العين للمناسبة، وهذا مطرد في كل فعل ثلاثي ناقص وفي كل لفيف مقرون فجاء بذلك على قياس آخر موافق للاستعمال، هذه القواعد التحويلية تجري على أصل اسم المفعول من الأجوف و الناقص باطراد صار هو القياس، أما أصولها وإن كانت مستساغة في القياس إلا أنها متروكة في كلامهم، ومع ذلك قد يخرج بعضها إلى الاستعمال ومن ذلك "أن بعض العرب يخرج على الأصل فيقول: مخيوط و مبيوع"[02] ج4 ص348 وهو دليل على صحة تقدير النحاة للأصول المتروكة.

والأمر نفسه يحدث في مستوى الجملة، ومن ذلك أن الأصل في خبر كاد أن يأتي اسما معربا مفردا، وذلك بحمله على نظائره نحو كان زيد قائما، –وقد سبق توضيح ذلك– وكذلك قولهم: عسى الله أن يهديك، تقديره عسى الله هدايتك، لو نطق به على ما يوجبه الأصل بحمله على نظائره، إلا أن عارضا من عوارض الاستعمال منع خروجه إلى الكلام.

وقد يخرج شيء من هذه الأصول المتروكة إلى الاستعمال، قال سيبويهك "واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بكاد يفعل، فيفعل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: (عسى الغويرُ أبؤسا) فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه عسى مجرى كان" [02] ج3 ص158.

ففي هذا المثل أجروا خبر عسى على الأصل، وهو دليل على صحة تقديرهم لهذه الأصول.

يقول ابن جني: "وما يجيزه القياس –غير أنه لم يرد به الاستعمال– خبر (العمر والأيمن)، من قولهم: لعمرك لأقومن، ولأيمن الله لأنطقن، فهذان مبتدآن محذوفا الخبرين، وأصلهما لو خرج خبرهما،

لعمرك ما أقسم به لأقومن، ولأيمن الله ما أحلف به لأنطقن، فحذف الخبران وصار طول الكلام بجواب القسم عوضا عن الخبر" [01] ج1 ص335.

إن الأصلين (لعمرك ما أقسم به لأقومن) و(لأيمن الله ما أحلف به لأنطقن)، موجودان في أصل الوضع، لكنه لم يرد بهما استعمال، لأن قياسا آخر وافق الاستعمال فعارض هذا القياس، فالأصل المقدر (لعمرك ما أقسم به لأقومن) خرج إلى الاستعمال (لعمرك لأقومن) بسبب طول الكلام، وتقل ذلك على ألسنة العرب.

ويقول أيضا: "ومن ذلك امتناعهم من استعمال استحوذ معتلا، وإن كان القياس داعيا إلى ذلك ومؤذنا به، لكن عارض فيه إجماعهم على إخراجه مصححا، ليكون دليلا على أصول ما غير من نحوه، كاستقام واستعان". [01] ج1 ص335.

فالدليل على أن الأصول استقوَم واستعوَن وغيرها، لها وجود ضمني في النظام اللغوي المختزن في ذهن المتكلم، أن بعض نظائرها خرجت إلى الاستعمال صحيحة نحو: استحوذ.

إن ابن جني وغيره من النحاة يؤكدون على أن الأصول المقدرة غير المستعملة محتملة في القياس، وهذا يكون عند حملها على نظائرها المستعملة مما لم يغير، إلا أن عوارض الاستعمال هي التي أدت إلى تغييرها في الاستعمال، فخرجت إلى النطق محولة، لتكون بعد ذلك هي القياس ويوضح ذلك الأستاذ بن لعلام قائلا: "إن قياسا موافقا للاستعمال الذي من قوانينه الاقتصاد في الجهد العضلي، وأمن اللبس منع قياسا آخر في أصل الوضع" [11] ص124.

فالاستعمال "هو كيفية إجراء الناطقين لهذا الوضع في واقع الخطاب، وليس كل ما هو موجود في الوضع يخرج إلى الوجود في الاستعمال كما أنه ليس ما يقتضيه القياس يحصل في الكلام، فالقياس كعملية عقلية قد يؤدي إلى ما يقبله القياس" [07] ص38.

فالاستعمال إذن أو السماع يبطل القياس ولذلك يقول ابن جني: "إذا أداك قياسك إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلا ما هم عليه" [01] ج1 ص124.

و فيما يلي سنرى طبيعة هذه الأصول المهملة.

1.1.2.طبيعة الأصول المهملة:

لقد ذكر ابن جني أن الأصول المقدرة غير المستعملة تأتي على ثلاثة أضرب:

1- أصل استغني عنه بما هو في معناه، بمعنى أنهم رفضوه استعمالا، ولكنه أصل مسوغ في القياس، إلا أنه حمل على نظائره نحو: ودع، و وذر وأمثالهما، إلا أنهما استغنت العرب عنهما باستعمالها "ترك" إذ يقول ابن جني: "ومما رفضوه استعمالا وكان مسوغا قياسا وذر وودع واستغني عنهما بترك" [01] ج1 ص333. ويضيف مثالا آخر قائلا في نفس الصفحة: "ومما يجوز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال، الأفعال التي وردت مصادرها ورفضت هي نحو قولهم: فاظ الميت يفيظ فيظا وفوظا، ولم يستعملوا من فَوْظ فعلا، وقالوا رجل مدرهم، ولم يقولوا دُرهم"[01] ج1 ص333.

و على المستوى التركيبي استغناء الخبر المفرد وهو الأصل، بالخبر الجملة في نحو (ما أجود جوابه) عن قولهم: (ما أجوبه)، وكالاستغناء بـــ (كاد زيد يقوم) عن قولهم: (كاد زيد قائما).

2- أصل مهمل لم يستغن عنه بشيء، وإنما ترك لثقله، كبعض الأصول التي تجيزها قسمة التركيب ولم تخرج إلى الاستعمال، نحو ما يكون على صيغة (فِعُل) في قسمة الاسم الثلاثي، فهذه الصيغة المقدرة في القسمة مهملة في الاستعمال وإن كانت القسمة تحتملها.

يقول ابن جني في ذلك: "ولا يوجد في الكلام فِعُل, بكسر الفاء وضم العين، وإنما لم يجئ ذلك كراهية خروجهم من الكسر إلى الضم بناء لازما"[10] ج1 ص20

وأصل متروك التلفظ به كما هو لأنهم غيروه نحو: مقوُول، و طوُل، ويقوُم، وهي في الاستعمال مقول، وطال، ويقوم.

ويصنف ابن جني هذا الضرب من الأصول المهملة إلى إمكان النطق بها وعدمه، فيرى أن "منها ما لا يمكن النطق به أصلا، نحو ما اجتمع فيه ساكنان، كسماء و مبيع، و مصوغ، ونحو ذلك" [01] ج1 ص229. ويوضح ذلك في موضع ثان حيث يقول في باب فيما يحكم به القياس مما لا يسوغ به النطق: "وجماع ذلك التقاء الساكنين المعتلين في الحشو، وذلك كمفعول مما عينه حرف علة، نحو مقول ومبيع، ألا ترى أنك لما نقلت حركة العين من مقوول ومبيوع إلى الفاء، فصارت في التقدير إلى مقُوْول ومبُيْوع، تصورت حالا لا يمكنك النطق بها، فاضطررت حينئذ إلى حذف أحد الحرفين" [01] ج2 ص338.

"ومنها ما يمكن النطق به غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه و اطراحه، إلا أن يشذ الشيء القليل منه، فيخرج على أصله منتهة ودليلا على أولية حاله ... ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الياء في نحو موسر، وموقن، والواو نحو ميزان وميعاد... وامتناعهم من جمع الهمزتين في كلمة واحدة ملتقيتين غير عينين، فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده يمتنع منه استكراها للكلفة فيه، وإن كان النطق به ممكنا غير متعذر"[01] ج1 ص229–230.

إذن فهذا الضرب من الأصول المقدرة تركت لثقلها لا لتعذر النطق بها، ولكن هذه الأصول قد تعود للظهور إن اقتضت الضرورة لذلك، ويضرب لنا ابن جني مثالا على ذلك حيث يقول: "قولهم (أنا

أكرِمُ) فحذفوا الهمزة التي كانت في (أكرم) لئلا يلتقي همزتان لأنه كان يلزم (أنا أؤكرمُ) فحذفوا الثانية كراهة اجتماع همزتين، وقد جاء في كلامهم مثل (يؤفعل) أنشدوا: فإنه أهل لأن يؤكرما.

فجاء به على الأصل ضرورة"[10] ج1 ص192

وهو يصنف هذه الأصول المتروكة بالنظر إلى ما يراجع منها للضرورة الشعرية، وما لا يجوز مراجعته إلى ضربين:

الأول: كالصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين، فمتى احتاج الشاعر إلى صرفه جاز له ذلك، ومنه إظهار التضعيف كلحِحَت عينه، وضبُبَ البلد، ونحو ذلك.

الثاني: وهو ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة كالثلاثي المعتل العين نحو: باع، وخاف، ومثل ذلك ما كان على افتعل، إذا كانت فاؤه حرفا مطبقا أو دالا، أو ذالا، أو زايا.

يقول ابن جني: "اعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يرد به سماع، ألا ترى إلى قول أبي الأسود:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

... فهذا أحسن من أن يعل باب استحوذ واستنوق الجمل، لأن استعمال (ودع) مراجعه أصل، وإعلال استحوذ واستنوق ونحوهما من المصحح ترك أصل" [01] ج1 ص337.

ويقول سيبويه أيضا: "وكأنهم إنما منعهم أن يستعملوا في كدتُ و عسيتُ الأسماء، أن معناها ومعنى غيرها معنى ما تدخله أن نحو قولهم: خليق أن يقول ذلك، وقارب أن لا يفعل، ألا ترى أنهم يقولون: عسى أن يفعل، ويضطر فيقول: كدت أن أفعل، فلما كان المعنى فيهن ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره، وأجروا اللفظ كما أجروه في كنت لأنه فعل مثله" [02] ج3 ص12.

يرى سيبويه أن العرب تصورت الأصل في خبر كاد وعسى... أن يكون اسما معربا، ولكنها امتنعت عن استعماله لعلة تستشعرها السليقة، ولكن ربما خرج ذلك في كلامها، فها هو تأبط شرا يقول:

فأبت إلى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

لقد جاء خبر كاد اسما معربا على الأصل، ولو أن الاستعمال غير ذلك.

ومن ذلك قول سيبويه أيضا: "هذا الباب تقلب فيه الواو ياء، وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة، ومن ذلك قولهم الميزان والميعاد، وإنما كرهوا الواو مع الياء في لية وسيد ونحوهما، كما يكرهون الضمة بعد الكسرة، حتى إنه ليس في الكلام أن يكسروا أول حرف ويضموا الثاني نحو فِعُل" [02] ج4 .335

لقد كرهت العرب استعمال موازن و موعاد، وهما أصل ميزان وميعاد لاستثقال الواو بعد الكسرة، كما كرهت اجتماع الواو مع الياء في سيد وأصله سيود، وكرهت استعمال صيغة فِعُل رغم أن قسمة التركيب تجيزها لاستثقالها الضمة بعد الكسرة.

إن ظهور هذه الأصول المقدرة في بعض لغات العرب وفي بعض أشعارهم، لدليل على وجودها في أذهانهم، ويقول في ذلك سيبويه: "وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في تفعيل ويُفعِل وأخواتها، كما تثبت التاء في تفعلت وتفاعلت في كل حال، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعلُ من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك، وكثر هذا في كلامهم فحذفوه، واجتمعوا على حذفه، كما اجتمعوا على حذف كل وترى... وقد جاء في الشعر حين اضطر الشاعر قال الراجز وهو خطام المجاشعي: وصاليات ككما يؤثفين، وإنما هي من أثفيت"[02] ج4 ص279-280.

ويشرح الأستاذ بن لعلام القول السابق لسيبويه بقوله: "فالأصل والقياس أن تثبت الهمزة في يفعل ويُفعل فتقول: أثفى ويؤثفي، وأكرم ويؤكرم، وأخرج ويؤخرج، ولكن الهمزة حذفت للتخفيف كما حذفت في كل وأصلها أوكل، وترى أصلها ترأى، ودليله على أن هذا الأصل هو المراد والمعتقد عند العرب قول الشاعر في الضرورة يؤثفين، أخرجه على الأصل فأثبت الهمزة" [03] ص70 .

ويقول سيبويه أيضا: "وتقول في الياء مبيع ومهيب، أسكنت العين وأذهبت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان، وجعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها... وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول مخيوط و مبيوع" [02] ج4 ص348.

فقوله هذا دليل على وجود أصول في النظام اللغوي الكامن في عقول العرب وإن لم تستعمل، وها هو ابن جني أيضا يؤكد ذلك فيقول: "ويدل على أن ذلك عند العرب معتقد، كما أنه عندنا مراد معتقد إخراجها بعض ذلك مع الضرورة على الحد الذي نتصوره نحن فيه وذلك قوله:

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

هذا يدلك على أن أصل أقام أقوَم، وهو الذي نومئ نحن إليه ونتخيله، فرب حرف يخرج هكذا منبهة على أصله فتجشم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله" [01] ج1 ص226.

ويقول أيضا: "واعلم مع هذا أن ما ندعي أصليته من هذا الفن قد ينطق به على ما ندعيه من حاله، وهو أقوى الأدلة على صحة ما نعتقده من تصور الأحوال الأول، وذلك اللغتان تختلف فيهما القبيلتان كالحجازية والتميمية، ألا ترى أن نقول في الأمر من المضاعف في التميمية نحو شدّ وطنّ وفرّ واستعدّ واصطب يا رجل، واطمئنّ يا غلام، أن الأصل أشدد وأطنن وأفرر، واستعدد، واصطبب، واطمأنن، ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز وهي اللغة الفصحى القدمى، ويؤكد ذلك قول الله سبحانه:

(فما اسطاعوا أن يظهروه)، أصله استطاعوا، فحذفت التاء لكثرة الاستعمال ولقرب التاء من الطاء وهذا الأصل مستعمل"[01] ج1 ص227.

لقد استدل ابن جني على وجود الأصول المهملة بخروجها إلى الاستعمال في بعض ضرائر الشعر وفي بعض لغات العرب، كما أن بعضها يخرج إلى الاستعمال منبهة على الأصل نحو: أيٌّ والتي جاءت معربة منبهة على أن أصل نظائرها من أسماء الاستفهام والشرط المبنية إنما هو الإعراب.

واستحوذ جاءت على الأصل منبهة على أن نظائرها نحو استقام واستعاد واستمات أصلها استقوَم، واستعوَد، واستموَت، مثلها مثل استحوَذ.

و لهذا يقول الدكتور تمام حسان أن النحاة: "ربطوا الأصل بحدس المتكلم العربي صاحب السليقة، وظنوا أن الذي جردوه تجريدا من هذه الأصول كان يدور في أذهان العرب، وأنه كان الغرض الذي يرمون إليه"[19] ص144.

واستدل على ذلك بقول ابن السراج: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم –إذا تعلمه– كلام العرب وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"[20] ج1 ص37.

ويصنف ابن جني الأصول المهملة غير المستعملة تصنيفا آخر، وذلك بالنظر إلى إمكان النطق بها وعدمه، فيرى أن "منها ما لا يمكن النطق به أصلا نحو ما اجتمع فيه ساكنان كسماء و مبيع و مصوغ، و نحو ذلك"[01] ج1 ص229.

فسماء أصلها سماو، ثم قلبت الواو ألفا فصارت (سماا) ثم قلبت الألف ثانية فصارت (سماء) في الاستعمال.

ومبيع أصلها مبيوع ثم نقلت ضمة العين إلى الفاء فصارت (مبيوع) ونتيجة التقاء ساكنين تحذف واو مفعول، ونفس الكلام يقال عن مصوغ، ثم تكسر الياء في مبيع لتناسب الياء، وتضم في مصوغ لتناسب الواو فتصيران في الاستعمال "مبيع" و"مصوغ".

"ومنها ما يمكن النطق به غير أن فيه من الاستثقال ما دعا إلى رفضه و اطراحه إلا أن يشذ الشيء القليل منه فيخرج على أصله منبهة ودليلا على أولية حاله، كقولهم لححت عينه، وألل السقاء إذا تغيرت ريحه، ومن ذلك امتناعهم من تصحيح موسر وموقن، والواو في نحو (ميزان وميعاد) وامتناعهم من إخراج افتعل وما تصرف منه إذا كانت فاؤه صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء، أو دالا، أو ذالا أو زايا على أصله... فكل هذا وغيره مما يكثر تعداده يمتنع منه استكراها للكلفة فيه، وإن كان النطق به ممكنا غير متعذر"[01] ج1 ص229–230.

فـــ (موسر وموقن)، أصلهما (ميسر و ميقن) وقلبت الياء واوا لمناسبة الضمة قبلها لأن العرب تستثقل اجتماع الضمة مع الياء.

و(ميزان وميعاد) أصلهما (موزان و موعاد) قلبت الواو ياءا لنفس السبب أي، استكراه الجمع بين الكسرة والضمة.

و (اضطرب وادخر) هما على وزن افتعل لكن قلبت تاء الوزن وحولت طاء في اضطرب ودالا في ادخر، والأصل أن تقول (اضترب، و ادتخر) وذلك استكراها للكلفة وإن كان النطق بهذه الأصول ممكنا غير متعذر.

"ومنها ما يمكن النطق به إلا أنه لم يستعمل لا لثقله، لكن لغير ذلك من التعويض منه، أو لأن الصنعة أدت إلى رفضه، وذلك نحو أن مع الفعل إذا كان جوابا للأمر والنهي، وتلك الأماكن السبعة نحو: اذهب فيذهب معك... وذلك لأنهم عوضوا من (أن) الناصبة حرف عطف، ومن ذلك ما حذف من الأفعال وأنيب عنه غيره، مصدرا كان أو غيره، نحو: ضربا زيدا، وشتما عمرا، وكذلك دونك زيدا وعندك جعفرا... فالعمل الآن إنما هو لهذه الظواهر المقامات مقام الفعل الناصب" [01] ج1 ص230-231.

ويصنف ابن جني هذه الأصول المتروكة أيضا بالنظر إلى ما يراجع منه للضرورة الشعرية وما لا يجوز مراجعته ، لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله إلا ضربين.

"الأول منهما: الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين، فمتى احتيج إلى صرفه جازت مراجعته فيصرف وذلك كقول الشاعر:

فلتاتينك قصائد وليدافعا جيشا إليك قوادم الأكوار

ومنه إجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قول الشاعر:

لا بارك الله في الغواشي هل يصبحن إلا لهن مطلب.

ومنه إظهار التضعيف، كلححت عينه، وضبب البلد، وألل السقاء وقوله (الحمد لله العلي الأجلل) وغيره كثير.

أما الثاني: فهو ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة، وذلك كالثلاثي المعتل العين نحو قام وباع وخاب وهاب وطال، فهذا مما لا يراجع أصله أبدا... وكذلك مضارعه نحو يقوم ويبيع ويخاف ويهاب ويطول...

ومما لا يراجع من الأصول باب افتعل إذا كانت فاؤه صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء، فإن تاؤه تبدل طاء نحو اصطبر و اضطرب، و اضطلم، وكذلك إن كانت فاؤه دالا، أو ذالا، أو زايا، فإن تاؤه تبدل دالا ونحو ذلك قولك ادّلج و ادّكر، وازدان... ولم يأت ذلك في نثر ولا نظم"[01] ج2 ص234-236.

و قد نقل الدكتور أحمد عفيفي هذا التصنيف عن ابن جني في كتابه (ظاهرة التخفيف في النحو العربي) وأوجزه في المخطط

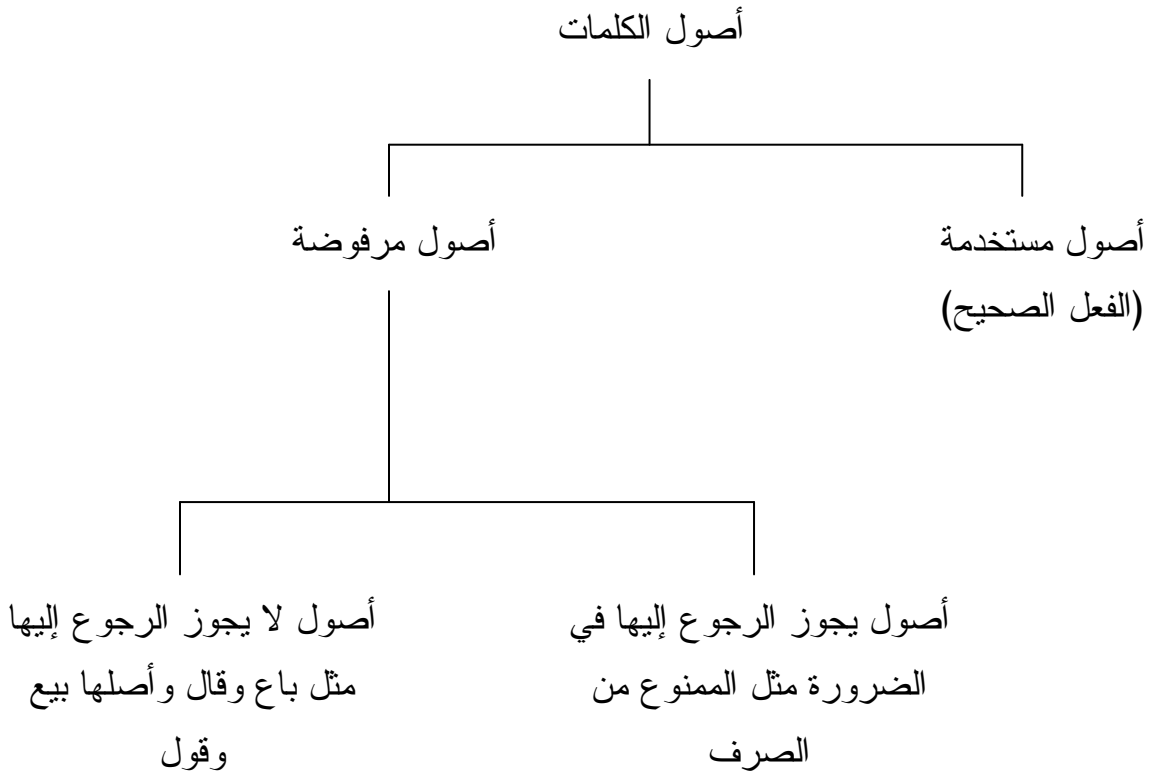

2.2.طرق استخراج النحاة للأصول المهملة واستدلالهم عليها.

كثيرا ما كان سيبويه والخليل وغيرهما من النحاة القدماء يستدلون على الأصول المقدرة غير المستعملة بحملها على نظائرها مما لم يلحقه التغيير.

ففي مستوى الصيغ كانوا يحملون ما اعتل منها على الصحيح من أمثالها يقول سيبويه: "تقول وعدته فأنا أعده وعدا، ووزنته فأنا أزنه وزنا، ووأدته فأنا أئده وأدا، كما قالوا: كسرته فأنا أكسره كسرا... واعلم أن أصله على قتل يقتل، وضرب يضرب، فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا ياجل و ييجل، كانت الواو مع الضمة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يفعل، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذ كرهوها مع ياء فحذفوها فهم كأنهم إنما يحذفونها من يفعل، فعلى هذا بناء ما كان على فعل من هذا الباب"[02] ج1ص53.

يرى سيبويه أن أعد وأزن وأئد وأمثالها حدث فيها حذف، حيث حذفت منها الفاء، لأن أصلها أوعد، وأوزن، و أوئد فهي نظيرة يكسر، ويضرب، فهذه الأفعال المعتلة لو جاءت على ما يقتضيه القياس بحملها على نظائرها من الصحيح لكانت على صورتها في التقدير.

فسيبويه إذن عرف هذه الأصول المقدرة بقرينة حملها على نظائرها من الصحيح، وإنما حذفت الفاء من تلك الأصول لعلة عارضة، وهي استثقالهم الواو وهي بين ياء وكسرة.

و نجده أيضا يستدل على أن (قلتُ) أصل صيغته (فعلتُ) فيقول: "ويدلك على أن أصله (فعلت) أنه ليس في الكلام فعلته" [02] ج4 ص340.

و يقول: "فأما طلتُ فإنها فعلتُ، لأنك تقول طويل وطوال، كما قلت، قبح وقبيح، ولا يكون طلتــُه كما لا يكون فعــُلتــُــه في شيء" [02] ج4 ص340.

لقد استدل سيبويه على أن (قلتُ) ليس من باب (فعــُل يفعــُل) وإنما هو من باب (فعــَل يفعــُل) بحمله على نظائره من الصحيح في بابه، لأن فعل متعد ويجري مجراه في التعدية بينما لو حمل على نظائره من باب (فعــُل ويفعــل) فإنه لا يكون حينها فعلا متعديا بل عليه أن يجري مجراه في اللزوم، والفعل (قال) فعل متعد.

ويستدل على ذلك أيضا بدليل ثان يتمثل في أن اسم الفاعل من الفعل قال هو (قائل) على وزن فاعل وليس قئيل على وزن فعيل كما في باب (فعــُل يفعــُل) الذي يكون باب فعيل منه فتقول من عظم عظيم، ومن كرُم كريم ولا تقول عاظم وكارم.

والسبب نفسه جعل سيبويه يقدر أصل (طال) (طوُل)، فقد حمل (طال) على نظيره (قبــُح) لأنه من بابه وهو باب (فعــُل) فقد حمله عليه وعلى أمثاله نحو: نبل، وشرُف، وعظم، ودليله على أن هذه نظائر له، أنه يجري مجراها في أنه فعل لازم مثلها، وفي أن اسم الفاعل والصفة المشبهة من هذا الباب على (فعيل) تقول، كرُم كريم، وشرُف شريف، ولا تقول، كارم وشارف، كما تقول طويل ولا تقول: طاول.

ويقول المبرد: "وكان الأصل يعوُق ويجوُل مثل يقتــُل، ولكن لما سكنت العين في (فعل) سكنت في (يفعــُل) لئلا يختلف الفعلان" [16] ج1 ص96.

من الواضح أن ابن جني والمبرد قد لجآ إلى تقدير أصل ما هو مغير إلى الاستعمال بحمل المعتل على نظيره الصحيح، فأصل يجول هو يجوُل، حمله على نظائره من الصحيح نحو: يقتل، ويسكن، وينصر، و لعلة عارضة وهي الاستثقال خرج الأصل إلى الاستعمال مغيرا، ذلك لأن للاستعمال قوانينه التي قد يترتب عنها في الكلام ما يعارض أصل الوضع أو القياس "وأساس القوانين

التي يبنى عليها الاستعمال اللغوي هما هذان المبدآن المتدافعان: الاقتصاد في المجهود العضلي و الذاكري الذي يحتاج إليه المرسل والبيان الذي يحتاج إليه المرسل إليه" [07] ص38.

فليس كل ما يجوز في القياس يخرج به السماع، فالفروع التي تتفرع عن الأصول المقدرة غير المستعملة بإعلال أو إبدال أو إدغام تحكمها قواعد تحويلية مطردة لتصير بعد ذلك هي القياس وتعترض على القياس الأول وتمنعه.

يقول سيبويه: "ومما قلبوا الواو فيه ياء ديار وقيام، وإنما كان الحد قيوام وديوار، وقالوا: قيوم و ديور، وإنما الأصل قيوُوم و ديوُور لأنها على فيعال و فيعول" [02] ج4 ص367.

فالأصل في قيام وديار هو قيوام و ديوار لأنها على وزن فيعال ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في ياء الوزن فصار هذان الأصلان هما المستعملان، وأهمل أصلها في الوضع وذلك تجنبا للثقل. والكلام نفسه يقال عن قيوم و ديور.

ويقول أيضا: "وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يُفعل ويفعل وأخواتها..." [02] ج4 ص279 ويعني بذلك أن الأصل المقدر للأفعال المضارعة التي تأتي على مثال يُفعل ويـَفعل إنما يكون بإثبات الهمزة نحو يخرج التي يكون تقديرها يؤخرج بإثبات الهمزة، ولكن العرب لما استكرهت واستثقلت اجتماع همزتين في أأخرجُ –الأصل في الموضع– خرج إلى الاستعمال أخرجُ بحذف الهمزة الثانية فحمل على هذا الأصل المغاير كل بابه نحو تُخرج ونخرجُ على الرغم من أنه ما من مانع يمنع ظهور الهمزة مع بقية الأصول الأخرى.

والمضارع من الأفعال وعد، وجاء، ومشى، ونزل، وجلس يعطيك مما يجوز قياسا: يوعد، pويجيئُ، ويمشيُ، وينزل، ويجلس، بعضه مستعمل وبعضه لم يخرج إلى الاستعمال لعلة ما منعته من ذلك، مع أنها جاء لفظها جميعا على ما يقتضيه الأصل.

وقد يطرد القياس على وجه، ويطرد الاستعمال على وجه آخر فيصبح هذا الاستعمال المطرد هو القياس، ويعترض على القياس الأول ويمنعه ومثل ذلك أن الأصول التالية: قوَم وبيع واستقوَم يجيزها القياس بحملها على نظائرها من الصحيح كحمل قوم وبيع وخرج ونزل ونحو ذلك، وكحمل استقوم على استعمل واستجمع واستخرَج وغيرها، ولكن قياسا آخر اقتضاه الاستعمال منع القياس الأول، فاطرد إعلال الفعل الأجوف بقلب عينه ألفا في فعــَل نحو: قال، وعاد، ومات، وجاب، وراح، وفي استفعل نحو استقال واستعاد واستمات واستجاب واستراح، وصار هو القياس لاطراده.

ومثل ذلك أيضا الأصول المقدرة غير المستعملة التالية: مقوُول، وجاري، ويوْصف، وادنو، واوقي ممكنة في القياس لو حملت على نظائرها من الصحيح نحو: مكتوب، وداخل، ويجلس، واكتب، واجلس، ومرفوضة في الاستعمال لأنها تستعمل في الكلام ما يلي: مقول، وجار، ويصف، و ادنُ، و ق، إلا أن هذا الاستعمال صار هو القياس، ومنع القياس الأول في أصل الوضع.

والأمر نفسه يجري في مستوى التركيب، وكنا قد وضحنا في غير هذا الموضع كيف أن الجرجاني قدر أصل التركيب التالي: (كاد زيد يقوم) بـــ (كاد زيد قائما) وذلك بحمله على نظيره (كان زيد قائما) لأن كاد نظير كان، وكيف قدر عامل (إياك) وذلك بحمله على نظائره مما استمر في الكلام نحو: رأيت زيدا، لأن الأصل في العامل أن يكون مظهرا لا أن يكون مضمرا.

ورأينا كيف أن سيبويه قدر قوله عز وجل: (بل ملة إبراهيم حنيفا) بقوله: (بل نتبع ملة إبراهيم حنيفا)، وقدر قولهم: (يا عبد الله) بقولهم: (يا أريد عبد الله)، فكل هذه التقديرات وغيرها استطاع النحاة إثباتها في أصل الوضع عن طريق القياس، وذلك بحملها على نظائرها السليمة مما جاء في كلام العرب، ولكن ليس كل ما يجوزه القياس يخرج إلى الاستعمال كما نعلم ولهذا اعترض ابن ولاد على

المبرد عندما أجاز قولك: (أما كنت منطلقا انطلقت): إذ قال المبرد: "وأنت إذا قلت: أما كنت منطلقا انطلقت، فالمعني لأن كنت منطلقا أي أن لانطلاقك هذا فهذا غير ممتنع في القياس" [22] ص98–99.

لقد أجاز المبرد إظهار الفعل كان لأنه جائز في القياس، ولأن الأصل في العامل أن يكون مظهرا لا مضمرا، فرد عليه ابن ولاد معارضا: "وإنما الراد سبيله أن يأتي من كلام العرب بما يدل على أنها حملتها على القياس في معنى الكلام من شعر أو مثل، وإن كان إنما رد ذلك من جهة أنه منساغ له في القول والقياس، فالباب كله منساغ فيه ذلك نحو النداء ومرحبا وأهلا وإما لا، وكل ما ترك فيه إظهار الفعل، لأنه غير ممتنع في القياس أن يذكر الأفعال التي ترك ذكرها فتقول، أتيت مرحبا، وأتيت أهلا، أو صادفت وما أشبه ذلك من القول" [22] ص99–100

فابن ولاد على مذهب الخليل وسيبويه وابن جني في أن هذا التركيب يجيزه القياس، ولكنه لم يرد به سماع، وليس كل ما يجوزه القياس يخرج إلى الاستعمال، فالقياس يجيز إظهار الأفعال التي أضمرتها العرب وجوبا لأن الأصل فيها الإظهار كما في النداء وفي مرحبا وأهلا ونحو ذلك كثير، ولكن العرب امتنعت عن إظهارها لعلة والسماع يبطل القياس، وذلك ما خلص إليه أبو الحيان الأندلسي عندما جعل السماع فيصلا في إثبات الأحكام حيث قال: "فلو قسنا شيئا على شيء لأوشك أن تثبت تراكيب كثيرة لم تنطق بها العرب بشيء منها... ومن تأمل كلام سيبويه وجده في أكثره على هذه الطريقة التي اخترناها من إثبات الأحكام بالسماع" [23] ص136.

ولذلك يجب التمييز بين الاستعمال والقياس وعدم الخلط بينهما، وقد أوضح هذه المسألة ابن جني وسار في ذلك على مذهب سيبويه الذي كان يقبح ما قاسه النحويون من الكلام، ولم تتكلم به العرب، ومن ذلك قوله: "وأما قول النحويين، أعطاهوك، وأعطاهوني، فإنما هو شيء قاسوه لم تتكلم به العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم به هينا" [02] ج2 ص346.

ونجد أن علماء النحو قد ذهبوا في مسألة الحمل تلك إلى ما هو أبعد من حمل الصيغ المعتلة على نظائرها من الصحيح، أو حمل ما جاء عامل النصب فيه مضمرا على ما أظهر فيه مما استمر في كلام العرب فقد كانوا يحملون عوامل النصب الحرفية كالحروف المشبهة بالفعل على العامل الفعل، وكانوا يحملون كم الاستفهامية والأعداد العقود، المنونة في التقدير ولم ترد كذلك في الاستعمال لعلة على نظائرها من العوامل التي تسمى تمام الاسم، يقول سيبويه: "واعلم أن كم تعمل في كل شيء حسن للعشرين أن تعمل فيه، لأن العشرين عدد منون، وكذلك كم هو منون عندهم كما أن خمسة عشر عندهم بمنزلة ما قد لفظوا بتنوينه، لولا ذلك لم يقولوا خمسة عشر درهما، ولكن التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينصرف، وموضعه موضع اسم منون، وكذلك كم موضعها موضع اسم منون وذهبت منها الحركة كما ذهبت من إذ لأنهما غير متمكنين في الكلام" [02] ج2 ص157.

لقد عرف سيبويه أن التنوين مقدر في كم وخمسة عشر، وأمثالها من الأعداد المركبة بحملها على نظائرها من العوامل التي تسمى تمام الاسم مما هو منون، أو فيه من اللفظ ما هو بمنزلة التنوين نحو: ضاربٌ في (أنا ضاربٌ زيدًا)، وعشرين في نحو: (صرفت عشرين درهما)، وأحسنهم في (أنت أحسنهم رجلا)، وما فيه نون المثنى وجمع المذكر السالم نحو: أنتما مخادعان الله، وأنتم مخادعون الله فالنون في عشرين وفي مخادعان وفي مخادعون والمضاف إليه في: أحسنهم، كل ذلك بمنزلة التنوين في ضاربٌ، فالاسم لا يتم إلا بالتنوين، أو بنون الأعداد العقود، أو بنون المثنى أو جمع المذكر السالم، أو بالمضاف إليه، فتمنع جر ما بعدها فتنصب، تماما كما يتم الفعل بالفاعل فيمنع الفاعل من رفع المفعول فينتصب المفعول.

أما كم والأعداد المركبة فهي منونة في التقدير وحذف منها التنوين لبنائها، إلا أنها في موضع الاسم المنون، وذلك ما يعنيه محمد بن عبد الله الوراق بقوله: "و ذلك أنك إذا قلت عندي عشرون

درهما، فالنون منعت الدرهم من الجر كما منع الفاعل من الرفع أي من رفع المفعول فصارت النون كالفاعل وصار التمييز كالمفعول وكذلك قولهم "خمسة عشر درهما، وإنما انتصب الدرهم لأن التنوين مقدر، وإنما حذف للبناء كما يحذف لمنع الصرف... وكذلك إذا قلت لي مثله وزنا، فالهاء منعت (الوزن) من الجر فصارت الهاء كالفاعل، ولذلك انتصب الوزن" [24] ص392.

ويمكن تمثيل ما سبق في الجدول الحملي الآتي:

	العامل الفعل التام بفاعله		المعمول
	أو ما بمنزلته	الفاعل أو ما بمنزلته	المنصوب
	ضرب	زيد	عمرا
أنا	ضارب	ـُ	زيدا
صرفت	عشري	ن	درهما
أنتما	مخادعا	ن	الله
أنتم	مخادعو	ن	الله
أنت	أحسنـــ	هم	رجلا
صرفت	ثلاثة عشر	Φ	درهما
	كم	Φ	قصة

طالعت؟

الجدول رقم 04.

إن القياس هو الذي كشف عن التناظر بين العوامل الناصبة والمعمولات المنصوبة، وهو ما أدى إلى تقدير التنوين في كم وثلاثة عشر.

ونخلص مما سبق إلى أن الأصول المقدرة غير المستعملة هي ما يفترض أن تأتي عليه الألفاظ والتراكيب المعدولة عن الأصل، لو جاءت على ما يقتضيه القياس عند حملها على نظائرها مما اطرد في الكلام واستمر وهي ممكنة قياسا لا استعمالا، مثلها مثل ممكنات قسمة التركيب غير المستعملة.

كما اعتمد النحاة القدامى على القياس من أجل الاستدلال على الأصول المهملة غير المستعملة، سواء تعلق الأمر بالمستوى الإفرادي أي بالصيغ والبنى، أو تعلق الأمر بالمستوى التركيبي، اعتمدوا أيضا على قسمة التركيب للاستدلال على الممكنات الناتجة عنها غير المستعملة، كاستدلالهم على الصيغة فعل في قسمة الصيغ الاسم الثلاثي الاثنتي عشرة بأنها ممكنة في القسمة لكنها لم تخرج إلى الاستعمال لعلة الاستثقال لأنهم "يكرهون الضمة بعد الكسرة حتى إنه ليس في الكلام أن يكسروا أول حرف ويضموا الثاني نحو فِعُل" [02] ج4 ص335.

وفي مثل ذلك يقول ابن جني: "أما إهمال ما أهمل، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة، فأكثره متروك للاستثقال وبقيته ملحقة به ومقفاة على إثره" [01] ج1 ص62.

وكذلك هو الشأن مع ممكنات الاشتقاق مما يفترض منها بحملها على نظائرها المستعملة إلا أنها لم تخرج إلى الاستعمال وهذا ما يضمره قول سيبويه: "وربما استغنى عن انفعل في هذا الباب فلم يستعمل، وذلك قولهم: طردته فذهب، ولا يقولون فانطرد ولا فاطرد، يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذا كان في معناه" [02] ج4 ص66.

وقوله: "وقالوا فقير كما قالوا صغير وضعيف، وقالوا الفقر كما قالوا الضعف، ولم نسمعهم قالوا فَقُر كما لم يقولوا في الشديد: شدُدَ، استغنوا باشتد وافتقر، كما استغنوا باحمار عن حمر" [02] ج4 ص33.

وقوله: "وجاء استحيت على حايَ مثل باع وفاعله حاء مثل بائع مهموز وإن لم يستعمل، كما أنه يقال: يذرو ويدع ولم يستعمل فعل وهذا النحو كثير" [02] ج4 ص33.

فانطرد، وفقر، وحمر، و حاي، حاء، و وذر، وودع كلها من ممكنات الاشتقاق جائزة في القياس بحملها على نظائرها من المستعمل فتحمل انطرد على انكسر وانفتح وغيرهما، وتحمل فقــُر على عظم شرُف ونحو ذلك، وتحمل حايٍ على دارٍ وسار وغيرهما، وتحمل وذر وودع على وهب ووضع، ويعلق الأستاذ بن لعلام على أقوال سيبويه السابقة الذكر بقوله: "وكأني بسيبويه يفترض أن يخرج في الأصل كل ممكنات الاشتقاق إلى الاستعمال، ولكن عارضا منع من ذلك وهو استغناؤهم عن لفظ بلفظ آخر في معناه، فاستغنوا عن انطرد بذهب، وعن ودع و وذر بترك، وعن حمر باحمار فالصياغة ممكنة ومستساغة في القياس على كل المباني الصرفية الممكنة بالاشتقاق، وبالحمل على النظائر بالمشتقات المستعملة، وهذا إمكان عقلي فحسب، لأن ما يشتق من أي مصدر من المشتقات الاسمية والفعلية قد لا يستغرق كل الصيغ الممكنة فيقدر ما لم يستعمل ويعلل تركه بعلة استغناء" [11] ص132.

فهذه الصيغ الممكنة في القياس مستعملة في مادة أصلية ومستغنى عنها في مادة أخرى فصيغة فعــُل مستعملة في مادة (كَ، رُ، مَ) و(شَ، رُ، فَ) و(عَ، ظُ، مَ) وغير مستعملة في مادة (فَ،قُ، رَ) مع أنهما من باب واحد كذلك.

وحتى بعض التراكيب المهملة غير المستعملة استدل عليها النحاة القدماء بإجرائهم لقسمة التركيب، حيث أن القاعدة العامة لترتيب الجملة الفعلية مثلا ذات الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، هي: فعل متعد + فاعل + مفعول به أي {(عامل + معمول أول) + معمول ثان} وهي بذلك تتكون من ثلاثة عناصر لغوية يمكن ترتيبها على ست صور كما يلي:

1- فعل متعد + فاعل + مفعول به.

2- فعل متعد + مفعول به + فاعل.

3- فاعل + فعل متعد + مفعول به.

4- فاعل + مفعول + فعل متعد.

5- مفعول به + فاعل + فعل متعد.

6- مفعول به + فعل متعد + فاعل.

فهذه الصور الست هي كل الاحتمالات التي يمكن تحققها في هذه المجموعة من العناصر اللغوية المنتهية ولكن بعد حمل هذه الصور على ما خرج منها للاستعمال من كلام العرب، نجد بأن الصورتين الثالثة والرابعة غير محققتين في واقع الاستعمال، وذلك لتلبس الفاعل بوظيفة المبتدأ وموقعه، والصورة الخامسة هي ممتنعة أيضا لتقدم الفاعل على فعله أي تقدم المعمول الأول على عامله وهذا غير جائز، "فالمعمول الأول لا يمكن بحال من الأحوال أن يتقدم على عامله، فهما يكونان زوجا مرتبا في اصطلاح الرياضيات" [12] ج2 ص65.

لقد كان النحاة يقدرون كل ما هو ممكن في القياس ومحتمل في قسمة التركيب ولم يستعمل في كلام العرب، كما كانوا يعللون إهمال ما أهمل منه لأنه عندهم في حكم المستعمل حتى وإن تركت في الكلام، يقول سيبويه: "وقالوا وضع ضعة وهو وضيع، والضعة مثل الكثرة، والضعة مثل الرفعة، وقالوا: رفيع ولم نسمعهم قالوا رفع وعليه جاء منه رفيع، وإن لم يتكلموا به واستغنوا بارتفع" [02] ج4 ص33.

يرى سيبويه أن رفع جاء منه رفيع وإن لم يتكلموا به فهو عنده في حكم المنطوق به كما جاء وضيع من وضع وهذا يعني أن الأصل (رفع) معتقد عندهم، ولولا ذلك لم يخرج إلى الاستعمال (رفيع).

وإلى مثل ذلك ذهب ابن جني حين توقع أن يسأل كالآتي: "فما تقول في استعان وقد أعل وليس تحته ثلاثي معتل، ألا تراك لا تقول عان يعون كقام يقوم؟

فأجاب قائلا: "هو وإن لم ينطق بثلاثيه فإنه في حكم المنطوق به وعليه جاء أعان يعين، وقد شاع الإعلال في هذا الأصل... فلما طرد الإعلال في جميع ذلك دل على أن ثلاثيه وإن لم يكن مستعملا فإنه في حكم ذلك، وليس هذا أبعد من اعتقاد موضع (أن) لنصب الأفعال في تلك الأجوبة، وهي الأمر والنهي وبقية ذلك وإن لم تستعمل قط، فإذا جاز اعتقاد ذلك وطرد المسائل عليه لدلالة الحال على ثبوته في النفس، كان إعلال نحو أعان، واستعان، ومعين ومستعين والإعانة والاستعانة لاعتقاد كون الثلاثي من ذلك في حكم الملفوظ به أحرى وأولى" [01] ج1 ص120.

فابن جني يقدر الأصل (عان) كما لو نطق بدلالة أعان واستعان ومعين وغيرها من المشتقات الأخرى، ويضيف دليلا آخر حيث أنه استطرد ليقول: "وأيضا فقد نطقوا من ثلاثيه بالعون وهو

مصدر، وإذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالج شك في الفعل الذي هو الفرع" [01] ج1 ص120 .

وكما تستغني العرب في المستوى الإفرادي عن الكلمة في كلمة في معناها تستغني أيضا في المستوى التركيبي، يقول سيبويه: "واعلم أنهم لم يستعملوا عسى فعلك واستغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا: عسيا وعسوا، و بلو أنه ذاهب عن لو ذهابه، وع هذا أنهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه يفعل في عسى وكاد، فترك هذا لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء" [02] ج2 ص152.

يرى سيبويه بأن القياس يجيز عسى فعلك لكنهم استغنوا عنه بعسى أن تفعل، كما أنهم استغنوا بـــ (لو أنه ذاهب، ويكاد زيد يفعل) عن (لو أنه ذاهب، وكاد زيد فاعلا) وهو يقول عن هذه الظاهرة – ظاهرة الاستغناء– "و يستغنون بالشيء عن الشيء، الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا" [02] ج1 ص25.

وكما كان النحاة يعللون إهمال ما أهمل بعلة الاستغناء بالشيء عن الشيء، كانوا يعللونه كذلك بعلة التخفيف، ولكن ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به، على حد قول السيوطي، فأكثر ما أهمل في العربية كان سببه الاستثقال، يقول ابن جني في أصل الممدود وغير المهموز الأصل نحو سماء، وقضاء: "ألا ترى أن الأصل سماو، وقضاي، فلما وقعت الواو والياء طرفا بعد ألف زائدة قلبتا ألفين، فصار التقدير بهما إلى سماا، وقضاا، فلما التقت الألفان تحركت الثانية منهما فانقلبت همزة، فصار ذلك إلى سماء، وقضاء، أفلا تعلم أن أحد ما قدرته –وهو التقاء الألفين– لا قدرة لأحد على النطق به" [01] ج1 ص227.

لقد أجرى ابن جني تقديره لهذين الأصلين المهملين على مرتبتين، فقد انطلق من الأصل المقدر، ومر بعملية تحويلية مقدرة هي أيضا، حتى وصل إلى اللفظ كما هو في الاستعمال وقد أجرى تحويلاته تلك بناء على قواعد مستنبطة من كلام العرب.

ومثل ذلك قوله أيضا: "وكذلك ما نتصوره وننبه عليه أبدا من تقدير (مفعول) مما عينه أحد حرفي العلة، و ذلك نحو مبيع، و مكيل، و مقول، و مصوغ، ألا تعلم أن الأصل مبيوع، و مكيول، و مقوول، و مصووغ، فنقلت الضمة من العين إلى الفاء، فسكنت، وواو مفعول بعدها ساكنة، فحذفت إحداهما –على الخلاف فيهما– لالتقاء الساكنين، فهذا جمع لهما تقديرا وحكما فأما أن يمكن النطق بهما على حال فلا" [01] ج1 ص227.

إن الأصل المقدر للفروع التالية: مبيع، و مكيل، و مقول، و مصوغ، هو مبيوع، و مكيول، و مقوول و مصووغ على الترتيب، ثم جرت عليهما عمليتان تحويليتان، الأولى وهي إسكان العين بنقل حركتها إلى الفاء، كما يلي: مبيوع، ومكيول، ومقوول، ومصووغ. والثانية: حذف إحدى الواوين على الخلاف فيهما لأنه لا يلتقي ساكنان.

وقد تبلغ هذه المراتب مع الأصل ست مراتب انطلاقا من الأصل المقدر إلى الفرع المستعمل في بعض الألفاظ نحو: خطايا، يقول ابن جني في تقدير مراتبها ابتداء من الأصل: "فالمراتب إذا ست لا أربع وهي خطايئ ثم خطائئ ثم خطاءى، ثم خطاءا، ثم خطايا، فإذا أنت حفظت هذه المراتب ولم تضع موضعا منها قويت دربتك بأمثالها، وتصرفت بك الصنعة فيما هو جار مجراها" [01] ج3 ص3.

فكل هذه التقديرات التي كان يقوم بها النحاة، انطلاقا من الأُول المهملة وصولا إلى الفروع المستعملة كان الغرض منها التأكيد على أن ما استعمل من كلام العرب إنما كان من النفور مما استحال وصعب النطق به وطلب ما خف على الألسنة.

وطلب التخفيف لم يكن على مستوى الصيغ فحسب، بل شمل أيضا مستوى التركيب، وقد عملوا على كشف ما ترك من الكلام والاستدلال عليه بما استعمل من نظائره، من ذلك أن تكون قد "رأيت رجلا يسدد سهما قبلا القرطاس فقلت: القرطاس والله، أي يصيب القرطاس، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس" [02] ج4 ص257.

ويستطرد السيوطي نقلا عن ابن جني قائلا: "قال ابن جني في الخصائص: باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع به، ومن ذلك أن نرى رجلا قد سدد سهما نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتا فتقول: القرطاس والله، أي أَصاب القرطاس، فأصاب الآن في حكم الملفوظ به البتة وإن لم يوجد في اللفظ... وكذلك قولهم لرجل مهو بسيف في يده –زيد– أي اضرب زيدا، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به، وكذلك قولهم للقادم من سفر خير مقدم، أي قدمت خير مقدم... وقولك للقادم من حجِّه مبرورا مأجورا" [04] ج1 ص343–344.

وجملة ما نخلص إليه أن الغاية من تجريد الأصول واستخراجها هي حصر الثوابت والكليات لتعم بها الأفراد التي تندرج تحتها، فالأصل "في الحقيقة فكرة مجردة تعتبر ثابتا من ثوابت التحليل اللغوي ترد إليه أنواع الكلمات المختلفة وتستأنس بها شواردها، حتى إذا ما خضعت هذه الأوابد لذلك الأصل المطرد سهل على النحاة أن يبنوا قواعدهم على هذه الأصول دون أن يمنحوا الأوابد إلا تفسيرا هنا، وتأويلا هناك، ومعنى هذا أن تجريد الأصول وسيلة للوصول إلى الاقتصاد في العلم" [19] ص121.

نفهم من كلام الدكتور حسان تمام أن الكلمة ترد إلى أصل الوضع جرد لها، وتحمل عليه إذا منع الاستعمال أن تأتي على ما يقتضيه هذا الأصل، وبهذا يمكن الكشف عن العلاقات التفريعية

والعمليات التحويلية التي جرت عليها الأصول للوصول إلى الفروع، وذلك بمقابلة أصولها المقدرة بما هي عليه في الاستعمال "وهكذا يمكن إدراجها جميعا تحت أصل واحد، وبذلك يرد النحاة اللانتظام الظاهر بين استعمالات متغايرة مختلفة إلى انتظامها تحت أصل واحد، فيتحقق بذلك التعميم وهو الغاية من العلم أساسا، وتنكشف العلاقات التفريعية التي يخفيها تنوع الاستعمال واضطرابه" [03] ص100.

لقد سمح تجريد الأصول للنحاة بتحديد الفروع وتفسيرها والكشف عن الجامع بينهما وبين الأصل كما تبينوا العمليات التحويلية التي جرت على الأصول حتى صارت فروعا، في نظام لا يمكن أن يتسم بالتناقض وفي هذا المعنى يقول المبرد: "فإن معرفة الأصول إحكام الباب، وإذا صحت جرت عليه المسائل على استقامة إن شاء الله" [16] ج4 ص174

نستخلص مما سبق أن النحاة القدماء قاموا بتقدير الأصول الممكنة في القياس والقسمة، حتى وإن لم تستعمل في الكلام ثم عمدوا إلى دراسة جميع العلاقات الممكنة عقلا وقياسا وقسمة، ثم جاؤوا بالسماع ليحسم بينهما، فيأخذ بالعلاقات و الأقيسة الموافقة له، ويترك ما عداها ويفسر تركه، وهذا معنى قول النحاة "السماع يبطل القياس".

فالممكنات المستخرجة عن طريق القسمة والقياس، ما يلبث أن يعثر على جزء منها في الواقع اللغوي مما هو مستعمل فيه، بل وحتى تلك التي لا تخرج إلى الاستعمال يعثر على بعضها أحيانا في بعض شعر العرب في الضرورة وبعض لغاتهم، ومثل ذلك قول بعض العرب ممن يوثق بعربيتهم: مبيوع، مخيوط، وقول الحجازيين: استعدد، واشدد، واضنن.

2.3.الأصول المقدرة غير المستعملة بين الرفض والقبول.

رأينا في ما سبق كيف أن الخليل ومن جاء بعده- من أصحاب المدرسة البصرية على وجه التحديد- اجتهدوا في استخراج الأصول المقدرة غير المستعملة، وعملوا على إثبات وجودها، و كيف أنهم استدلوا عليها بما خرج منها في كلام العرب، في ضرائر الشعر، وفي بعض لغاتهم ممن يوثق بعربيتهم.

و رأينا كذلك كيف أنهم حملوا الفروع على الأصول حتى أحكموا الأبواب والكليات، إلا أنه وفي ذلك الوقت ظهر من ينقص عملهم، ويرفض تأويلاتهم وتقديراتهم قائلا بأنها من قبيل الوهم الذي لا يمتّ إلى الواقع اللغوي بصلة.

إنه ابن مضاء الذي مهد الطريق أمام دعاة المنهج الوصفي، فاتبعوه في رفضهم للأصول المقدرة غير المستعملة قائلين بأنها أصول افتراضية ولا وجود لها، و قاموا أيضا بإلغاء كل تأويل وتقدير في الصيغ والعبارات، لأنهم يرون بأنه يخرج في كثير من صوره عن منطق الناس وما ألفته عقولهم و يتجاوز واقع اللغة.

فعمل اللغوي عندهم لا يجب أن يتعدى حدود الواقع اللغوي، وعليه أن يترك ما عداه من العمليات العقلية الافتراضية والتقديرية.

لقد اعترض ابن مضاء على تقدير ما لم يستعمل في الكلام كتقديرهم لعامل محذوف عندهم وهو غير مستعمل، فهو يرى بأنه "محذوف ولا حاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإن ظهر كان عيبا كقولك (أزيدا ضربته) قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره أضربت زيدا، وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن (ضربت) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهرا فمقدر، ولا ظاهر فلم يبق إلا الإضمار وهذا بناء على أن كل

منصوب فلا بد له من ناصب، ويا ليت شعري ما الذي يضمرونه في قولهم:(أزيدا مررت بغلامه) قد يقول القائل منا ولا يتحصل له ما يضمر والقول تام مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التكلف إلا وضع: كل منصوب فلا بدّ له من ناصب" [25] ص89.

ويرى مثل ذلك أيضا فيما "هو مضمر إذا أظهر تغير المعنى عما كان عليه قبل، وإظهاره كقولنا (يا عبد الله) وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم عبد الله عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره أدعو أو أنادي، وهذا إذا أظهر تغير المعنى وصار النداء خبرا" [25] ص89–90.

ويخلص إلى نتيجة مفادها أنه لا حاجة "إلى إضمار ما الكلام تام دونه، وإظهاره عيّ مخالف لغرض القائل، هذا في كلام الناس، فأما في كلام الله تعالى فحرام" [25] ص92.

لقد رفض ابن مضاء كل تقدير لم يستعمل في كلام العرب لأنه لا وجود له في كلامهم، أي أنه لا يخرج إلى الاستعمال، وإنما هو محض افتراضات افترضوها، بل وحتى أننا نجده يحرم التقدير في كلام الله عز وجل لأنه يؤدي إلى زيادة ألفاظ من غير دليل ولا حاجة.

و يعلق الأستاذ بن لعلام على أقوال ابن مضاء السالفة الذكر بقوله: "وينطلق ابن مضاء من مسلمتين... أولهما كل تقدير يجوز استعماله في هذه اللغة فالقول به معقول، وكل تقدير لا يخرج إلى الاستعمال ولا ينطق به فهو غير معقول، بل هو عدم عنده، فقد رفض التقدير غير المستعمل كما لو كان النحاة الذين قالوا به ينسبونه إلى الواقع اللغوي وإلى الاستعمال، مع أنه لا يعدو أن يكون عندهم تمثيلا يمثلون به ما أشكل من البنى والتراكيب، وما هو مغير عن أصله من الكلام فيقدر أصله –وهو لا يخرج إلى النطق– لأنه كان ممكنا ومتوقعا في القياس إلا أنه خرج إلى الكلام مغيرا عن الأصل، فهي تقديرات ممكنة في المعقول وفي منطق النحو، وليست جزءا من الكلام المتداول بين الناس" [03] ص196.

وقد رأينا فيما مضى كيف أن ابن جني أكد أن هذه الأصول المتروكة لها أسبقية في المعقول، لا في الزمان والقول بها لا يعني أنها استعملت مرة ثم صارت من بعد ذلك مهملة.

لقد تأثر عدد كبير من اللغويين المحدثين من أصحاب المنهج الوصفي بآراء ابن مضاء ودعوته إلى إلغاء التقديرات المتروك استعمالها ودعوا إلى استبعاد كل تقدير لأصول لا وجود لها في الاستعمال لأن ذلك عندهم ليس من المباحث اللغوية.

يقول أنيس فريحة: "المدرسة الوصفية لا تقبل إطلاقا بمبدأ التقدير، بل تأخذ بواقع اللغة" [26] ص98.

ويرى أن تقدير النحاة للأصول المتروكة مرده إلى مقولة الجوهر في فلسفة أرسطو، فللكلمة عندهم جوهر أي أصل كما أن للجملة جوهرا، يقول: "فإننا عندما نقول (في الدار رجل)، يعتبر اللغوي أن جوهر الجملة ناقص، فيقدر لفظه (قائم أو موجود أو يكون)، والحقيقة أن المعنى تام لا يحتاج إلى تقدير شيء ناقص ليتم المعنى" [26] ص106.

وينتهي إلى أن هذه الأصول المقدرة مجرد وهم ومحض تخيل "ولا وجود لها إلا في دماغ النحوي" [26] ص107.

ولهذا السبب رفض تقدير النحاة للأفعال: قام وباع ومد ودعا ورمى بالأصول التالية: قوم، وبيع، ومدد، ودعو، وردهم إياها إلى باب واحد، وإنما هي عنده كل فعل أصل قائم برأسه، ولا ترد إلى باب واحد، فهو يدعو إلى التقيد بوصف الأشكال اللغوية وتصنيفها كما هي في اللفظ والاستعمال دون افتراض شيء ليس في النص اللغوي، حيث يقول: "المدرسة الوصفية تقول إن الفعل الثلاثي في العربية يأتي على أوزان مختلفة شكلا، كتب، قام، باع، مد، دعا، رمى... الخ لا على وزن واحد، بهذا ننجو من التعسف والتكلف في رد الأشكال المختلفة إلى الوزن الذي وضعناه مسبقا" [26] ص96-97.

وقد ذهب لمثل ذلك تمام حسان حيث قال: "نظر النحاة إلى اللغة نظرتهم إلى الأشياء و المحسوسات فجعلوا الكلمة جوهرا كما جعلوه للمادة، ورأوا أن جوهر الكلمة لا يتغير إلا بإعلال أو إبدال، فالأصل أو الجوهر في (قال) (قول) وفي فعل الأمر من (وفى) (أوف) ويذهب النحاة في ذلك مذاهب لا تخلو من التعسف الظاهر" [27] ص29

وانتقد الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح من تبنى المنهج الوصفي من اللغويين العرب واعتبره المنهج الوحيد الذي يتسم بالموضوعية والعلمية قائلا: "وكذلك نبذوا كل منهاج تعليلي فرجعوا بذلك إلى الوراء أي إلى نوع من الوصف البدائي يكتفي بتصوير ما يشاهده تصويرا شمسيا وتركوا الأمور الجوهرية التي تنحصر في إقامة النظائر، والكشف عن النسب والعلاقات العميقة، وبيان الأسباب والعلل البنوية، كما رفضوا حق الباحث في الافتراض –وأحوج شيء إلى هذا هو العلم– ظنا منهم أن الأحداث والظواهر قادرة هي بنفسها وبدون أن يتدخل فيها الباحث على أن تطلعنا على أسرار حدوثها وأسباب مجاريها وتحولاتها، وهذا قد كذبته العلوم التجريبية الحديثة التي لا تكتفي بالوصف بل تتجاوزه إلى البحث عن الأسباب ببناء النماذج والمثل الرياضية اللائقة ثم تجري على فروضها التجارب حتى إذا تم لها تصحيحها صارت بذلك حقائق ولو مؤقتة و تبطلها إن أبطلها الاختبار فتطرحها جانبا وتفكر في نماذج أخرى أكثر صلاحية" [28] ص17.

ويؤكد الأستاذ بن لعلام كذلك بأن "الالتزام بظاهر اللفظ في البحث اللغوي، كثيرا ما يؤدي إلى خفاء أسرارها عنا، لأن الكلام يعتوره الكثير من التغير والتحول بسبب عوارض الاستعمال فيكون القياس والتأويل وسيلتين لإزالة هذا الخفاء واكتشاف العلاقات بين استعمالات مختلفة في ظاهر اللفظ" [03] ص23.

ومع ذلك فإن اللغويين العرب من دعاة الوصفية وبعض دعاة تيسير النحو رفضوا هذه المفاهيم، فهذا عباس حسن يعترض على بعض التقديرات غير المستعملة في الكلام فيرى أن تقدير خبر المبتدأ في شبه الجملة ما هو إلا وهم وخيال ويدعو إلى "أن نساير منطق الواقع اللغوي ونجري مع طبيعة لغتنا في ميدانها الصحيح، ونطهر النحو من الجدل الضار، وآثار الفكر السقيمة التي أوحت إلى بعض أصحابها قديما أن يقولوا لولا الحذف والتقدير لفهم النحو الحمير" [29] ص217.

ويذهب الدكتور مهدي المخزومي في محاولته لإثبات أن تحديد الجملة الاسمية والجملة الفعلية الذي قام به النحاة القدماء تحديد غير موفق "وإن القول بأن جملة (البدر طلع) جملة فعلية يجنبنا الوقوع في كثير من المشكلات التي أوقع النحاة القدماء أنفسهم فيها، أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي" [30] ص46.

و يعتبر أن ما حمل النحاة القدماء على اعتبار جملة (البدر طلع) جملة اسمية "هو ما ألزموا به أنفسهم وألزموا به دراستهم من منهج ليس من طبيعة اللغة في شيء" [30] ص47.

أما الدكتور شوقي ضيف فيرى "أن واجب النحوي أن يسجل ما وجد في اللغة فعلا من صيغ وعبارات لا أن يفترض هو صيغا وأحوالا لعبارات لم ترد في اللغة" [25] ص49.

هذا وقد اعتبر الدكتور محمد عيد التأويل الذي اعتمده النحاة في تفسير النصوص اللغوية التي لا تساير القواعد التي استنبطوها من كلام العرب بأنه "يقلب الحقائق، لأن العناية بالأمثلة فيه ليست لدراستها، وبيان خواصها، والوصول إلى القاعدة عن طريقها، بل انقلبت إلى نوع من التمرين الذهني لتأويل ما أشكل على القاعدة منها، فبدل أن يكون الأمر ملاحظة المادة اللغوية لبيان صفاتها، أصبح فرضا للقاعدة على المادة، أو بعبارة أوضح أصبح فرضا للأقيسة على الأمثلة" [31] ص18.

ويضيف قائلا: "وطابع الدراسة اللغوية في القرن العشرين خاصة لم يعد يعنى بغير المادة اللغوية أساسا للوصف، أما التأويل فإنه يباين ذلك تماما، لأن مضمونه البحث عن الباطن خلف الظاهر وافتراض حروف في مادة الكلمة وصيغ لكلمات وجمل كاملة، وكل ذلك من عمل الذهن" [31] ص18.

وهو يرى بأن الكلمة التي يلحظها النحوي ويقرها ليست بكلمة على الإطلاق، والحركة التي يتصورها في آخرها ليست بحركة أيضا، وهكذا يخلص إلى نتيجة مفادها أن "التقدير يعمل في الخيال، واللغة واقع منطوق يدرس" [31] ص183.

لقد دعا هؤلاء وغيرهم إلى ما دعوا إليه من رفض التقدير بجملته، أو رفض تقدير الأصول غير المستعملة وكان ذلك بدافع الرغبة في تيسير النحو غالبا، ولكن ينبههم الدكتور عبد القادر المهيري إلى أنه "ليس العمل على توفير قواعد بسيطة مناقضا للعمل التأصيلي بل هذا مثل أساس ذلك ويعتبر مرجعا له" [32] ص49.

وصفوة القول أن محمد عيد وغيره من اللغويين المحدثين الذين اتبعوا المنهج الوصفي في تحليلاتهم اللغوية كانوا يعتقدون أن حقيقة اللغة هي ظاهرها، وما هو متحقق في استعمالها لا ما نفترضه فيها من ممكنات عقلية لم تتحقق، وفاتهم أن "اللغة وضع واستعمال، أي نظام من الأدلة المتواضع عليها واستخدام لهذا النظام وليست نظاما فقط ينظر فيه الباحث دون أن يفكر في كيفية استخدام المتكلم له" [12] ص90.

و كان لنا أن نسلم لهم بما قالوا لو كان الكلام كما هو مستعمل يجري على قياس مطرد "ولكننا رأينا... كيف أن ما يخرج عن القياس أو يشذ كثير في اللغة كما هي في الاستعمال، ولا يكشف لنا

ظاهر لفظها عما خفي عنا من نظامها وأسرارها لما فيها من اختلاف وتنوع وتباين في الاستعمال" [03] ص209.

إن البنوية إذن لا قدرة لها على اكتشاف العلاقات التحويلية التي تجري على الأصول وصولا إلى الفروع لأنها تعنى بوصف الظاهر من اللغة فقط، ولذلك لا يرى أصحابها وجود تناظر بين الكلمات التالية مثلا: يجلس، ويعد، ويجيئ، ويرمي، فكل كلمة لها بنيتها المستقلة عن غيرها، ولا يردونها إلى بنية أصلية مقدرة، كما يفعل النحاة العرب، حتى وإن اتفقت في المعنى الصرفي، وهذا على الضد من منهج النحاة العرب القدماء، فإنهم يحملون بعضها على بعض، فيردونها بالتقدير إلى بنية مجردة أصلية هي (يفعل) فما جاء لفظه مطابقا لها لا يقدرونه لأنه جاء على الأصل، وما جاء مخالفا قدروا أصله بحمله على الأصل فتكون الكلمات: يعد ويجيء ويرمي أصلها المقدر هو على التوالي يوعد، ويجيئ، ويرمي، فتتبين لهم بذلك العمليات التحويلية التي جرت على هذه الأصول المقدرة، فخرجت إلى ما هي عليه من تغيير في الاستعمال.

ورأينا كيف أن ابن جني توقع قديما رفض بعض الناس لما قدره النحاة ولم يستعمل في الكلام فقال: "لا ينكر أن يكون في كلامهم أصول غير ملفوظ بها إلا أنها مع ذلك مقدرة، وهذا واسع في كلامهم كثيرا، ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصل (قام) (قوم) وهم مع ذلك لم يقولوا قط قوم" [10] ج1 ص348.

إن هؤلاء النحاة لم يبنوا فروضهم وتقديراتهم من العدم، وإنما هي قائمة على ما هو جار في كلام العرب و أقيستهم، إلا أن عوارض الاستعمال منعت بعض كلامهم من الخروج على الأصل الذي كان متوقعا في القياس و كان متوقعا في القسمة، ومثل ذلك أن الأفعال من باب (افتعل) تطرد بزيادة الهمزة والتاء نحو: اقترب، واعتصم، واحتجز واقتسم، ونحو ذلك ثم يظهر في كلامهم مما يخالف ذلك

في باب (افتعل) نحو: ازدجر، واصطدم، واتسم فيرون أن أصلها يقدر على افتعل فيكون في التقدير: ازتجر، و اصتدم، و اوتسم وذلك بحملها على نظائرها مما لم يلحقه تغيير إلا أنها اطردت على قياس آخر في الاستعمال مخالف لأصلها في الوضع.

ويرى الدكتور بن لعلام مخلوف بأن فائدة هذه الأصول "تظهر في أنها ذات قيمة علمية، إذ يرد إليها الكلام ويفسر بها إذا تجافى بها الاستعمال عن مطابقتها بما أصابها من تغيير" [11] ص134.

وفي أنها "تنظم معارفنا النحوية حتى وإن لم يتكلم بها، إذ تجعل تنويعات مختلفة في الاستعمال تندرج تحت باب واحد، كما أنها تكشفت لنا عن كيفية ارتباط الفروع بالأصول، كما تكشف لنا عن القواعد التحويلية التي تخرج بها هذه الفروع المستعملة من تلك الأصول، وذلك بمقابلة الفروع بأصولها، كما تتبين بذلك على ترك هذه الأصول في الاستعمال" [11] ص134.

و جملة ما يمكن إثباته في نهاية هذا الفصل أن هذه الأصول المقدرة المتروكة في الاستعمال هي التي تمكننا من رد الاستعمال الظاهر في اللغة إلى النظام، وعن طريقها نستطيع تفسير ما اضطرب وشذ عنه وهذا هو ما تتطلع إليه العلوم المختلفة

3.الفصل الثالث

المهمل في علم العروض.

1.3.ماهية الأصول المهملة.

رأينا في الفصل السابق كيف أن العلماء نظروا إلى اللغة على أنها كل متكامل، وكيف أنهم عملوا على رد اللانتظام الظاهر فيها إلى النظام وذلك بحملهم الفروع على الأصول، وكشفهم عن القواعد التحويلية التي تخرج بها الفروع المستعملة عن الأصول.

وقد كان على رأس هؤلاء العلماء الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي نقل عنه تلميذه سيبويه معظم آرائه النحوية وأفكاره في كتابه "الكتاب"، والذي ينسب إليه علم العروض، ذلك العلم الذي أخرجه الخليل يكاد يكون متكاملا، لأن من جاء من بعده من العروضيين لم يستطيعوا أن يزيدوا على عروضه أي زيادة تذكر، أو تمس الجوهر، حيث وضع من خلاله القواعد الحاكمة لميزان الشعر وموسيقاه.

لقد نظر الخليل لنظام الإيقاع الشعري نظرة تجمع بين جانب المثال وجانب الواقع، أي أنها نظرة تجمع أصل الوضع (النظام) مع الاستعمال، فقد بنى نظريته العروضية على ما هو موجود، وتطلع أيضا إلى ما يمكن وجوده، و هذا ما جعله يكشف عن البحور المستعملة و جعله أيضا يكشف

عن البحور المهملة، هذه البحورالتي لم تقل العرب على وزنها شعرا رغم أنها تستخرج من الدوائر العروضية على طريقة الفك مثلها مثل البحور المستعملة الأخرى.

يقول الباحث خلفان بن ناصر الجابري عن نظرة الخليل إلى العروض بأن "حد العروض عنده منوط بفهم يأخذ من الرياضة تجريدها ومن اللغة واقعها، ومن الموسيقى فنها" [33] ص1.

ويصف الدكتور الحاج صالح عمل الخليل قائلا بأنه: "يستفرغ جميع التراكيب التي يتكون منها بحر من البحور، ويحصي بذلك جميع البحور مستعملها ومهملها، وميز بينها بإعطاء البحر المستعمل لقبا خاصا، وبنى هذه التراكيب الإيقاعية على توالي المتحرك والساكن، وسمى ما يتركب من هذه الأصول أجزاء، واستعمل كرموز نفس الحروف التي استعملها لبناء الكلمة، أي الفاء والعين واللام، مع بعض الزوائد واحتاج هاهنا إلى خمس دوائر حتى يستفرغ جميع هذه القسمة التركيبية الخاصة، والسبب في كل ذلك أنه لاحظ أن البحور يمكن أن تفرغ بعضها من بعض إذا توافقت أجزاؤها بتغيير مفكها في داخل كل جزء" [12] ج2 ص70.

لقد نظر الخليل إلى اللغة فوجدها تتكون من تسعة وعشرين حرفا، وحدد أبنيتها من الثنائي إلى الخماسي، ثم قلب الحروف العربية في أبنية اللغة فنتج لديه إمكانات اللغة العربية من المفردات، ثم وضع المستعمل من هذه المفردات وأشار إلى ما لم يكن يستعمل بالمهمل والشيء نفسه قام به أثناء حصر أوزان الشعر العربي، فلما نظر إلى الكلام العربي "وجده يتكون من متحرك وساكن، ولأن الكلمات العربية قد تكون ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية أو سداسية أو سباعية، فقد استخدم الخليل نظام التقليب للساكن والمتحرك في الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي والسباعي، وسمى هذه الكلمات بالتفعيلات وعينها موافقة للميزان الصرفي بعد أن ألغى الكثير من التفعيلات الناتجة من التقليب لأن اللغة ترفضها، وهذه التفعيلات هي التي تحتوي على ثلاثة سواكن أو أكثر

والتي تبدأ بساكن أو التي يوجد بها ساكنان في وسطها وليس في آخرها، أو التي تحتوي على خمسة متحركات متتالية فأكثر"[33] ص3.

إذن فمعرفة الساكن من المتحرك هو الأصل الذي اعتمده الخليل في وضعه للتفاعيل بعد أن قام بعملية التقليب بينهما.

وفيما يلي سنوضح التقليبات التي قام بها بين الحركات والسواكن ليصل إلى تحديد التفعيلات المستعملة، وإهمال ما لم يوافق القواعد المذكورة آنفا.

فالتفعيلات الثنائية افتراضاتها كما يلي: (01) و(11).

و الثلاثية افتراضاتها كالتالي: (011)،و (101)،و (001)، و(111).

والرباعية افتراضاتها كما يلي: (0101)،و(0011)،و(1101)،و(1011)، و(0111)، و(1111).

و الخماسية افتراضاتها كالآتي: (01101)،و(01111)،و(01011)،و(10101)، و(10111)،و(11011)،و(01001)،و(00111)، و(11101).

و السداسية افتراضاتها كالآتي: (010101)،و(110101)،و(111101)، و(011101)،و(001101)،و(010111)،و(110111)،و(011011)،و(101011)، و(111011)،و (011101)،و (101101).

والسباعية افتراضاتها كالآتي: (0110101)،و(1010101)،و(0101001)، و(1110101)،و(0111101)،و(1011101)،و(0011101)،و(0110111)، و(1010111)،و(0100111)،و(1110111)،و(0101011)،و(1101011)،

و(0111011)،و(1111011)،و(0011011)،و(1011011)،و(0101101)،

و(1101101)،و(0101111)، و(1101111).

"و قد لاحظ الخليل أن التفعيلات الصحيحة إما أن تكون خماسية أو سباعية، وإن الثلاثية وبعض الرباعية ناتجة من الخماسية نتيجة نقص بها، وإن بعض الرباعية وبعض الخماسية والسداسية ناتجة من السباعية نتيجة نقص بها" [33] ص5.

وبذلك تكون التفعيلات المستعملة فعليا هي:

تفعيلتان خماسيتان: (01101)، و(01011).

و ست تفعيلات سباعية: (0110101)، (1010101)، (0110111)، (0111011)، (0101011) و(0101101).

لقد أعطى الدكتور مصطفى حركات تعريفين للتفاعيل، تعريف مبني على وظيفتها في البيت الشعري حيث يقول: "التفعيلة هي الوحدة التكرارية في البيت" [34] ص40.

فقد تتكرر هذه التفاعيل بعينها في البحور البسيطة أي الصافية، وقد تتكرر مع غيرها في البحور المركبة، أما التعريف الثاني فهو مبني على هيكلها، حيث يقول في ذلك: "التفعيلة مكونة من أسباب وأوتاد، وتحتوي كل منها على وتد واحد وسبب أو سببين" [34] ص40

فالتعريف الثاني يجعلنا نصنف التفاعيل إلى صنفين:

- تفاعيل تحتوي على وتد وسبب وهي التفاعيل الخماسية.

- تفاعيل تحتوي على وتد وسببين وهي التفاعيل السباعية.

ويرى ابن رشيق القيرواني أن التفاعيل عند الخليل ثمانية فقط، حيث يقول: "جعل الخليل الأجزاء التي يوزن بها الشعر ثمانية، منها اثنان خماسيان وهما فعولن وفاعلن، وستة سباعية وهي مفاعيلن، وفاعلاتن، ومستفعلن، ومتفاعلن، ومفاعلتن، ومفعولات" [35] ص120.

ولكن كتب العروض التي ألفت بعد الخليل تنسب إليه القول بأنها عشر، وهذا ما تواطأ عليه العروضيون إلى يومنا هذا دون أن يشيروا إلى مخالفتهم له.

وعليه فإن التفاعيل هي: اثنان خماسيان وثمان سباعية، فتضاف إلى الستة السابقة الذكر فاع لاتن و مستفع لن.

يقول الدماميني: "فالأجزاء الموضوعة في الأصل السالمة عن التغييرات الطارئة عشرة في التحقيق، وثمانية في اللفظ" [36] ص8.

وتنقسم التفاعيل إلى قسمين: أصول وفروع، فالأصول أربعة وهي كل تفعيلة بدئت بوتد و هي: فعولن، و مفاعيلن، و مفاعلتن و فاع لاتن، أما الفروع فهي ما ينتج عن هذا الأصل بعد القيام بعملية التقليب بين الأسباب والأوتاد.

فالأصل الأول: فعولن، مركب من وتد مجموع وسبب خفيف وله فرع واحد هو فاعلن ويتفرع عنه بتقدم السبب على الوتد، فتقول لن فعو، وهذا اللفظ غير مستعمل فينتقل إلى المألوف المستعمل (فاعلن).

والأصل الثاني مفاعيلن مركب من وتد مجموع فسببين خفيفين ويتفرع عنه جزآن أحدهما مستفعلن، ويتفرع عن الأصل بتقدم السببين الخفيفين معا على الوتد، فينتج عيلن فا ثم ينتقل إلى اللفظ

المستعمل مستفعلن، وثانيهما فاعلاتن، ويتفرع عنه بتقدم السبب الأخير على الوتد فتقول لن مفاعي، وينتقل هذا اللفظ إلى فاعلاتن.

والأصل الثالث مفاعلتن، وهو مركب من وتد مجموع فسبب ثقيل فسبب خفيف، وله فرع واحد مستعمل وهو متفاعلن، ويتفرع عن الأصل بتقدم السببين معا على الوتد، فينتج علتن مفا ثم يصير إلى متفاعلن، وله فرع مهمل وذلك بأن يتقدم السبب الخفيف وحده على الوتد، فتصير تن مفاعل، ويعبر العروضيون على هذا الفرع المهمل بـــ فاعلاتك.

أما الأصل الرابع، فاعلاتن وهو مركب من وتد مفروق فسببين خفيفين، وله فرعان أحدهما مفعولات، ويتفرع عنه بأن يتقدم السببان الخفيفان معا على الوتد فينتج لاتن فاع فتحول إلى مفعولات، وثانيهما مستفع لن ويتفرع عنه بأن يتقدم السبب الخفيف الأخير على الوتد فينتج عنه تن فاع لا وتحول إلى مستفع لن.

ويعلل الدماميني كون هذه الأصول الأربعة أصولا دون غيرها بقوله: "وإنما جعل الجماعة هذه الأربعة أصولا، لأن الأسباب لضعفها إنما تعتمد على الأوتاد، وما يكون معتمدا عليه حقيق بالتقدم ليعتمد ما بعده عليه، فكانت قضية البناء على هذا الأصل أن تكون أصول التفاعيل هي هذه الأجزاء الأربعة فقط، لأنه لا شيء من الأجزاء مصدر بوتد غيرها" [36] ص9.

إذن فالابتداء بالوتد هو الذي جعل من تلك الأصول أصولا، خاصة و أن الأسباب تعتورها زحافات فتبقى على حرف واحد، والحرف الواحد لا يستقل بنفسه، بل لا بد له من شيء يعتمد عليه.

عندما انتهى الخليل من تحديد التفعيلات المستعملة، و تحديد التفعيلات المهملة عن طريق التقليب بين الأسباب و الأوتاد، قام بعملية التقليب مرة أخرى بين هذه التفعيلات فحصل على إمكانات اللغة من الأوزان الشعرية المستعملة منها و المهملة أيضا وأطلق عليها اسم "البحور الشعرية".

"والبحر عند العروضيين تكرار الجزء بوجه شعري، أو تكرار التفاعيل بوجه شعري، وسمى البحر بحرا لأنه يوزن به ما لا يتناهى من الشعر، فأشبه البحر الذي لا يتناهى بما يغترف منه" [37] ص80.

أما مصطفى حركات فيعرفه بشكل أدق حيث يقول: "البحر هو مجموعة من نماذج القصائد" [34] ص54.

ونماذج القصائد "هي أضرب أبحرها والمقصود بالضرب هو النوع" [34] ص55.

إن عدد البحور عند الخليل خمسة عشر بحرا يقول ابن رشيق القيرواني: "وعدَّ الخليل أجناس الأوزان فجعلها خمسة عشر جنسا على أنه لم يذكر المتدارك، وهي عنده: الطويل، والمديد، والبسيط، في دائرة، ثم الوافر والكامل في دائرة، ثم الهزج والرجز والرمل في دائرة، ثم السريع والمنسرح والخفيف والمضارع والمقتضب والمجتث في دائرة، ثم المتقارب وحده في دائرة" [35] ص121.

أما عند الأخفش الأوسط فهي ستة عشر بحرا وذلك لأنه زاد بحرا على الخليل سماه المتدارك وقد علل أبو الحسن العروضي عدم ذكر الخليل للبحر المتدارك ضمن ما ذكر بقوله: "فأما ترك الخليل ذكر هذا وإخراجه عن أشعار العرب فلأشياء نحن نذكرها مشروحة مبينة إن شاء الله تعالى: فمنها أن هذا النوع من الشعر لما قل ولم يرو عنه العرب إلا النزر القليل، ولعله أيضا مع قلته لم يقع إليه أضرب عن ذكره ولم يلحق بأوزانهم. وأيضا فإن هذا الوزن قد لحقه فساد في نفس بنائه أوجب رده، ذلك أنه يجيء في حشو أبياته فعلن ساكن العين، ومثل هذا لا يقع إلا في الضرب خاصة أو في العروض إذا كانت مصرعة، فأما في حشو البيت فغير جائز، وما علم في شيء من أشعار العرب" [38] ص258–259.

ويشرح الدكتور عقيل مرعي قول أبي الحسن العروضي قائلا: "فأبو الحسن العروضي يعلل بأمرين اثنين عدم ذكر الخليل لهذا البحر:

أولهما ندرته عند العرب لدرجة تجعل من المحتمل أن يكون الخليل لم يسمع به وهذا مستبعد في نظرنا خاصة إذا تذكرنا أن الانتقادات التي وجهت إلى الخليل كانت حول إثبات النادر كما هو الحال بالنسبة للمقتضب و المجتث و المضارع، فضلا عن استبعاد جهل الخليل وهو العالم النحرير بما نظمته العرب على هذا البحر بل روي أن الخليل قد نظم على هذا البحر قصيدتين إحداهما على فعلن والأخرى على فعلن.

الثاني أن الخليل وهو البنوي بامتياز يرى في الوزن الجديد فساد في نفس بنائه، إنه القطع، فاعلن تصبح فاعل وتنقل إلى فعلن بحذف ساكن الوتد المجموع، فهو تغيير يطرأ على الوتد وليس على السبب، أي إنه علة وليس زحافا، أي يقع في العروض والضرب وليس في الحشو...

فإذا أضفنا إلى ذلك ندرة هذا البحر وقلته التي بررت للخليل تجاهله، صار واضحا أن الخليل قد انتبه لهذا البحر ولكنه لم يذكره في دوائره" [39].

إذن فقد حدد الخليل البحور بخمسة عشر بحرا وأحصى أعاريضها بأربع وثلاثين وضروبها بثلاثة وستين ضربا، "فللطويل مثلا ثلاثة أضرب، ولكل من المديد والبسيط ستة أضرب، وللوافر ثلاثة، والكامل تسعة، وللهزج ضربان، وللرجز خمسة، ولكل من الرمل والسريع ستة وللمنسرح ثلاثة، وللخفيف خمسة، وللمتقارب ستة، وللمتدارك أربعة، هذا ما عدا المضارع والمقتضب والمجتث فإن لكل منها ضربا واحدا، فإذا راعينا هذا التعدد في ضروب البحر وجدنا الأوزان تزيد على ستين" [40] ص14.

ثم حصر هذه البحور في دوائر خمس لتسهيل عملية استخراجها والربط بين مكوناتها، "فكل دائرة تجمع عددا من الأبحر المتفقة اتفاقا كبيرا من الناحية الموسيقية، كما أن كل دائرة تتميز عن غيرها من حيث الإيقاع والنغم" [41] ص26.

ويقول بابكر السيد عن هذه الدوائر بأنها: "عمل تشكيلي ورياضة عملية، توصل إليها الخليل ابن أحمد وهو يضع استيعابا قائما لهذا العلم، فجاءت طرفة من طرفه، وتشكيلة جامعة لصنعته جمع فيها كل الأوزان المستعملة التي توصل إليها نتيجة استقرائه للشعر العربي، كما هدته هي بدورها إلى المهمل من البحور" [42] ص262.

أما صلاح يوسف عبد القادر فيقول في شأنها: "بنفس المنطق الرياضي الذي اعتمده الخليل في وضع التفعيلات صنف بحور الشعر إلى مجموعات كل مجموعة تتكون من عدد من البحور في تركيب المقاطع، وتختلف في ترتيبها فوضع كل مجموعة في دائرة أعطاها اسما خاصا بها" [43] ص46.

لقد بنى الخليل فكرة الدوائر العروضية على نظرية التقليب الدوراني الرياضية كما يؤكده ذلك التعريف السابق للدوائر.

ولقد بينا في موضع سابق كيف أنه تمكن من تحديد التفاعيل الأصول وما ينتج عنها من تفاعيل فروع عن طريق التقليب الحاصل بين الأسباب والأوتاد، وكيف أنه استطاع إلغاء بعض الأجزاء الثلاثية والرباعية والخماسية والسداسية، و اعتبر البعض الآخر فروعا للأصول العشر بعدما يلحقها ما يلحقها من زحافات و علل.

وسنبين فيما يلي كيف أنه اعتمد نفس المنطق الرياضي ليصنف البحور الشعرية ضمن الدوائر العروضية، والأسس التي اعتمدها في ذلك، فالدوائر العروضية عند الخليل خمس هي:

أ- دائرة المختلف: وتشمل الطويل، والمديد، والبسيط، والمستطيل، والممتد، والأخيران مهملان.

ب-دائرة المؤتلف: وتشمل الوافر، والكامل، والمتوفر، والأخير مهمل.

ج- دائرة المجتلب: وتشمل الهزج، والرجز، والرمل.

د- دائرة المشتبه: وتشمل السريع، و المنسرح، والخفيف، والمضارع، والمقتضب، والمجتث، والمتئد، والمنسرد، والمطرد، والثلاثة الأخيرة مهملة.

ه- دائرة المتفق: وتشمل المتقارب والمتدارك.

وقد جعل الخليل بناء هذه الدوائر على أصول البحور، واصطنع طريقة الفك، وهي أن تفك التفعيلات أجزاء، وأجزاء التفعيلات هي الأسباب والأوتاد لتستخرج البحر من الدوائر.

وسنورد طريقة الفك كما وضحها الخليل والعروضيون من بعده.

أ- دائرة المختلف وهي: 01011، 0101011، 01011، 0101011.

1- فإذا بدأنا بالوتد المجموع الذي يليه السبب الخفيف، لا الذي يليه السببان الخفيفان نحصل على وزن الطويل الذي هو: فعولن مفاعيلن، فعولن مفاعيلن.

2- وإذا بدأنا بسبب خفيف واقع بين وتدين مجموعين كان لنا وزن المديد الذي هو: فاعلاتن فاعلن، فاعلاتن فاعلن.

3- أما إذا بدأنا من الوتد المجموع الذي يليه سببان خفيفان نحصل على وزن المستطيل (مهمل) الذي هو مفاعيلن فعولن، مفاعيلن فعولن.

4- وإذا بدأنا بسببين فإننا نحصل على وزن البسيط الذي هو مستفعلن فاعلن، مستفعلن فاعلن.

5- أما إذا بدأنا من السبب الخفيف الذي يليه الوتد المجموع نحصل على الممتد (مهمل) الذي هو: فاعلن فاعلاتن، فاعلن فاعلاتن.

ب-دائرة المؤتلف و هي: 0111011 011011 0111011.

1-إذا بدأنا بالوتد المجموع كان لنا وزن الوافر الذي هو مفاعلتن مفاعلتن.

2-وإذا بدأنا بالفاصلة الصغرى كان لنا وزن الكامل الذي هو: متفاعلن متفاعلن.

3-أما إذا بدأنا بالسبب الخفيف الذي يليه الوتد المجموع كان لنا وزن المتوفر (مهمل) الذي هو: فاعلاتك، فاعلاتك، فاعلاتك.

ج-دائرة المجتلب و هي: 0101011 0101011 0101011.

1-إذا بدأنا بالوتد المجموع كان لنا وزن الهزج الذي هو: مفاعيلن مفاعيلن.

2-وإذا بدأنا بالسببين الخفيفين كان لنا وزن الرجز الذي هو: مستفعلن مستفعلن.

3-وإذا بدأنا بالسبب الخفيف الذي يليه الوتد المجموع كان لنا الرمل الذي هو: فاعلاتن فاعلاتن.

د- دائرة المشتبه وهي: 0110101 0110101 1010101.

1-إذا بدأنا بالسببين الخفيفين اللذين يليهما وتد مجموع كان وزن السريع الذي هو: مستفعلن مستفعلن مفعولات.

2- وإذا بدأنا بالسبب الخفيف الذي يليه وتد مجموع فالسبب الخفيف، فالتفعيلات المماثلة لهذه السلسلة هي تفعيلات المتئد (مهمل) والذي هو: فاعلاتن فاعلاتن مستفع لن.

3- وإذا بدأنا بالوتد المجموع فالسببين الخفيفين فالتفعيلات المماثلة لهذه السلسلة هي تفعيلات المنسرد (مهمل أيضا) والذي هو: مفاعيلن مفاعيلن فاع لاتن.

4- وإذا بدأنا بالسببين الخفيفين اللذين يليهما الوتد المجموع ثم يليهما السببان الخفيفان كان المنسرح الذي هو: مستفعلن مفعولات مستفعلن.

5- وإذا بدأنا بالسبب الخفيف الذي يليه الوتد المجموع فالسببان الخفيفان كان الخفيف الذي هو: فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن.

6- وإذا بدأنا بالوتد المجموع الذي يليه السببان الخفيفان فالوتد المفروق كان المضارع الذي هو: مفاعيلن فاع لاتن مفاعيلن.

7- وإذا بدأنا بالسببين الخفيفين فالوتد المفروق كان المقتضب الذي هو: مفعولات مستفعلن مستفعلن.

8- وإذا بدأنا بالسبب الخفيف فالوتد المفروق فالسبب الخفيف كان المجتث الذي هو: مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن.

9- وإذا بدأنا بالوتد المفروق فالسببين الخفيفين كان المطرد(مهمل) الذي هو: فاع لاتن مفاعيلن مفاعيلن.

ه- دائرة المتفق وهي: 01011010110101101011.

1-إذا بدأنا من الوتد المجموع كان المتقارب الذي هو: فعولن فعولن فعولن فعولن.

2-وإذا بدأنا من السبب الخفيف الذي يليه الوتد المجموع كان المتدارك الذي هو: فاعلن فاعلن فاعلن فاعلن.

لقد جعل الخليل كل أصل دائرة بحرا يبتدئ بوتد مجموع، و الأمر ذاته قام به عندما ميز التفاعيل الأصول عن التفاعيل الفروع ، والسبب واحد دائما و يتمثل في أن الوتد أقوى من السبب ولذا فهو أحق بالتقديم، إلا أننا نجده قد خالف القياس في الدائرة الرابعة، حيث إنه قدم السريع وأوله (مستفعلن) أي سبب خفيف ولم يقدم المضارع وأوله (مفاعيلن)، أي وتد مجموع، و يعلل السكاكي ذلك بقوله: "وأما تقديم السريع، فلأن دائرته تضمنت وتدا معروفا بخلاف سائر الدوائر، وارتكاب المخالف لا يصار إليه إلا لعذر، وأنه في السريع أكمل منه في غيره، لأن أركان السريع ممتنع أن تؤلف على وجه من الوجوه تأليفا يخرج الوتد المفروق عن كونه مفروقا إلى كونه مجموعا، أو سببا خفيفا بخلاف ما سواه... وأما استدعاء المضارع فيها التقدم، بجهة أن ركنه الأول أتمّ، فضعف للزوم النقصان له في الأجزاء حين لا يستعمل إلا مجزوءا مراقبا"[44] ص685.

ومعنى كلامه ذلك، أن تفعيلة (مفاعيلن) التي يبتدئ بها المضارع، لا تجيء سالمة قط، فهي إما أن تجيء مقبوضة، وإما أن تكون مكفوفة، فلما بطل المضارع أن يكون أولا لكراهتهم ابتداء الدائرة ببحر يكون أوله مثل هذا وكان السريع أولى بالتقديم.

هذه هي الدوائر العروضية كما افترض الخليل أن تكون في أصل الوضع، و كما استخرجها من الدوائر العروضية، إلا أن الاستعمال الشعري قد أفرز لنا أمورا أخرى تتمثل في ذلك العدد الكبير للأعاريض والأضرب لمختلف البحور الشعرية كما رأينا سابقا، وهذا ما جعل بعض العروضيين

يعتبرون كل ضرب من تلك الأضرب بحرا مستقلا بنفسه ومن بين هؤلاء محمد أحمد وريث الذي يرى "أن البحور في حقيقتها لا تقف عند الخمسة عشر، أو الستة عشر، أو السبعة عشر أو الثمانية عشر بحرا، وإنما تشكل في مجموعها سبعة وستين بحرا أو نظيرا إيقاعيا، بل أكثر من هذا العدد، إذا لم نهمل أصول بعض الأبحر التي لم تستعمل على هيئتها المفترضة لها"[45] ص193.

أضف إلى ذلك حصول بعض الأبحر التي لم تستعمل على هيئتها التي وضعها لها الخليل، فالمديد مثلا نطقت به أشعار العرب مسدسا، والهزج والمضارع والمقتضب والمجتث مربعات، ويوضح ذلك عبد الحميد الراضي حيث يقول: "الدوائر بنظامها وطريقة فك البحور فيها اضطرت الخليل أن يفترض لبعض البحور أصولا وهمية غير مستعملة، فقد وجد المديد وهو من ستة أجزاء، لا يتسنى فكه في دائرته حتى تكون أجزاؤه ثمانية، فافترض لهذا البحر أصلا ثمانيا، وإن لم تنظم العرب على هذا الأصل المزعوم، واعتبر السداسي المستعمل محذوفا منه جزآن واعتبره مجزوءا وجوبا، وكذلك الحال في الهزج والمضارع والمقتضب والمجتث، إنها رباعية الأجزاء، ولما تعذر عليه فكها في دوائرها إلا إذا كانت سداسية، قال فيها ما قال في المديد، أن لها أصولا سداسية مهملة والرباعي المستعمل منها مجزوء وجوبا"[40] ص40.

لقد سمحت الدوائر العروضية للخليل و للعروضيين الذين جاؤوا من بعده بالكشف عن ما أهمل من بحور الشعر، و التي كان عددها ستة بحور مهملة، بالإضافة إلى أنها كشفت لهم عن الأصول المهملة لبعض الأبحر التي جاءت في الاستعمال مجزوءة وجوبا كالمديد و الهزج و المضارع و المقتضب و المجتث، و حتى الطويل فإنه لم يستعمل في الواقع الشعري على الصورة التي جاء عليها في الدائرة العروضية إلا نادرا، و الملاحظ على عمل الخليل في وضعه لهذه الدوائر أنه استخدم القياس في تحديده للأصول و ما يتفرع عنها من فروع ، وأنه اعتمد كذلك على قسمة التركيب من أجل

أن يحصر عدد التفاعيل و عدد أوزان بحور الشعر العربي، ثم حدد بعد ذلك المستعمل منها و المهمل و هذا ما جعله يؤكد لنا بأن اللغة العربية شعرا كانت أم نثرا فهي نظام متكامل وهي من وضع واضع حكيم.

2.3.طرق الاستدلال على الأصول المهملة في علم العروض.

رأينا في المبحث السابق كيف أن الخليل يستخدم قسمة التراكيب ليحصل على عدد التفاعيل وأوزانها، ويستنتج المستعمل منها والمهمل، وكيف أنه استخدم القياس ليحصر أوزان الشعر العربي ورأينا أيضا كيف أنه طبق فكرة الأصل والفرع ليرد ما خالف من الأصول وما شذ إلى أصولها.

لقد تمكن الخليل في عروضه من رد فروع التفاعيل على أصولها اعتمادا على فكرتي الزحاف والعلة، فالتفاعيل خماسية كانت أم سباعية تعتروها تغييرات إما بالحذف وإما بالإسكان أو بهما معا فتخرج إلى الاستعمال منقوصة الحروف أو متغيرة حركات الأجزاء، وهذا كله من أجل الاستخفاف، لأن العرب من عاداتها أن تحذف من الكلام ما يكثر دورانه على ألسنتهم كحذفها لنون يكن لتصبح يك، و في ذلك يقول أبو الحسن العروضي: "اعلم أن الزحاف وقع في الشعر استخفافا، لأن العرب من شأنها أن تحذف ما كثر استعمالها له في الكلام نحو قولهم: لم ك، ولم يدر، فلما كانوا يستعملون ذلك في الكلام المنثور كانوا إليه في الشعر الموزون والكلام المنظوم أحوج، وهم إلى ما خف وزنه وعذب ذوقه وحسن مسموعه أميل... وقد جاء في الشعر أوزان مزاحفتها أحسن في السمع من تامتها، فإذا جاء منها شيء على التمام نبا عنه الطبع، ولم تكن له عذوبة في السمع، حتى يظن من لا معرفة له بالأوزان أنه مكسور"[38] ص198.

فكثرة ورود الزحاف في الشعر إذن سببه طلب الخفة، فكما أن هذا الأمر مطلوب في المنثور من كلام العرب، فهو مطلوب أيضا في شعرهم، بل إن العرب أحوج إليه في كلامهم المنظوم لأنهم أمة شعر.

ويؤكد العروضي على كثرة الزحاف في الشعر العربي إذ يقول: "والزحاف كثير في الشعر جدا وقلَّ بيت تقطعه إلا وجدت فيه جزءا مزاحفا" [38] ص198.

لقد اتفق العروضيون وعلى رأسهم الخليل بن أحمد أن الزحاف "هو كل تغيير يتناول ثواني الأسباب، ويكون بتسكين المتحرك أو حذفه أو حذف الساكن"[46] ص13.

و الزحاف "تغيير غير لازم يختص بثواني الأسباب، ويدخل الحشو والعروض والضرب على السواء"[40] ص44. وقسموه إلى زحافين أولها مفرد وثانيهما مزدوج.

أما الزحاف المفرد فيقول عنه ابن عبد ربه الأندلسي: "اعلم أن الزحاف زحافان، فزحاف يسقط ثاني السبب الخفيف، وزحاف يسقط ثاني السبب الثقيل، وربما أسقطه"[47] ص 426.

وهو يتعلق بالحرف الثاني، والرابع والخامس والسابع، كما تذكر ذلك مختلف كتب العروض، وفي كل حالة يأخذ اسما خاصا به ليميزه عن باقي التغييرات الأخرى.

فالحرف الثاني إذا كان متحركا قد يسكن فتصير متفاعلن، متفاعلن، وقد يحذف تماما فتصير متفاعلن مفاعلن.

أما إذا كان ساكنا فيحذف فتصير فاعلن ومستفعلن: فعلن ومتفعلن.

والحرف الرابع لا يكون إلا ساكنا، ولا يحدث له إلا الحذف مثل مفعولات تحذف منها الواو فتصير مفعلات، ومثل متفاعلن تحذف ألفه فتصير متفعلن.

ونفس الكلام يقال في الحرف الخامس، حيث يدخله الزحاف بثلاثة اعتبارات، إما بحذفه ساكنا فتصير فعولن فعول مثلا، وإما بحذفه متحركا، فتصير مفاعلتن مفاعتن، وإما بتسكينه متحركا مثل مفاعلتن تصير مفاعلتن.

أما الحرف الرابع فلا يدخله الزحاف إلا إذا كان ساكنا فيحذف مثل مفاعيلن التي تصير مفاعيل ومثل فاعلاتن التي تصير فاعلات. وأما الزحاف المزدوج "فقد سمي مزدوجا لاجتماع نوعين من الزحاف المفرد في تفعيلة واحدة"[46] ص17.

وهذا الاجتماع يكون بحذف حرفين، وأمثلته كما يلي: مستفعلن تحذف سينها وفاؤها فتصير متعلن، ومفعولات تحذف فاؤها وواوها فتصير معلات.

وقد يكون بحذف أحد الحرفين وتسكين الآخر، مثل متفاعلن تسكن تاؤه وتحذف ألفه فتصير متفعلن.*

لقد استحسن أبو الحسن العروضي هذه الزحافات التي تدخل على التفاعيل وفضلها على التمام حيث يقول: "أما الطويل فحذف نون فعولن منه حسن لأنه شعر كثرت حروفه، وطال فاحتمل الحذف، وكذلك كان أخف عليهم من التمام فحذفوه..."[38] ص199.

وهو يستدل على صحة حكمه ذلك بإيراد بيتين من الشعر لامرئ القيس من بحر طويل:

وتعرف فيه من أخيه شمائلا ومن خاله ويزيد ومن حجرْ.

سماحة ذا، وبرّ ذا، ووفاء ذا ونائل ذا، إذا صحا، وإذا سكرْ.

فبعد أن قطع هذين البيتين وجد "البيت الأول فيه جزءان صحيحان فقط، وهما الثاني والخامس، وسائره مقبوض، وأما البيت الثاني فإن القبض قد دخل في جميع أجزائه فسقطت خوامسه، أفلا ترى إلى سهولة لفظه، وعذوبة ذوقه وخفة مسموعه"[38] ص199

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ليست كل البحور الشعرية صالحة لأن تزاحف أجزاءها، فبعض أجزاء البحور الشعرية غير مستحسنة الزحاف، كالمديد مثلا، ويعلل الخليل ذلك بقوله: "لأن هذا الباب كان أصله ثمانية أجزاء وقد سقط فيه جزءان فلذلك لم يجز في الزحاف"[38] ص 200.

و الأخفش كذلك يرى بأنه "لم يجز فيه الزحاف لأنه قليل، وإنما يحذفون من الأشياء التي تكثر في كلامهم ويكثر استعمالهم لها"[38] ص200.

هذا عن الزحاف، أما العلة فقد اصطلح العروضيون على القول: بأنها "تغيير مختص بغير ثواني الأسباب وحدها، واقع في العروض أو الضرب مع اللزوم لذاته"[37] ص59.

فالعلة إذن لا تختص بثواني الأسباب وحدها و لا تقع في الحشو وإنما تقع في العروض أو الضرب، وهي لازمة لجميع أبيات القصيدة، فإن وقعت في البيت الأول لزمت بقية الأبيات الأخرى.

والعلة بذاتها تنقسم إلى قسمين، علل تكون بالزيادة، وعلل تكون بالنقص.

فعلل الزيادة تكون زيادة حرف واحد أو حرفين في بعض الأضرب، بحيث يمكن أن يزاد حرف واحد على ما آخره وتد مجموع فتصير فاعلن مثلا فاعلان، ويمكن أن يزاد سبب خفيف على ما آخره وتد مجموع فتصير فاعلن مثلا فاعلاتن، ويمكن أن يزاد حرف ساكن على ما آخره سبب خفيف، فتصير فاعلاتن فاعلاتان.

أما علل النقص فتكون بنقصان حرف أو أكثر من العروض والضرب أو إحداهما، وأحيانا لا يرد البحر إلا بهذا النقصان كما في الوافر، حيث أن أصله في الدائرة مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن. فتفعيلة مفاعلتن وهي تفعيلة العروض والضرب دخلها زحاف فأسكن خامسها المتحرك فصارت مفاعلتن ثم دخلها الحذف فأسقط السبب الخفيف فصارت مفاعل، ومن العروضيين من يبقيها على هذا

الوضع للمح الأصل ومنهم من ينقلها إلى فعولن فيصبح الوزن المستعمل للوافر كالآتي، مفاعلتن مفاعلتن فعولن.

والحذف قد يصيب الوتد مجموعا كان أم مفروقا، كما يصيب السبب الخفيف فتصير متفاعلن مثلا متفا، وتصير مفعولات مفعو.

"كما قد تكون علة النقصان بإسكان السابع المتحرك فتصير مفعولاتُ: مفعولاتْ، أو بحذفه فتصبح مفعولات : مفعولا"[48] ص146–149.

هذا وقد جمع أبو الحسن العروضي الفروع المزاحفة والمعلولة وعدها بثلاثين فرعا وهي كما يلي: "فعول، وفعلن، وفعل، وفعلن، وفعل، وفلْ، ومفاعيل، ومفاعلن، وفعلاتن، وفعلاتُ، وفاعلاتان، وفعلاتان، وفاعلان، ومفتعلن، وفعلتن، ومستفعل، ومفاعلُ، ومستفعلان، ومفاعلان، ومفتعلان، وفعلتان، ومفعولن،و متفاعلان، ومفاعلتان، ومفتعلاتن، ومستفعلاتن، ومفاعلاتن، ومتفاعلاتان، ومفعولان، وفعلان"[38] ص210–211.

و هذا ما يفسر سبب رفض الخليل للتفاعيل الثنائية والثلاثية والرباعية، وبعض من الخماسية والسداسية، لأن هذه الأخيرة هي فروع للأصول الخماسية والسباعية.

رأينا في المبحث السابق كيف استطاع الخليل استخلاص بحور الشعر الخمسة عشر عن طريق الدوائر العروضية الخمس، معتمدا في ذلك على القياس المتمثل في بدء الدائرة بالوتد ثم الانتقال إلى السبب الذي يليه ليفك البحر الآخر وهكذا، ومعتمدا أيضا على قسمة التركيب المتمثلة في تطبيق نظرية التباديل والتوافيق الرياضية في الجمع بين الأسباب والأوتاد وترتيبها، وهذا ما سمح له بإيجاد أصول بحور الشعر المستعملة وإيجاد أصول بحور الشعر المهملة، ولكنه لما عاد إلى الواقع الشعري، أي إلى الاستعمال، وجد أن الأصول التي افترضها هو من خلال دوائره تلك، قلما تتحقق بل إنه وجد تغيرات

كثيرة تطرأ على الكلام المنظوم، فاضطره ذلك إلى تفسير هذه التغيرات من خلال الزحافات والعلل كما رأينا، وكذلك من خلال الأضرب والأعاريض المتعددة الخاصة بكل بحر شعري.

فالطويل يأتي على ثمانية أجزاء (فعولن مفاعيلن) أربع مرات، وله عروض واحدة هي مفاعلن، وأصلها في الدائرة مفاعيلن كما يفترضها القياس، لكنها لم تجئ إلا مزاحفة أي محذوفة الحرف الخامس.

والمديد "على ستة أجزاء فاعلاتن فاعلن فاعلاتن، وكان أصله ثمانية فجاء مجزوءا"[49] ص24.

و لكن أبا الحسن العروضي أورد أبياتا من الشعر جاءت على وزن المديد التام ومنها:

إنه لو ذاق للحب طعما ما هجره كل عز في المفدَّى أنت منه في غررْ.

ليس من يشكو إلى أهله طول الكرى كالذي يشكو إلى أهله طول السهرْ.

وهو يعلل سبب ترك العرب النظم على المديد التام بقوله: "وإنما تركت العرب أن تأتي بالمديد تاما لأن مجزوءه أحسن"[38] ص67.

والبسيط على ثمانية أجزاء وهي (مستفعلن فاعلن) أربع مرات "ولا يجوز استعمال فاعلن الجزء الأخير، العروض والضرب بحيث يكون تاما"[37] ص103.

والعروضي يضيف في هذا الشأن قائلا: "الخليل لم يذهب عليه البسيط التام الذي على أصل الدائرة، وقد أنشد بيتا من البسيط ضربه فاعلن وهو:

ففر الفيافي ترى ثور النعاج به يروح فردا ويرى إلفه طاويه"[38] ص64.

والوافر على ستة أجزاء هي: مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن، ولكنه لم يجئ تاما كما سبق وأن بينا في موضع سابق.

والهزج وأصله مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن كما تثبته الدائرة العروضية، لكنه في أصل الاستعمال يأتي على أربعة أجزاء هي: (مفاعيل مفاعيلن) مرتين، ويقول العروضيون عن هذا البحر بأنه: "لم يسمع من العرب، ولم يجئ فيه شعر معروف، وقد قال الخليل أجازوه"[38] ص91.

أما الأخفش "فقد أنكر أن يكون من كلام العرب، أو أنكر كثرة الوارد عليه من شعرهم"[37] ص163.

والزجاج قال عنه :"وارد لكنه قليل، حتى إنه لا يوجد لعربي منه قصيدة، وإنما يروى منه البيت والبيتان"[37] ص163.

والمقتضب أصله مفعولات مستفعلن مستفعلن مرتين لكنه استعمل مجزوءا هو الآخر ويأتي في أصل الاستعمال، مفعولات مستفعلن مرتين، وموقف الأخفش منه والزجاج هو نفس موقفهما من المضارع.

ونفس الكلام يقال عن المجتث، حيث أن أصل وضعه جاء على الصورة التالية:

مستفعلن فاعلاتن فاعلاتن، لكنه استعمل مجزوءا مستفعلن فاعلاتن (مرتين).

ونأتي الآن للحديث عن الأبحر الستة المهملة الناتجة عن الفك من الدوائر العروضية، وقد اعتبرت هذه البحور الستة مهملة لأن العرب القدماء لم ينظموا عليها شعرهم، وسماها الخليل كذلك تشبيها لها بالمواد التي أظهرها التقليب في المعجم ووجدها غير مستعملة في اللسان العربي.

يقول أحمد الهاشمي في ذلك: "كل ما خرج عن هذه الأوزان الستة عشر فليس بشعر عربي، وما يصاغ على هذه الأوزان فهو عمل المولدين"[50] ص64.

وفيما يلي تفصيل لهذه الأبحر:

1-بحر المستطيل، من بحور دائرة المختلف، وقد أطلق عليه هذا الاسم لأنه مقلوب الطويل ووزن (مفاعيلن فعولن) أربع مرات، وقال فيه بعض المولدين:

لقد هاج اشتياقي غرير الطرف أحور أديرالصدغ منه على مسك وعنبر

2-بحر الممتد، هذا البحر من دائرة المختلف أيضا، وسمي بذلك لأنه مقلوب المديد وأجزاؤه (فاعلن فاعلاتن) أربع مرات وقال فيه بعض المولدين.

صاد قلبي غزال أحور ذو دلال كلما زدت حبا زاد مني نفورا.

3-بحر المتوافر، وهو من دائرة المؤتلف، وهو محرف الرمل، وأجزاؤه فاعلاتك ست مرات غير أن تفعيلتي العروض والضرب لا تأتيان فاعلاتك وإنما فاعلن.

ويعلل الشريف سبب إهمال فاعلاتك أن: "السبب الثقيل من الخفيف، وكلاهما كالصوت الواحد، ولذا أطلق أئمة هذا الفن عليهما اسم الفاصلة، فلولا أن مجموعها عندهم شيء واحد أو كالشيء الواحد لما وضعوا لهما معا اسما" [36] ص17. و هذا غير محقق في فاعلاتك.

وقد نظم المولدون على فاعلاتك بعد أن حذفوا من العروض والضرب سببا ثقيلا ومثال ذلك:

ما وقوفك بالركائب في الطلل ما سؤالك من حبيبك قد رحل.

كيف صبرك يا فؤادي بعدهم أين صبرك يا فؤادي ما فعل.

"لكن لا عبرة بما يقول المولدون في قياس عليها ولا في استشهاد بها" [51] ص24.

4-بحر المتئد، وهو من دائرة المشتبه، وهو مقلوب المجتث وأجزاؤه كما يلي: (فاعلاتن فاعلاتن مستفع لن) مرتين، ونظم منه بعض المولدين فقال:

كن لأخلاق التصابي مستمريا ولأحـــوال الشباب مستحليـــا.

"قال الصفاقســي، وزعم الزجاج أن سبب اطراحه ما يلزم عليه لو تم من وقوع مستفع لن المفروقة الوتد في العروض، وهو مجتنب عندهم لأنها عمدة والأسباب مع الوتد المفروق ضعيفة" [36] ص19-20.

5-بحر المنسرد، وهو أيضا من دائرة المشتبه، وهو مقلوب المضارع، وأجزاؤه (مفاعيلن مفاعيلن فاع لاتن) مرتين، وقد نظم منه بعض المولدين فقال:

على العقل فعولن في كل شأن ودان كل من شئــت أن تداني.

"قال الصفاقسي، وعلل الزجاج اطراحه بما تقدم" [36] ص20.

6-بحر المطرد، وهو أيضا من دائرة المشتبه، وهو صورة أيضا من مقلوب المضارع، وأجزاؤه (فاع لاتن مفاعيلن) مرتين كقول بعض المولدين:

ما على مستهام ريع بالصد فاشتكى ثم أنكانـــي من الوجد.

قال الدماميني عن هذا البحر: "ولا علة لاطراحه لإتمامها ولا مجزوءا إلا عدم السماع" [36] ص20.

و جملة ما يمكن أن نقوله أن الخليل بن أحمد لما قام بالتقليب بين المتحركات و السواكن وجد بأنها تؤثر في أوزان البحور الشعرية، فالبحر الذي تكثر فيه السواكن فإنه يتصف بالكزازة و التوعر، و البحر الذي تحذف منه بعض سواكنه من غير إجحاف فإنه يتصف بالاعتدال، و البحر الذي تكثر فيه المتحركات فإنه يتصف باللدونة و السباطة، و هذا ما يفسر تفاوت نظم العرب على تلك البحور كثرة وقلة.

أما إهمال ما أهمل من بحور الشعر فإنه يعود إلى نفور طباع العرب منه و ذلك لاتصافه بالتنافر و الثقل في نهايات أجزائه، حيث نجد الأسباب الثقيلة و الأوتاد المفروقة، كبحر المتئد و بحر المتوافر.

كما أن بناء وزن البحر على أجزاء يقع الثقيل في نهاية كل منها و الخفيف في صدره، يجعله متنافرا مستثقلا كالمتدارك مثلا، و لهذا السبب امتنع الخليل عن ذكره و إضافته إلى البحور الخمسة عشر.

لقد تمكن الخليل من حصر جميع ممكنات الشعر العربي من تفاعيل وأبحر شعرية وذلك بتقديره للأصول الممكنة في القسمة وحتى في القياس، ولكنه لما عاد إلى الواقع الشعري وجد فيه الكثير من التغييرات للأصول التي افترضها، إلا أنه اعتبر هذه التغييرات فروعا خرجت عن الأصل ففسرها ووضحها، حتى يكون هذا العلم الذي نسب إليه متكاملا كغيره من العلوم الأخرى من نحو وصرف ومعجم وغيرها.

و ما استشهاده والعروضيون من بعده ببعض الشواهد الشعرية التي جاءت على الأصل وإن كانت نادرة إلا دليل على صحة نظرته إلى اللغة نظرة شمول وتكامل.

3.3.الأصول المقدرة في علم العروض بين القبول والرفض.

لقد عرفت الأصول المهملة في علم العروض استحسانا لدى بعض العروضيين قدماء ومحدثين، كما لقيت استهجانا وصل إلى حد الثورة عليها ورفض وجودها من الأصل عند البعض الآخر، فقد أورد الشيخ محمد بن علي الصبان، رفض أحد العروضيين الدوائر دون أن يذكر اسمه ثم قام بنفيها، حيث قال: "وأنكر بعض الناس نظام الدوائر أصلا، وجعل كل شعر قائما بنفسه، وأنكر أن تكون العرب قصدت شيئا من ذلك، وقال إنما سمعناهم نطقوا بالمديد مسدسا، وبعروض الطويل (مفاعلن)، وبعروض البسيط (فعلن)، وبعروض الوافر (فعولن)، وبالهزج والمضارع والمقتضب والمجتث مربعات، ومن أين لنا أن ندرك أن الأصل في المديد التثمين، وأصل عروض الطويل (مفاعيلن)، وأصل عروض البسيط (فاعلن)، وأصل عروض الوافر (مفاعلتن)، وأصل الهزج والمضارع والمقتضب و المجتث التسديس إلى غير ذلك...

والأكثرون على خلاف هذا لأن حصر جميع الشعر في الدوائر المذكورة، دل على ما اختص الله به العرب دون من عداهم، فكان ذلك سرا مكتتما في طباعهم أطلع الله عليها الخليل، واختصه بإلهام ذلك، وإن لم يشعروا به، ولا نووه، كما لم يشعروا بقواعد النحو والتصريف وإنما ذلك مما فطرهم الله تعالى عليه، فالتثمين في المديد و التسديس في الهزج مثلا ونحوهما من الأصول التي رفضها العرب كما رفضوا أصولا كثيرة من كلامهم على ما تقرر في علم العربية، وإذا تطرق الشك في ذلك إلى الشعر تطرق إلى الكلام فيفسد باب كبير من علم العربية ولا يخفى فساده" [52] ص16-20.

فالشيخ الصبان يربط وجود الأصول المقدرة في علم العروض بالأصول المقدرة في علمي النحو والصرف، فإذا نفيناها في العروض وجب نفيها في النحو والصرف وهذا ما سيقود إلى فساد باب كبير في علم العربية.

ويقول حازم القرطاجني في الدوائر: "فيجعل العروضيون أحد العروضيين بذلك منفكا من الآخر وهذا من الأعراض الواقعة في الأوزان من غير قصد" [53] ص230.

ووصف ما بني على نظام الدوائر الخليلية "أكثر آرائها على شفا جرف هار" [53] ص231.

وهو يعلل سبب نفور بعض العروضيين من نظام الدوائر و رفضهم لها بقوله: "فلهذا وجب أن يعتقد أن هذه الانفكاكات التي لهذه الأعاريض من الدوائر عارضة... ولذلك لم يقل بها كثير من العروضيين، ومن أوردها فإنما أوردها على أنها ملحة عرضية لحقت الأوزان اتفاقا، لا أنها حقيقة بنيت عليها الأعاريض وضعا واعتمادا" [53] ص232.

هذا ما رآه بعض العروضيين القدماء في الدوائر، أما العروضيون المحدثون فقد وقفوا منها أيضا موقفين تراوحا بين الرفض والقبول لها، حيث رآها محمد العياشي بعيدة كل البعد عن العمل العلمي بل هي تشبه طلاسم السحرة، إذ يقول: "إن الدوائر الخليلية ليست من العمل العلمي الجدي في شيء لأن العمل العلمي هو الذي يقوم على القواعد المضبوطة، والحقائق الثابتة، فالخليل لم يرسم الدوائر إلا ليكون لعلم العروض ناموس كالذي لعلم السحر، وأسرار الحروف والطلاسم، لقد أحس الخليل بنقص عمله وفساد طريقته، فراح يخترع لعبة الدوائر ليكسوه ثوب وقار مصطنع، وعجبي لهذا العلم كيف قام طيلة مئات السنين على شفا جرف هار من غير أن يتداعى أو ينهار"[54] ص76–77.

ونفى المؤلف نفسه أن تكون هناك فائدة من دراسة هذه الدوائر وتدريسها حيث قال: "هي عمل زائد ضرره أكثر من نفعه، لأن الطالب إذا حفظ كل المسائل العروضية، وتجاوز الدوائر ولم يحفظها لم يضره ذلك، ولم تكن معرفته بعلم العروض بسبب ذلك منقصة، وكل ما يمكن الاستغناء عنه زائد، والدوائر الخليلية زائدة مرفوضة مذمومة، لأنها تضر ولا تنفع، كما أنها لم ترسم لتكون خاضعة للتفاعيل خادمة لها، والتفاعيل هي الأساس دون الدوائر، لأنها هي الأوزان والدوائر تركيز لها، وإنما رسمت وجعلت التفاعيل خاضعة لها، وتصرف الخليل في التفاعيل على هواها لإرضائها"[54] ص 25.

وينتقد إبراهيم أنيس منهج الخليل في كتابه موسيقى الشعر إذ يقول: "لقد نهج الخليل في عروضه نهجا خاصا غير مؤسس على الأسس العلمية من الناحية الصوتية، وإننا حين نحلل ما سماه بالتفاعيل باحثين عن الأسس التي يخضع لها نصطدم بأمور متناقضة فيها ناحية صناعية بعيدة عن الناحية الموسيقية والترتيب المقطعي للكلام، فنحن نراه قد جعل من مستفعلن تفعيلتين، ومن فاعلاتن تفعيلتين حرصا على أسبابه وأوتاده، وما يصيبهما حسب تقسيمه من زحافات وعلل، والحقيقة أن مستفعلن سواء كتبت هكذا أو صورت في صورة أخرى مثل مستفع لن، فهي من الناحية الصوتية كما يحللها العلم الحديث بمقاييسه الحديثة، ويظهر أن الخليل وأصحابه قد تأثروا إلى حد كبير بمقاييس علم الصرف، فاتخذوا رموز الصرف رموزا للعروض مع فارق تافه يدركه كل منا ويدرك سره"[55] ص52–53.

وقد رد على هؤلاء العروضيين الرافضين لمنهج الخليل ودوائره عروضيون منتصرون له مدافعون عنه، ومن بين هؤلاء مصطفى حركات الذي رأى أن تقييم إبراهيم أنيس لعمل الخليل مبني على سوء فهم.

فإبراهيم أنيس لما قال عن منهج الخليل بأنه غير مؤسس على الأسس العلمية من الناحية الصوتية رد عليه حركات بقوله: "الأسس العلمية التي يتكلم عنها غير واردة في كتاباته"[56] ص183.

ولما يصف إبراهيم أنيس التفعيلتين (مستفعلن) و(مستفع لن) بأنهما من الناحية الصوتية أمر واحد كما يحللها العلم الحديث بمقاييسه الحديثة، يرد عليه حركات قائلا: "لسنا في حاجة لأي علم جديد ولأي مقياس حديث لإدراك تطابق التفعيلتين من الناحية الصوتية... ولم يكن العلماء القدماء من الجهل بأنهم اعتقدوا العكس، وقد حلل الدمنهوري بصفة واضحة الوضع إذ قال: أنهما متطابقتان في النطق ومختلفتان في التركيب" [56] ص183.

و ها هو أبو ديب أيضا يثبت عبقرية الخليل الفذة حيث يقول: "الخليل عالم ذو منهج رائع وعقل فذ، واتهامه بهذه المجانية والسهولة، ينبغي أن يتخوف عقل الباحث المعاصر منه لا إجلالا لقدسية، ولا خضوعا أمام التراث لمجرد أنه تراث، وإنما لسبب بسيط جدا هو أن كل شيء في عمل الخليل يدل على منهجية محكمة ويجلو عبقرية فذة، ولأن لعمله أبعادا عميقة ومدهشة قد لا نفهمها الآن" [57] ص173–174.

لقد اعترض بعض العروضيين على اعتراض الخليل للصورة النظرية لبعض البحور الشعرية كالمديد والمضارع والمقتضب وغيرها، حيث يقول عبد الحكيم العبد: "ويرفض الدرس الحديث غالبا عد مربعات بحور هذه الدائرة (المضارع والمقتضب والمجتث) مسدسة رغم افتقاد الشواهد، ولمجرد رغبة القدماء في استكمال البناء المنطقي لنظام الدوائر هو البناء الذي لم يكن الخليل نفسه يخليه من النظر ويفتح مجال الاجتهاد فيه، ولعل ذلك من دلائل الاشتباه" [58] ص92.

أما إبراهيم أنيس فيقول في هذا الأمر: "إنهم افترضوا للأوزان أصولا تطورت أو تغيرت حتى صارت إلى ما روي فعلا في الأشعار... ولعمري كيف تصوروا هذا ومن أين جاؤوا بمثل هذا الادعاء؟" [55] ص53.

وقد رد عليه محمد العلمي بقوله: "إن الخليل لم يفرض أصولا تطورت في الاستعمال، أي أنه جعل المديد مربعا في الدائرة، مثلثا في الاستعمال، والهزج و المجتث والمقتضب والمضارع مثلثة في الدائرة مثناة في الاستعمال، لم يفرض أن ما وضعه في الدائرة أصل، وما استعمله تطور له... بل إن بعض المحدثين هم الذين افترضوا أن ما في الدائرة هو الأصل، وما في الشعر تطور له" [59] ص132.

ويرد عليه مصطفى حركات أيضا إذ يرى بأن الأصل ليس بالمعنى التاريخي بل هو أصل نظري حيث يقول: "وهذه الأشكال النموذجية ليست هي الواقع الشعري، وليست هي الأصل التاريخي للأشكال المستعملة، وليست هي الأكثر تداولا وقد لا تكون حتى مستعملة، وهذا ليس عيبا فيها ما دام العروضيون يحددون لنا التحويلات التي تنقلنا من المستوى النظري إلى مستوى الواقع الشعري" [56] ص109.

وقد قام بعض العروضيون قدماء ومحدثين برفض بعض البحور الشعرية التي أثبت الخليل وجودها من خلال دوائره العروضية، وسبب رفضهم ذلك يعود إلى ندرة الشواهد الشعرية الخاصة بهذه البحور، ويعد الأخفش أول من أنكر بحري المضارع والمقتضب فقد "أنكر الأخفش أن يكون المضارع والمقتضب من شعر العرب، وزعم أنه لم يسمع منهم شيء في ذلك" [36] ص76.

و الزجاج أيضا يقول في ذلك: "هما قليلان حتى إنه لا يوجد منهما قصيدة لعربي، وإنما يروى لكل واحد منهما البيت والبيتان، ولا ينسب بيت منهما إلى شاعر من العرب، ولا يوجد في أشعار القبائل" [36] ص76.

وأما القرطاجني فقد أسقط المضارع بعنف وإصرار وعده دنسا دنس أوزان العرب، إذ يقول: "فأما الوزن الذي سموه المضارع فما أرى شيئا من الاختلاف على العرب أحق بالتكذيب والرد منه لأن طباع العرب كانت أفضل من أن يكون هذا الوزن من نتاجها" [53] ص243.

و حتى المحدثون منهم من رفضوا هذين البحرين، ومن بين هؤلاء إبراهيم أنيس الذي يقول: "وإنك لو بحثت فيما روي لنا من أشعار عربية عن أمثلة لهذين الوزنين لا تكاد تظفر بأمثلة صحيحة النسبة" [55] ص54.

و نفس الكلام يقال عن البحور الستة المهملة، فقد لقيت هي الأخرى معارضة وتأييدا من طرف العروضيين قدماء ومحدثين حيث يرى ابن عبد ربه أنه لا يجوز الزيادة على ما استعملته العرب من الأوزان، ويوضح موقفه هذا في أرجوزته بقوله:

هذا الذي جربه المجرب من كل ما قالت عليه العرب.

فكل شيء لم تقــل عليه فإننـــا لـــم نلـــتفـــت إليـــه.

ولا نقول غير ما قد قالوا لأنـــــه من قولنـــا محـــال.

وإنه لو جاز في الأبيات خلافهـــا لجاز في اللغات. [47]ج5 ص441.

ويرى حسني عبد الجليل يوسف أن: "هذه البحور المهملة لم تكن وليدة إبداع ناضج، وفطرة سليمة، ولهذا لم تمثل غير محاولة كتب عليها الإهمال، ولكنها تبقى شاهدا على أن الشعر العربي

يتوافق في مبناه مع اللغة الشعرية فهي قد ولدت مع هذا الشعر، وفي أحضانه نشأت، ولهذا فإن أي خروج لا يتعامل مع المستويات العميقة لهذه اللغة يكتب عليه الفشل" [60] ج2 ص9.

أما إبراهيم أنيس فيقول عنها: "والذي أرجحه أن هذه الأوزان الستة لم تكن من اختراع المولدين من الشعراء، بل كانت من اختراع المولدين من أهل العروض، وذلك لأننا نرى أمثلتها وشواهدها تتكرر هي بعينها في كتبهم غير منسوبة لشاعر معروف، وتبدو عليها سمة من الصنعة العروضية، وإلا فكيف نتصور أن تخلو دواوين الشعراء من كل العصور من قصيدة واحدة جاءت على وزن من هذه الأوزان الستة، وخير وصف خلعه أهل العروض على هذه الأوزان أنهم سموها (المهملة)، ويجب أن تظل مهملة في بحوثنا، فليست تستحق الوقوف عندها كثيرا، ويجب أن ينظر إليها على أنها أثر من آثار الصنعة عند المتأخرين من أهل العروض حين أرادوا أن يضيفوا جديدا إلى ما قاله الخليل" [55] ص210.

و لكن ينبغي أن نشير في هذا الموضع إلى أن البحور المهملة الستة ناتجة عن الدوائر العروضية كما سبق وأن وضحنا ذلك، فكيف تكون من اختراع المولدين من أهل العروض؟ والدوائر وضعها الخليل بن أحمد؟.

و قد اعتبر سليمان ياقوت أن الخليل "وقع في أخطاء نتيجة استخدام فكرة التباديل والتوافيق في الدوائر العروضية، ومن هذه الأخطاء وجود بحور مهملة لم يقل العرب عليها شعرا، وأن وجود هذه البحور يعتبر وضعا لقواعد منفصلة عن الاستعمال" [61] ص45.

يبدو تأثر سليمان ياقوت بالمنهج الوصفي واضحا من خلال هذا القول، حيث إنه يفصل بين أصل الوضع وأصل الاستعمال لأنه ينفي وجود الأصول التي تفرزها فكرة التباديل والتوافيق، وهذه الفكرة كما نعلم تخرج لنا كل ما تحتمله ممكنات اللغة من تراكيب نثرية أو بحور شعر.

ومن العروضيين من أيد وجود هذه البحور واعتبره تجديدا في الأوزان، فمن بين هؤلاء قديما الزمخشري والسكاكي، فالزمخشري قال بإمكانية التجديد في الوزن، والبناء على وزن مخترع، وهذا ما يمكن اعتباره إشارة إلى البحور المهملة "ثم إن من تعاطى التصنيف في العروض من أهل هذا المذهب، فليس غرضه الذي يؤمه أن يحصر الأوزان التي إذا بني الشعر على غيرها لم يكن شعرا عربيا، وأن ما يرجع إلى حديث الوزن مقصور على هذه البحور الستة عشر لا يتجاوزها. وإنما الغرض حصر الأوزان التي قالت العرب عليها أشعارها، فليس تجاوز مقولاتها بمحظور في القياس" [62] ص61.

و السكاكي هو الآخر لا يرى إشكالا في التجديد في أوزان البحور، وإن كان الطبع المستقيم يقبلها، حيث يقول: "وما أهم السلف فيه إلا تتبع الأوزان التي عليها أشعار العرب... و إلا فمن أنبأ لهم لم يكونوا يرون الزيادة على التي حصروها من حيث الوزن مستقيمة، والزيادة عليها تنادي بأرفع صوت:

لقد وجدت مكان القول سعة فإذا وجدت لسانا قائلا فقــل.

لا للطبع المستقيم أن يزيد عليها شيئا، ولا حاكم في هذه الصناعة إلا استقامة الطبع وتفاوت الطباع في شأنها معلوم، وهي المعلم الأول المستغني عن التعلم" [44] ص620.

أما حديثا فيرى الدكتور شوقي ضيف أن هذه البحور المهملة فتحت الباب أمام شعراء للتجديد في أوزان الشعر في العصر العباسي الأول إذ يقول: "وإذا قدمت في الدوائر أجزاء التفعيلات بعضها على بعض خرجت الأوزان التي استعملها العرب، وأوزان أهملوها، ولم يستعملوها، وبذلك فتحت الأبواب واسعة أمام العباسيين كي يجددوا في الأوزان حسب إرادتهم الفنية" [63] ص123.

و يرى الدكتور سيد مصطفى غازي أن هذه البحور المهملة اتخذت مطية للثورة على بناء القصيدة العمودية وأن الخليل "فتح بها للمحدثين آفاقا جديدة في ثورتهم على بناء القصيدة، فواصلوا التجديد في الأوزان والقوافي وحوروا في الأوزان المستعملة كما نظموا في الأصول المهملة، وأحيوا من الأوزان المستعملة القديمة ما ندر استعماله" [64] ص89.

و مما سبق و بعد استعراضنا للآراء المختلفة التي قيلت حول هذا العلم يمكننا أن نستخلص بأنه لا مجال للشك بأن الخليل عند استخراجه لتلك الأصول المهملة من تفاعيل و من أصول لبحور مسدسة أو مثمنة لا تكتمل إلا في أصل الوضع، و من بحور مهملة استخرجها من دوائره العروضية ما كان يهدف بذلك إلا لوضع علم يتميز بمنهج متكامل قائم على أسس علمية و رياضية

4.الفصل الرابع

المهمل في علم المعجم العربي

ماهية الأصول المهملة في المعجم العربي وطبيعتها.

قبل أن نخوض في الحديث عن ماهية الأصول المهملة في علم المعجمية العربية وطبيعتها، ينبغي أن نتحدث أولا عن المؤسس الأسبق لهذا العلم ورائده، ثم نعرض الأسس التي اعتمدها لبناء معجمه "كتاب العين".

إن رائد المعجمات العربية الأول هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، الذي ابتكر التأليف المعجمي والذي ابتدع المنهج الخاص به في ترتيب مواد كتابه، ذلك المنهج الذي لم يسبقه إليه أحد، وقد هداه إلى هذا السبيل امتلاكه للحس الموسيقي وعلمه بالإيقاع.

أليس هو من مد القياس في النحو العربي ليفتح بذلك الباب أمام من جاء من بعده من علماء اللغة، ليقدروا ويعللوا ويستكملوا بناء صرح النظريات النحوية العربية بأكملها؟

أليس هو من اخترع مقاييس الشعر ليضع بها علم العروض العربي، معتمدا في ذلك على فكرة رياضية محضة، تقوم على أساس التبديل والتوفيق بين أجزاء التفاعيل، بعد أن حدد مكوناتها من أسباب وأوتاد، فاستطاع بذلك إيجاد جميع بحور الشعر مستعملها ومهملها؟

وها هو أيضا يتبع نفس الفكرة الرياضية، فكرة التقليب الدوراني، ليحصر بها جميع مفردات اللغة مستعملها ومهملها، ثم يضع على إثرها أساسا معينا لترتيب مواد معجمه ترتيبا يعتمد على الجانب الصوتي في اللغة، أي على مخارج الحروف، وبذلك يكون الخليل قد وضع لنفسه منهجا مميزا جعله يكون محتذًى من طرف علماء اللغة الذين جاءوا من بعده، وجعلهم يؤسسون لمدرسة أساسها التقليب الصوتي وترتيب حروف المعجم بحسب نظام مخارجها.

إن فكرة بناء معجم عربي لغوي متكامل، لم تراود الخليل بن أحمد من فراغ، بل سبقتها أعمال اتسمت بالقصور، لكن كان لها الفضل في تكوين نواة صلبة كانت الأساس، والمعول عليها في بناء المعجم المدون، ومن بين تلك الأعمال الرسائل الإفرادية والغريب المصنف ف"العلماء الذين تقدموا الخليل لم يستطيعوا استيفاء العربية بصفة محكمة قائمة على الاستقراء الوافي ولذا جاءت أعمالهم قاصرة على تصنيف الرسائل الموجزة، والمصنفات المختصرة، أما الخليل، فقد استقرى العربية استقراء بمنهج أقرب إلى المنهج الإحصائي في العصر الحديث، ولذا كان عمله جهدا ضخما، خاصة وأنه من المعجمات الأولى في تاريخ اللغة الإنسانية" [65] ص52.

فمعجم العين يعد نقلة نوعية في ميدان المعجمية العربية، لأنه تحول بها من الرواية والسماع إلى التركيز على معايير لغوية تنطلق من الوصف الصوتي إلى الاستقراء والإحصاء الرياضي، وغايته من كل ذلك الإحاطة بكل إمكانيات اللغة العربية، وإظهار مدى قدرتها على التعبير عن تراث المجتمع وثقافته وتاريخه.

لقد عرض الخليل نظريته المعجمية في مقدمة كتاب العين، فانطلق من موضوع عام وشامل ألا وهو اللغة، حيث قال: "قال الليث، قال الخليل، كلام العرب مبني على أربعة أصناف، على الثنائي، والثلاثي، والرباعي والخماسي" [66] ج1 ص35.

و يؤكد الدكتور رشاد الحمزاوي بأن الخليل لما قال باللغة إنما كان يوحي بها إلى مفهوم الكلام الذي جاء صريحا فيما قاله سابقا، حيث يقول: "فمفهوم الكلام، يؤكد على أن الخليل أدرك الصلة بين اللغة والكلام... و غايته منهما في مرحلة أولى وضع معجم مستعمل أساسه كلام العرب الموجود بالفعل" [67] ص38.

لقد وصف الخليل واقع الكلام العربي، وتتبع أبنيته تتبعا علميا دقيقا، فقسمها إلى: بنية دنيا أي الثنائية، وبنية وسطى أي الثلاثية، وبنية قصوى أي الرباعية والخماسية. حيث يقول في ذلك: "وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف" [66] ج1 ص35.

و ضرب لتلك البنى بأمثلة هي: لم – ضرب – دحرج – سفرجل.

و يعلل الأستاذ رشاد الحمزاوي سبب تقسيم الخليل السابق لمجموع أبنية كلام العرب قائلا: "فالكلام العربي يستحيل أن يخرج عنها، وإلا استحال تصور رصيده النظري الأقصى أو المهمل و يعني به الموجود بالقوة" [67] ص39.

و انطلاقا من البنية أعطى الخليل مفهوما للكلمة وبين عناصرها ألا وهي الابتداء والحشو والوقف، باعتبار أن الكلمة المعجمية ثلاثية أساسا حيث قال: "الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به، وحرف تحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه" [66] ج1 ص35.

و هكذا استطاع الخليل استنباط مفهوم المعجم اللغوي المثالي الذي يستوعب اللغة بأكملها، فتفرعت مداخل معجمه إلى مفهومين أساسيين هما المستعمل والمهمل، ثم عين المجالين اللذين تجمع منهما اللغة المدروسة و هما: الواضح والغريب، كما قال: "حتى نستوعب كلام العرب الواضح والغريب" [66] ج1 ص43.

و بذلك بلغ عدد المداخل اثني عشر مليون مدخل أو كلمة تقريبا حسب تقدير السيوطي إذ يقول: "ذكر الخليل في كتاب العين أن مبلغ عدد أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل، على مراتبها الأربع من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي من غير تكرار، اثنا عشر ألف ألف وثلاثمائة ألف وخمسة آلاف وأربعمائة واثنا عشر، الثنائي سبعمائة وستة وخمسون، والثلاثي تسعة آلاف ألف وستمائة وخمسون، والرباعي أربعمائة وواحد وتسعون ألفا وأربعمائة، والخماسي أحد عشر ألف ألف وسبعمائة ألف وثلاثة وتسعون ألف وستمائة" [68] ج1 ص45.

و هذا ما يدل على أنه قد أحاط باللغة جميعها بدون إسقاط أو إهمال أو تكرار.

لقد استطاع الخليل إحصاء جميع مفردات اللسان العربي بمهملها ومستعملها انطلاقا من عنصرين أساسيين هما: العنصر الصوتي، والعنصر الرياضي.

و أما اعتماده على الصوت، فلأن هذا الأخير "أوضح في التمييز والدلالة على مخرج الحرف من الكتابة ولعل إيثار الخليل هذا المنهج يعود إلى رغبته في تمييز الحرف بالصوت لأنه أقوى دلالة وأكثر وضوحا وتمييزا من الكتابة" [69] ص55.

هذا وقد حفلت مقدمة كتاب العين بالحديث عن المادة الصوتية بشكل دقيق، حيث إنه ضبط أصوات العربية ضبطا كميا إذ يقول: "في العربية تسعة وعشرون حرفا، منها خمسة وعشرون حرفا صحاحا لها أحيانا و مدارج، وأربعة أحرف جوف، وهي الواو والياء والألف اللينة، والهمزة" [66] ج1 ص41.

وأدرك سر وظيفة الحرف في تشكيل الألفاظ والكلمات، وهذا ما هداه إلى معرفة "خصائص الكلمة العربية في الشكل والبناء، فسهل عليه من خلال النظر في الأصوات التمييز بين المهمل والمستعمل والأصيل والدخيل، والفصيح من الحوشي والغريب" [65] ص57.

وقد كان يرمي من خلال كل ذلك إلى أن "يكشف عن خصائص النسج الصوتي للكلمات العربية ويميز التجمعات المسموحة والأخرى الممنوعة" [70] ص180.

وأما اعتماده على الجانب الرياضي، فإنه يتبدى من خلال ابتكاره لنظرية إحصائية فريدة تقوم على معادلة رياضية تعتمد التحليل التوفيقي في باب الاحتمالات الرياضية، وهذا ما مكنه من حصر جميع كلمات العربية رياضيا، ثم عمد إلى تصريف الكلمات التي حددها (ثنائية، وثلاثية، ورباعية، وخماسية)، وعمل بعدها على تمحيص ما نتج عن ذلك التصريف ليميزها إلى: محتمل ممكن مستعمل، ومحتمل مهمل، ومستحيل غير ممكن، حتى خلص إلى الرصيد الذي اعتمده ركيزة لبناء معجمه.

إنه يقول في ذلك: "اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين، نحو: قد، ودق، وشد، ودش، والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه وتسمى مسدوسة، وهي نحو: ضرب، ضبر، برض، بضر، رضب، ربض، والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجها، وذلك أن حروفها وهي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي الصحيح وهي ستة أوجه فتصير أربعة وعشرين وجها يكتب مستعملها ويلغى مهملها، وذلك نحو: عبقر تقول منه: عقرب، عبرق، عبقر، عرقب... والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجها، و ذلك أن حروفها و هي خمسة أحرف تضرب في وجوه الرباعي وهي أربعة وعشرون حرفا فتصير مائة وعشرين وجها يستعمل أقله و يلغى أكثره. وهي نحو: سفرجل، سفرلج، سفجرل، سجرلف" [66] ج1 ص42.

و الحقيقة أن جمع الخليل بين المستعمل و المهمل اعتمادا على البنية الصوتية للكلمة من جهة، واعتمادا على نظرية الاحتمالات الرياضية من جهة أخرى، يكشف عن تصوره الخاص للكلمة العربية حيث إنه رمى من خلال معجمه إلى: "الجمع بين تفسير البنية الصوتية والدلالية للكلمات، إذ أراد مع

المستعمل أن يضع في مقابله المهمل لبيان حدود البنية الصوتية للغة، مثلما يتم في المعجم بيان البنية الدلالية لها" [71] ص268.

إن الخليل لما مزج بين عنصري الصوت ومفهوم البنية من خلال القلب المكاني لأحرف الكلم الواحدة، استطاع حصر عدد الأصول الممكنة من كل نمط من الأنماط السابقة، من أجل التمكن من معرفة الكمية الممكنة في كل باب من الأبواب التي يتألف منها معجمه وذلك بالنظر في طبيعة الأصوات حين التأليف فيما بينها و مراعاة لخصائص ائتلافها ونسجها.

لقد قام العلماء الذين جاؤوا بعد الخليل و العلماء المحدثون بإحصاء نسب أصول المعجم الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية التي جاءت في كتاب العين وغيره من المعاجم الأخرى التي اهتمت بجمع اللغة من بعده فوجدوها متباينة الاختلاف، وهذا أمر طبيعي يقتضيه التفكير المنطقي لأن مبدأ القسمة التركيبية الذي اعتمده الخليل منهجا له يفترض ذلك، وأمر حتمي أن تكون نتائج تقليب الأصل الخماسي أعلى بكثير من نتائج تقليب بقية الأصول الأخرى من الثنائي والثلاثي والرباعي، وعلى هذا الأساس قام الأستاذ ابن حويلي ميدني بتقديم النسب المئوية للأبنية الأربعة في القسمة المنطقية لنظرية الخليل المعجمية حيث يقول: "وتكفلت بتسجيل النتائج في حصيلة عددية مضبوطة، وحصرت في قسمة منطقية جميع ما يمكن التلفظ به من أبنية كلام العرب من ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي، دون تمييز مهمل ومستعمل" [65] ص103.

ثم أرفق كلامه بالمخطط التالي: [65] ص103.

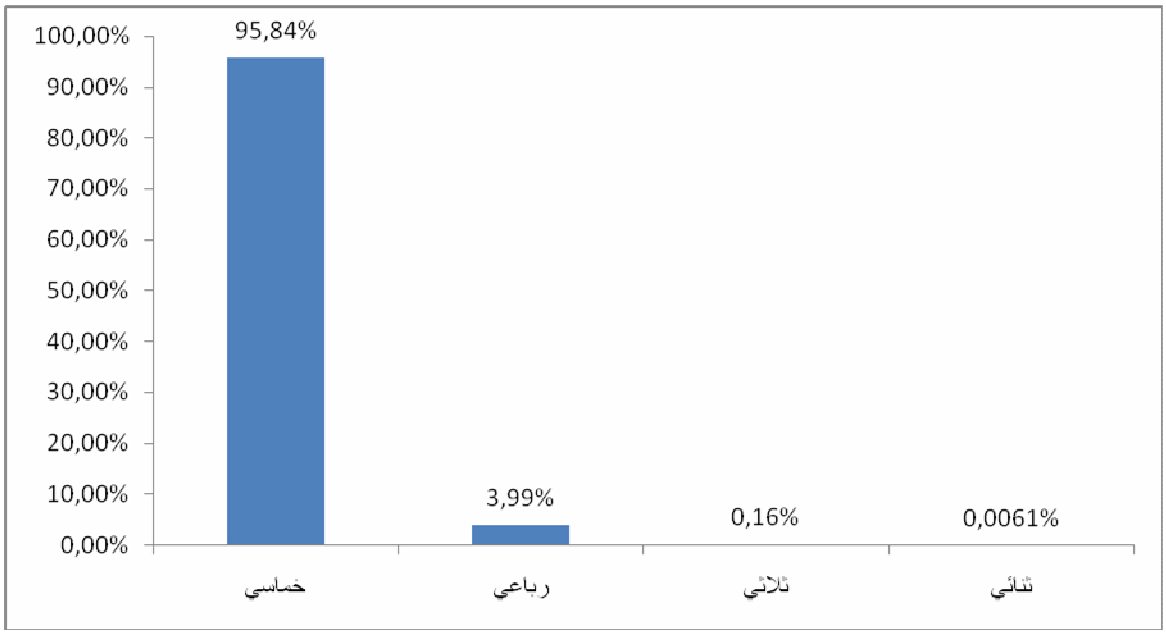

ثم يعلق الأستاذ عن نسب هذه الأبنية حيث يقول عن البناء الثنائي بأن كميته ضئيلة، ولم يبق منه إلا عدد قليل، أما البناء الثلاثي فيقول عنه: "إنه رغم قلة الأبنية الثلاثية إلا أن العربية فضلت الاستقرار عند الأصل الثلاثي بحثا عن الخفة و الثبات" [65] ص106.

و يقول عن البناء الرباعي: "إن الرباعي لم تغن عن كثرته شيئا وبات استعماله ضئيلا بسبب كثرة حروفه" [65] ص106.

ويقول عن البناء الخماسي: "إن الخماسي بنسبته العالية، لم يستعمل منه إلا القليل جدا وترك جله لثقله" [65] ص106.

هذا و قد أكد الدكتور حلمي موسى نتيجة سبقه إليها الكثير من علماء المعجم قديما وحديثا بعد أن قام بدراسة أصول معجم الصحاح دراسة إحصائية باستخدام جهاز الكمبيوتر تتمثل في مدى دوران الأصل الثلاثي على الألسنة وشيوعه أكثر من غيره من الأبنية الأخرى قائلا: "إذا نظرنا إلى توزيع

كلمات اللغة العربية بالنسبة إلى عدد حروفها لوجدنا أن غالبيتها (85.37%) مكونة من ثلاثة أحرف، وأغلب الباقي مكون من أربعة أحرف بنسبة (13.6%) وهذا يؤكد أن اللغة العربية تعتبر ذات أصل ثلاثي" [72] ص17.

و كان ابن جني قد أكد ذلك من قبل حيث قال: "و ذلك أن الأصول ثلاثة، ثلاثي ورباعي وخماسي، فأكثرها استعمالا، وأعدلها تركيبا الثلاثي، و ذلك لأنه حرف يبتدأ به وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه، وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه فحسب، لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه، لأنه أقل حروفا و ليس الأمر كذلك"[01] ج1 ص63.

ثم يفسر سبب تمكن الثلاثي بقوله: "فتمكن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه لعمري، ولشيء آخر وهو حجز الحشو الذي هو عينه، بين فائه ولامه، وذلك لتباينهما ولتعادي حاليهما، ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحركا، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنا، فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما، لئلا يفجئوا الحس بضد ما كان آخذا فيه، ومنصبا إليه" [01] ج1 ص62-63.

و يقول في موضع آخر: "إذا كان الثلاثي أخف وأمكن من الثنائي، على قلة حروفه، فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه، ثم لا شك فيما بعد في ثقل الخماسي، وقوة الكلفة به، فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تناهيه وطوله، وأن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به جهات تركيبه" [01] ج1 ص67.

إذن فبنيانية المعجم عموما أكثر ما تعتمد على الأصول الثلاثية، فالخليل كما سبق وأن ذكرنا اعتمد على عنصر الصوت في تأليفه لمعجم العين، حيث إنه جمع ألفاظ اللغة حسب مخارجها، فبدأ بالحلقية ثم تلتها اللسانية، فالشفوية ثم الجوفية، وقد رتبها على هذا النحو: ع-ح-هـ-غ-خ-ق-ك-ج-ش-ض-ص-س-ز-ط-ت-د-ظ-ث-ذ-ر-ل-ن-ب-م-و-ي.

فالكلمة التي تشتمل على حرف العين يبحث عنها في باب العين، وتكون هي الأصل للكلمات الفروع الأخرى، وما جعلها تكون أصلا ابتداؤها بحرف العين الذي هو أول الحروف في الترتيب، والكلمة التي تشتمل على حروف السين والكاف والباء مثلا يبحث عنها في باب الكاف لأن هذا الأخير مقدم على حرف السين في الترتيب، فتكون كلمة (كسب) هي الأصل وتتفرع منها خمس كلمات أخرى، منها المستعمل ومنها المهمل.

والملاحظ على الخليل في عمله ذلك، أنه لم يكتف بإيراد الكلمات الأصول وما ينتج منها من فروع عن طريق التقليب الدوراني في الموضع الواحد، بل كان يورد معها بعض مشتقاتها المستعملة والتي تعتبر فروعا هي الأخرى ناتجة عن الأصول عن طريق عملية الاشتقاق.

والاشتقاق هو إحدى الوسائل التي تنمو بها كل اللغات وتتسع ويزداد ثراؤها في المفردات و به أيضا ترد فروع المفردات إلى أصولها لأنه يمكننا من معرفة الحروف الزائدة عن المادة الأصلية، وقد اهتم به علماء اللغة قديما وحديثا وأعطوه مجموعة من التعاريف، حيث قال عنه السيوطي بأنه: "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما في معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة، كضارب من ضرب، وحذر من حذر" [68] ج1 ص346.

و عن الاشتقاق أيضا يقول الدكتور صبحي الصالح بأنه عبارة عن "توليد لبعض الألفاظ من بعض والرجوع بها إلى أصل واحد، يحدد مادتها، ويوحي بمعناها المشترك الأصيل، مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد" [73] ص174.

التعريفان السابقان يتفقان على اعتبار المداخل المعجمية أصولا، وما يتفرع عنها عن طريق الاشتقاق فروعا، والزيادات التي تدخل على الأصول هي زيادات مفيدة.

ولكن يجب أن نشير هنا إلى أنه ليست كل الصيغ المتولدة عن الاشتقاق تخرج إلى واقع الاستعمال فبعضها يستعمل ونجده في فعلا في واقع الكلام، ويبقى البعض الآخر كامنا ينتظر الفرصة الملائمة للخروج ويقول عنها الدكتور أنطوان عبود بأنها: "قد تدخل في نطاق الاستخدام المباشر، أو تبقى في حيز الكمون، وقد تخرج إلى الحياة في فرصة ملائمة، وعند الحاجة إليها، والقوانين التي تتحكم بهذا العمل صارمة جامعة شاملة واقتصادية" [74] ص128.

و يقول عنها الدكتور إبراهيم أنيس كذلك: "فكثير من تلك الصيغ التي لا يجوز اشتقاقها، لا وجود لها في نص صحيح من نصوص اللغة، فهناك فرق كبير بين ما يجوز لنا اشتقاقه من صيغ وما اشتق فعلا واستعمل في أساليب اللغة المروية عن العرب، فليس من الضروري أن يكون لكل فعل اسم فاعل ، أو اسم مفعول مرويان في نصوص اللغة ، فقد لا يحتاج المتكلم أو الكاتب إلى كليهما في فعل من الأفعال، والمشتقات تنمو و تكثر حين الحاجة إليها، وقد يسبق بعضها بعضا في الوجود، ولهذا يجدر بنا ألا نتصور أن الأفعال أو المصادر، حين عرفت في نشأتها، عرفت معها مشتقاتها، فقد تظل اللغة قرونا، وليس بها إلا الفعل وحده أو المصدر وحده، حتى تدعو الحاجة إلى ما يشتق منها" [75] ص63.

لقد قام بعض المعجمين بإحصاء كل المشتقات الناتجة عن مختلف الأصول والثلاثية منها على وجه الخصوص، ليضيفها إلى الرصيد اللغوي الموجود بالقوة، ولكن الناتج الحاصل كان هائلا بالطبع.

و السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل تستخدم العربية في تعاملها الحي هذا العدد الهائل من الأصول والمشتقات؟ والجواب الواقعي على هذا السؤال يؤكد بأن اللغة العربية لا يمكنها أن تستخدم منه إلا النزر القليل، وهذا راجع إلى أسباب سنحددها في موضعها إن شاء الله.

إن التصريف في الموضع ذاته والذي أسس عليه الخليل بن أحمد معجمه قد استطاع أن يتحرك به ابن جني خطوة تتمثل في جمع الأصول الستة الناتجة عن التقليب في حال ما إذا كانت مستعملة جميعها، ليعقد عليها معنى واحدا وإثبات أن لهذه التقاليب دلالة جامعة ترجع إليها وهو ما أطلق عليه اسم الاشتقاق الأكبر حيث يقول: "وأما الاشتقاق الأكبر، فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليها وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما ينصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رد بلطف الصنعة والتأويل إليه" [01] ج2 ص88.

ثم يذكر أمثلة عن ذلك حيث نجده يفصل الكلام على تقاليب الأصول الستة الناتجة عن مادة (ق و ل) ومادة (ك م ل) ومادة (ج ب ر) ومادة (س ل م)... محاولا عند تقليب كل جذر استخراج المعنى الجامع الذي يشتمل عليه هذا الجذر بجميع تقاليبه.

فمادة (ق و ل) أينما وجدت وكيفما وقعت من تقدم بعض حروفها على بعض وتأخره عنه إنما هي للإسراع والخفة، ومادة (ج ب ر) "فهي أين وقعت للقوة والشدة" [01] ج2 ص89.

إلا أن هذه النظرية لم تلق استحسانا كبيرا من طرف بعض العلماء اللغويين قدماء ومحدثين، وتصدوا لها بالنقد، وذلك لأنها في رأيهم غير صالحة لاشتقاق لغة العرب، ولأن ابن جني كثيرا ما كان يهمل معاني الألفاظ التي لا تنسجم والمعنى العام الذي وضعه هو، وفي ذلك يقول السيوطي: "وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح، وكان شيخه الفارسي يأنس به يسيرا، معتمدا في اللغة ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب" [68] ج1 ص347.

ويقول عنه الدكتور صبحي الصالح بأنه :"قد أهمل بلطف ورشاقة ما لم ينسجم مع المعنى العام الذي استنبطه" [73] ص213.

وبأنه: "أسهب العبارة وأطال النفس فيما بدا له متناسقا مع المعنى الذي غاص إليه وهو يلتمس الطريق نحو الرابط السحري الذي يرد هذه التقاليب إلى أصل واحد، وبلغت شدة عمومه حد الإبهام والغموض" [73] ص213.

ويؤكد على هذا الأمر الدكتور أنطوان عبود حين يقول بأن ابن جني قد: "أهمل مادة (جرب) المرض المعدي كأنه أدرك أنه لن يستقيم له إقحامه هنا بأية صورة" [74] ص193.

هذا وقد قام الدكتور حسين خميس الملخ- بعد أن تحدث عن تقاليب المجموعة المعجمية (ض ر ب) والاحتمالات الناتجة عنها قائلا: "وهذه الاحتمالات مشتركة في المدخلات أو المعطيات الأولية، وليست مشتركة ضرورة في الدلالة اللغوية... إنها ثلاث صور متناظرة كما تناظر الصورة (س) نفسها في المرآة... مما يعني أن دلالة أي كلمة ليست هي دلالة صورتها المناظرة لها" [76] ص16-17.- بتحليل سبب عزوف الخليل عن بناء أصول هذه النظرية حيث قال :"ولعل هذا التفكير الرياضي هو الذي جعل الخليل ينأى عن القول بما سماه فيما بعد ابن جني بالاشتقاق الأكبر لأنه لا يمكن أن يشكل قاعدة عامة مطردة، كما أنه يتعارض مع دلالة الاحتمالات، فالمادة (سند) لا يمكن أن تشترك مع مناظرتها (دنس) إلا في المعطيات الأولية (س ن د) على حين قد تشترك -إلى حد ما- المادة (رحب) مع المادة (بحر) في الدلالة مع أنهما في المعطيات (ر ح ب)" [76] ص17.

و الحق أن النقد الموجه لنظرية ابن جني، لم يفته حين وضعها، بل نجده ينص عليه بنفسه ويرى فيها قدرا من عدم الاطراد أكبر من القدر الذي في الاشتقاق الأصغر والذي يتم بين كلمات الجذر الواحد إذ يقول: "واعلم أنا لا ندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندعي للاشتقاق الأصغر أنه في جميع اللغة، بل إذا كان ذلك هو الذي في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذرا صعبا كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهبا وأعز التماسا، بل لو صح من هذا النحو وهذه الصنعة المادة

الواحدة تتقلب على ضروب التقليب كان غريبا معجبا فكيف به، وهو يكاد يساوق الاشتقاق الأصغر ويجاريه إلى المدى الأبعد" [01] ج2 ص91.

و مهما يكن من أمر فإن فكرة تقليب الحروف فكرة قديمة تعود في أصلها إلى الخليل بن أحمد، وهي الأساس الذي قام عليه معجم العين، بل حتى أنه اعتبر مؤسسا لمدرسة عرفت بمدرسة التقليبات الصوتية وهذا لأن الكثيرين ممن جاؤوا من بعده ساروا عل نهجه، من أمثال أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري في كتاب تهذيب اللغة، والصاحب بن عباد في كتابه المحيط، وأبي علي القالي في معجمه البارع، إلا أنهم خالفوه في بعض منهجه وأضافوا إلى طريقته أشياء جديدة، نتيجة تطور التأليف المعجمي، ولكنهم لم يستطيعوا الابتكار مثلما فعل هو، كما أنهم لم يستطيعوا الخروج عن قواعد مدرسته.

فالخليل استطاع إذن حصر جميع مفردات اللغة حصرا علميا بواسطة الأرقام، وذكر عد أبنية كلام العرب معتمدا في ذلك كله على فكرة رياضية إحصائية بحتة، وهذا إن دل على أمر إنما يدل على الفكر الرياضي الصرف الذي كان يمتلكه والذي مكنه من الإجابة إجابة مقنعة عن السؤال الأساس في ذلك الوقت ألا وهو كيف يمكن ضبط هذه اللغة المتشعبة الأنحاء صوتا وصرفا ونحوا وعروضا ومعجما؟.

وفيما يلي سنوضح الطريقة التي اعتمدها الخليل في استدلاله على الأصول المقدرة والمهملة في علوم المعجم العربي.

2.4. طرق الاستدلال عليها.

لقد كان الخليل مولعا بفكرة الحصر والإحصاء، حيث أنه اتخذ منه سبيلا من أجل الوصول إلى تطبيق منهج الإحصاء اللغوي، وقد وصف الأستاذ ابن حويلي ميدني عمل الخليل بأنه "قد ابتعد عن العمل المألوف عند أقرانه، فأقصى ما وصل إليه علماء العربية في زمانه، أن جمعوا ورتبوا وبوبوا شيئا واقعا ملموسا، موجودا بين أيديهم، دون البحث فيما وراء ذلك، وقد انتهى بهم الأمر إلى إنشاء تلك الرسائل المعجمية الصغيرة ذات الموضوع الواحد، والمرتبة حسب المعاني، بيد أن الرجل خرج عن نهجهم فابتدع لنفسه منهجا رائدا، معتمدا على الفكر الرياضي والإحصائي طامحا في الوصول إلى حصر الرصيد اللغوي العربي ضربة واحدة" [65] ص66.

لقد جمع الخليل في معجمه المستعمل والمهمل من اللغة، وقد عمد إلى ذلك من أجل بيان علاقة التركيب المعجمي بالبنية الصوتية للكلمات، كما سبق أن وضحناه سابقا.

فالمعجم اللغوي عند الخليل إذن لا يقتصر على جمع المستعمل من اللغة فحسب، وإنما يضم إليه المهمل الذي لم تستعمله العرب كذلك، ونجده ينص في الوقت ذاته على المحظور الذي لا تنطق به العربية لأنه يخالف نظامها الصوتي، وعليه يمكننا أن نصنف المهمل الناتج عن قسمة التركيب التي قام بها إلى صنفين: أولهما المهمل استعمالا وثانيهما المحظور صوتيا.

المهمل استعمالا: "هو الذي اكتفى العرب بغيره، دون أن يكون ثمة مانع من استخدامه ويعد هذا المهمل جزءا من اللغة المقبولة التي تضم اللغة المستعملة واللغة المهملة غير المحظورة" [71] ص268.

إن هذا النوع من المهمل حسب ما جاء في هذا التعريف ليس له أي مانع من استخدامه، إلا أننا لو نظرنا إلى واقعا الاستعمال نجد أن العرب قد استغنت عنه بعدد محدود من الكلمات، لأنها لا تستطيع استعمال كل ما تنتجه لنا قسمة التركيب، وهي تكتفي بالنزر القليل منه.

فالناتج عن الأصول التالية (ض ر ب) لا يمكن أن تستعمله العرب جميعه، لاستغنائها ببعض الأصول عن بعض دونما سبب مقنع في ذلك، وقس على مثل ذلك في الرباعي والخماسي.

ويقول ابن جني في هذا :"فقد نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا محصلة، لا نعرف لها سببا، ولا نجد إلى الإحاطة بعللها مذهبا، فمن ذلك إهمال ما أهمل، وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله، وهذا أوسع من أن يحوج إلى ذكر طرف منه، ومنه الاقتصار في بعض الأصول على بعض المثل ولا نعلم قياسا يدعو إلى تركه، نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فَعلُل أو فُعلل، أو فَعَلّ أو فعِلٍّ أو فعُلّ ونحو ذلك، وكذلك اقتصارهم في الخماسي على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما تجوِّزُه القسمة" [01] ج1 ص60.

أما المحظور صوتيا: "فهو ما يمكن التمثيل له بامتناع أكثر من خمسة أصول في الاسم، وأربعة أصول في الفعل، وعد ائتلاف العين والحاء، و اجتماع بعض الحروف مثل دعشوقة و جلاهيق...الخ" [71] ص269.

من خلال التحديد السابق للمحظور الصوتي يتضح لنا بأن هذا النوع من المهمل يقوم على أساس صوتي صرف، إذ أنه لا يمكن إيجاد اسم في اللغة العربية يتكون من أكثر من خمسة أصول، ولا فعل يتكون من أكثر من أربعة أصول، وهذا راجع إلى طبيعة هذه اللغة في ذاتها، حيث إنها لغة ميالة إلى الاستخفاف نافرة من الاستثقال، وقد بينا سابقا كيف أن نسبة دوران الأصول الثلاثية على

اللسان العربي عالية جدا بالمقارنة مع نسبة دوران الأصول الرباعية و الأصول الخماسية، و ما كان ذلك منهم إلا طلبا للخفة واستكراها للثقل.

ناهيك عن نفورهم من استعمال ما تقاربت مخارج حروفه و أمثلة ذلك كثيرة، وفي هذا الصدد يقول ابن جني: "أما إهمال ما أهمل، مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة، أو المستعملة فأكثره متروك للاستثقال، و بقيته ملحقة به، و مقفاة على إثره، فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه، نحو: سصّ، و طس، ظثّ، وثظ، و خش، و شض، و هذا حديث واضح لنفور الحس عنه، و المشقة على النفس لتكلفه، وكذلك نحو: قج، جق، كق، قك، كج، و جك، و كذلك حروف الحلق هي من الائتلاف أبعد لتقارب مخارجها عن معظم الحروف، أعني حروف الفم" [01] ج1 ص62.

لقد سمحت فكرة التقليب الدوراني للخليل بترصد الظاهرة اللغوية من جميع جوانبها النحوية و الصرفية و التركيبية و المعجمية و حتى العروضية، و هذا ما جعله يكشف عن الطاقة التوليدية الكامنة في اللغة، و خوله إلى الوقوف على الرصيد اللغوي كاملا بمهمله ومستعمله.

و قد تصدى للنظرية الخليلية المعجمية بالوصف و الشرح و التحليل الكثير من علماء العربية القدماء الذين جاؤوا بعده، و حذوا حذوه في تصنيف معاجمهم التي اعتمدوا فيها على طريقة تقليب الحروف في بنية الكلمة الواحدة، و من بين هؤلاء ابن دريد الذي قام بشرح هذه الفكرة في مقدمة معجمه "الجمهرة" حيث يقول :"إذا أردت أن تؤلف بناء ثنائيا أو ثلاثيا أو رباعيا أو خماسيا، فخذ كل جنس من أجناس الحروف المتباعدة ثم أدر دائرة هكذا:

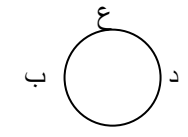

أو تجعلها في صورة مثلث هكذا

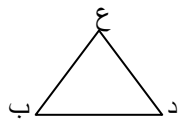

فوقع ثلاثة أحرف حواليها، ثم فكها من عند كل حرف يمنة و يسرة، حتى تفك الأحرف الثلاثة فيخرج من الثلاثي ستة أبنية، فإذا فعلت ذلك استقصيت من كلام العرب ما تكلموا به و ما رغبوا عنه" [77] ج1 ص16.

و نلاحظ كيف أن ابن دريد يستخدم لفظة الفك، و هي اللفظة ذاتها المستخدمة في علم العروض حين استخلص الخليل التفاعيل الفروع من التفاعيل الأصول، و حين استخرج البحور الشعرية من الدوائر العروضية المستعملة منها و المهملة، و هذا تأكيد على أن الفكرة التي تأسس عليها منهج العلمين واحدة، و تأكيد أيضا على أن التصور الذي انطلق منه الخليل لبناء نظرياته تصور موحد، فجاءت متماسكة و متواصلة على نحو محكم، مؤكدة صدورها عن عقلية واحدة.

و تعرض لها بالشرح و التحليل أيضا جملة من اللغويين المحدثين، و قاموا بربطها بالمبادئ الرياضية الحديثة، حيث رأى الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح بأن "كتاب العين قد بني على فكرة استفراغ جميع التراكيب التي تحتملها الحروف الصوامت العربية عن المزيد فيها، بالثنائية و الثلاثية منها، و هذا كان يسمى عندهم بقسمة التراكيب... بهذا صار الخليل أول من أقام أسس الجبر التركيبي، فقد وضع مفهوم ما يسمى الآن العاملي، و رسم دائرة تمثل جميع احتمالات التركيب الثلاثي طردا و عكسا، و هذا يسمى في الوقت الحاضر بالزمرة الدائرية.

و أقام لأول مرة في التاريخ أساليب الحساب للحصول على عدد التراكيب بالنسبة إلى الثلاثي و الرباعي و الخماسي و ذلك كالتالي:

$$2=2\times1=!2$$

$$6=3\times2\times1=!3$$

24=4×3×2×1=!4

120=5×4×3×2×1=!5". [12] ج2 ص46–47.

و قد عرض لعمل الخليل بشرح أكثر في موضع آخر حيث قال: "لقد انتبه النحاة إلى أن الكلمة العربية تتكون من عنصرين دالين ليس أي واحد منهما كلمة أو جزء من كلمة، و هما المادة الأصلية أو الجذر، و بناء الكلمة أي وزنها، و تتكون المادة الأصلية في العربية من 3 إلى 5 أحرف مرتبة ترتيبا خاصا، و على هذا الأساس أراد الخليل أن يحصر كل المفردات العربية بحصر كل المواد الأصلية التي تنتمي إليها كل مفردة، وابتكر نوعا من الحساب يمكن به إحصاء كل التراتيب التي تحتملها المجموعة من حرفين و ثلاثة أحرف إلى خمسة أحرف" [12] ج2 ص68.

و قد شرح الأستاذ الحاج صالح قول الخليل: "وذلك أن حروفها و هي أربعة أحرف تضرب في وجوه الثلاثي و هي ستة أوجه" بقوله: "هو في هذه الصيغة الحديثة: 3!×4 (ثلاثة عاملي×4)..." [12] ج2 ص69.

و يواصل ليقول: "و قد أحصى الخليل عدد المواد الأصلية بناء على عدد الحروف العربية و هي 28 و على هذه الصيغة الحسابية، و يمكن أن يصور هذا على صيغة حديثة هكذا:

الثنـــائي: $م_{28}^{2}$ = 28×27= 756.

الثلاثـــي: $م_{28}^{3}$ = 28×27×26= 19656.

الربـــاعي: $م_{28}^{4}$ = 28×27×26×25= 491400.

الخمـــاسي: $م_{28}^{5}$ = 28×27×26×25×24= 11793600. [12] ج2 ص69.

و قام الأستاذ ابن حويلي ميدني بتحليل النظرية الخليلية المعجمية أيضا بالاعتماد على فكرتي التوفيق و التبديل الرياضيتين حيث يقول عنها بأنها: "نظرية تقوم على معادلة رياضية تعتمد التحليل التوفيقي و التفاضل في باب الاحتمالات الرياضية، ليقف على ما يمكن أن يتألف من ألفاظ بطريقة منطقية رياضية، و ليعمل بعدها على تمحيص ما حصل ليميز المستعمل من المهمل... و كان له أن وقف على الرصيد اللغوي بصفته الكائن بالقوة و الكائن بالفعل، و قوام هذه المعادلة التحليلية مفهومها العاملي و الترتيبة.

أي أنه يمكن اعتبار أي مجموعة من الأصول الثنائية و الثلاثية و الرباعية والخماسية ترتيبة، و تحسب كمية الألفاظ في كل أصل وفق القانون التالي:

$$ن_{هـ} = \frac{!ن}{!(ن-هـ)}$$ بحيث ن>هـ

يشير الرمز (ر) إلى ترتيبة معينة أي إلى واحد من أنواع الأصول الثلاثة.

و (هـ) إلى العدد المتناقص توفيقيا. يعني أننا نلغي من حسبتنا الحرف المكرر.

و (ن) تمثل عدد حروف اللسان العربي ال (28).

و يكون مجموع الأصول المطلق في العربية مساويا لمجموع ترتيبات الحسبة التوفيقية" [65] ص68.

و حتى يحصل الأستاذ ابن حويلي على عدد الأصول التي حصل عليها الخليل قام باستبدال الرموز السابقة بما يقابلها من أعداد، فحصل على مجموع الأصول الثنائية، حيث أن ن=28 و هـــ=2.

"أي أن $ر_{28}^{2} = \frac{!28}{!(2-28)} = \frac{!28}{!26} = \frac{!26\times27\times28}{!26} = ر = 28 \times 27 = 756$ أصلا ثنائيا" [65] ص69.

و بنفس الطريقة حصل على عدد الأصول الثلاثية و الرباعية و الخماسية، و هي نفس النتائج التي حصل عليها الأستاذ الحاج صالح سابقا، و حصل عليها المعجميون قبلا، و الخليل أولهم.

و بجمع هذه المحاصيل كلها نحصل على الرصيد اللغوي الموجود بالقوة، و الموجود بالفعل، أي أننا نحصل على المهمل و المستعمل ليصبح المجموع 12.305.412 بناء، وهو المجموع الذي حصل عليه الخليل، و لكن العرب طبعا لم تستعمل منه إلا الجزء القليل، و قد ذكر الزبيدي في مقدمة معجمه التاج بأن الخليل "حسب كلمات العربية فكانت قريبا من 12,5 مليون كلمة في الجذر، الممكن منها 6,5 مليون كلمة، و المستحيل 6 مليون، و المستعمل نصف مليون" [78] ج1 ص16.

و ها هو ابن جني يفسر و يشرح عمل الخليل انطلاقا من النتائج المتحصل عليها بقوله: "اعلم أن واضع اللغة لما أراد صوغها، و ترتيب أحوالها، هجم بفكره على جميعها، و رأى بعين تصوره وجوه جملها و تفصيلها، و علم أنه لا بد من رفض ما شنع تآلفه منها، نحو: هع، و قج، و كق، فنفاه عن نفسه و لم يمرره بشيء من لفظه و علم أيضا ما طال و أمل بكثرة حروفه لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول و أخفها و هو الثلاثي و ذلك أن التصرف في الأصل و إذ دعا إليه قياس –و هو الاتساع به في الأسماء و الأفعال و الحروف– فإن هناك من وجه آخر ناهيا فيه، و هو أن في نقل الأصل إلى أصل آخر نحو صبر، و بصر، و صرب، و ربص صورة الإعلال... فلما

كان انتقالهم من أصل إلى أصل نحو صبر و بصر مشابها للإعلال... كان من هذا الوجه كالعاذر لهم في الامتناع من استيفاء جميع ما تحتمله قسمة التركيب في الأصول" [01] ج1 ص70.

هذا و قد وضح الدكتور أحمد مختار عمر عمل الخليل في جداول توضيحية ليبين لنا طريقة استخلاصه للأصول الثنائية و الثلاثية الصحيحة كما يلي: [70] ص180.

ع ح هــ خ غ/ق ك/ج ش ض/ص س ز/ط د ت/ ظ ذ ث/ر ل ن/ف ب م				
الحرف الأول	**الحرف الثاني**	**التقليبات المستعملة**	**عددها**	**ملاحظات**
(ع)	ح	مهمل	/	1:توافيق العين من الثنائي
	هــ	مهمل	/	=24
	خ	مهمل	/	2: المستعمل من صور
	غ	مهمل	/	التوافق=20
	ق	عق – قع	.2	3: صور التباديل العقلية =
	ك	عك – كع	.2	.24
	ج	عج – جع	.2	4: كل تجمع من الثنائي ينتج
	ش	عش – شع	.2	صورة عن طريق التوافيق
	ض	عض– ضع	.2	وصورة أخرى عن طريق
	ص	عص – صع	.2	التباديل فيكون المجموع
	س	عس – سع	.2	صورتين.
	ز	عز – زع	.2	
	ط	عط – طع	.2	

	د	عد – دع	.2	
	ت	عت – تع	.2	
	ظ	عظ	.1	
	ذ	عذ	.1	
	ث	عث – ثع	.2	
	ر	عر – رع	.2	
	ل	عل – لع	.2	
	ن	عن – نع	.2	
	ف	عف – فع	.2	
	ب	عب – بع	.2	
	م	عم – مع	.2	

لقد عرض الدكتور أحمد مختار عمر الحروف الهجائية كما رتبها الخليل، أي على حسب مخارج حروفها، ثم قام بتقليبها فيما بينها، حيث أنه خصص للخانة الأولى للحرف الأول (العين)، والخانة الثانية للحرف الذي يليه (الحاء)، ويمكننا أن نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن ناتج تقليب العين مع الحروف الأخرى هو 24 توفيقة، أهملت منها عشر ثنائيات، ثمانية أهملت بسبب تقارب مخارج حروفها لأن العين لا يمكنها أن تجتمع مع الحاء والهاء والخاء والغين، واثنان منها (ظع، وذع) أهملتا لأن العرب لم تستعملهما، وبالتالي يكون ناتج الثنائيات المستعملة من تقليب حرف العين مع بقية الحروف الأخرى هو ثمانية وثلاثون ثنائية مستعملة.

و في المرحلة الثانية وباعتماد فكرة التوفيقة سيحذف حرف العين من التقليبات التي ستجري، ويبدأ بحرف الحاء، وبالتالي سينقص عدد الحروف إلى أربع وعشرين حرفا، ثم يقوم بالتبديل بينها، كما فعل أول مرة وهكذا إلى أن ينهي كل الحروف مع إلغاء ما تكرر منها، مما سبق تبديله إلى أن يحصل على العدد العملي الناتج علية وهو 756 أصلا ثنائيا.

و بنفس الطريقة يواصل الدكتور توضيحاته لعمل الخليل ولكن هذه المرة مع الأصول الثلاثية وذلك بإيراده الجدول التالي: [70] ص181–182.

ع ح هــ خ غ/ق ك/ج ش ض/ص س ز/ط د ت/ ظ ذ ث/ر ل ن/ف ب م										
العين و الحاء الصور العقلية 23×6=138					العين و الهاء الصور العقلية 22×6=132					
1	2	3	التقليبات المستعملة	عددها	1	2	3	التقليبات المستعملة	عددها	
(ع)	(ح) هــ خ غ ق ك ج	هــ خ غ ق ك ج			(ع)	ح (هــ) خ غ ق ك ج	خ غ ق ك ج	عهق–هقع هكع عهج–هجع	.2 .1 .2	

العين و الخاء الصور العقلية21×6=126				
1	2	3	التقليبات المستعملة	عددها
(ع)	ح هــ (خ) غ ق ك ج	غ ق ك ج		

	ش	ش				ش	ش			ش	ش			خشع	.1
	ض	ض				ض	ض	عضه	.1	ض	ض			خضع	.1
	ص	ص				ص	ص			ص	ص				
	س	س				س	س			س	س				
	ز	ز				ز	ز	هزع–عزه	.2	ز	ز			خزع	.1
	ط	ط				ط	ط	هطع	.1	ط	ط				
	د	د				د	د	عهد–عده–دهع	.3	د	د			خدع	.1
	ت	ت				ت	ت	عته	.1	ت	ت			ختع	.1
	ظ	ظ				ظ	ظ			ظ	ظ				
	ذ	ذ				ذ	ذ			ذ	ذ			خذع	.1
	ث	ث				ث	ث			ث	ث				
	ر	ر				ر	ر	عهر–هرع–هعر	.3	ر	ر			خرع	.1

	ل	ل					ل	ل		علە–عهل–لهع–هلع	.4		ل	ل	خلع–خعل	.2
	ن	ن					ن	ن		عهن–هنع–نهع	.3		ن	ن	خنع–نخع	.2
	ف	ف					ف	ف					ف	ف	خفع	.1
	ب	ب					ب	ب		هبع–عهب	.2		ب	ب	بخع–خبع	.2
	م	م					م	م		عهم–عمه–همع	.3		م	م	خمع–خعم	.2
المستعمل صفر، مجموع المستعمل=0 المهمل 23، مجموع المهمل=138							المستعمل 13، مجموع المستعمل=28 المهمل 9، مجموع المهمل=104						المستعمل 12، مجموع المستعمل=16 المهمل 9، مجموع المهمل=110			

و بملاحظتنا لهذا الجدول نجد بأن الخليل قد أهمل في الجزء الأول منه كل الأصول الثلاثية التي تجتمع فيها العين والحاء، وذلك لقرب مخرجيهما، واستحالة النطق بهما مجتمعين في أصل واحد، وبذلك كان مجموع المهمل لديه مائة وثمانية وثلاثين أصلا.

أما في الجزء الثاني من الجدول فقد أنقص الخليل حرفا من مجموع الحروف الخمسة والعشرين ليصبح العدد أربعة وعشرين حرفا، ثم قام بعملية التقليب، ونلاحظ بأن الأصول الأولى المتقاربة في المخرج قد أهملها جمعها لسبب سبق توضيحه، أما بقية الأصول الأخرى التي تباعدت مخارج حروفها فالعرب لم تأخذ بجميع الناتج عن تقليبها، وقد أحصاها الخليل، فكان مجموع المستعمل لديه ثمانية وعشرين أصلا، أما مجموع المهمل فهو أكثر بكثير، إذ بلغ المائة والأربعة أصلا.

و في الجزء الثالث من الجدول سينقص حرف آخر ليصبح المجموع ثلاثة وعشرين حرفا، وبعد التقليب بلغ عدد ما استعمل الستة عشر أصلا، وأهمل أكثره، ليصل إلى المائة و العشر أصلا.

و هكذا سيواصل الخليل بنفس الطريقة لإحصاء جميع ممكنات الأصول الثلاثية وسينقص في كل مرة حرفا، ثم يحصي المهمل والمستعمل إلى أن يصل إلى العدد الذي قدره الباحثون بـــ19656 أصلا، بين المهمل والمستعمل.

أما بالنسبة إلى الرباعي فقد "رسم الدكتور محمد سالم الجرح جدول ذا قوائم أربعة، فإذا وضعنا في القائمة الأولى أحد الأصول جاز لنا أن نضع في الثانية كلا من الثلاثة الباقية، ويتبادل مع كل واحد من حروف القائمة الثانية الحرفان الباقيان في الثالثة والرابعة، أي أننا نحصل على ست صور في القائمة الرابعة مع حرف بعينه في القائمة الأولى، فإذا ضربنا ذلك في الاحتمالات الأربعة بالنسبة للحرف الأول حصلنا على 24 صورة، فإذا كان الأصل الرباعي مثلا هو دحرج كان الجدول كما يلي:

1	2	3	4	الصور
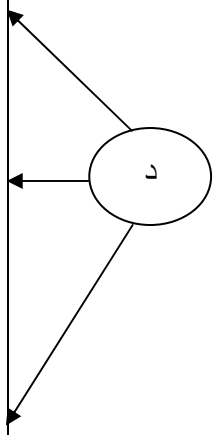	ح ر ج	ر ج ج ح ر ح	ج ر ح ج ح ر	دحرج دحجر درجح درحج دجرح دجحر

و تتكرر نفس العملية مع كل من الحاء و الراء و الجيم، بوضعها في القائمة الأولى مكان الدال" [70] ص190–191.

و يقول الدكتور أحمد مختار عمر عن عمل الخليل مع الرباعي والخماسي بأنه قد "وجد العملية طويلة والاحتمالات كثيرة والصور المستعملة فعلا بالنسبة للمهملة قليلة جدا، و لذا اكتفى بالتقليبات العملية فقط لا الممكنة عقلا" [70] ص191.

و هكذا استطاع الخليل "استنباط مفهوم المعجم اللغوي المكتمل المثالي الذي يستوعب اللغة كلها، و تتفرع مداخله إلى مفهومين جوهريين المهمل والمستعمل، فالأول يعني الموجود بالقوة و الثاني يفيد الموجود بالفعل منها" [67] ص45.

و تمكن أيضا من "إقرار مفهوم المعجم الوصفي التطوري الذي يستقرئ من اللغة صحيحها و غريبها وهما يعنيان كل مستويات اللغة المدروسة، فهو ليس معجما معياريا تعليميا، بل مشروعا مفتوحا مثل اللغة التي لا تستقر عل حال" [67] ص45.

و يواصل الأستاذ الحمزاوي ليقول عن النظرية المعجمية بأنها: "نظرية متكاملة منهجا و مفهوما و تطبيقا، لأنها شملت عناصر الجمع و الوضع القصوى في حدودها ووظائفها، و تفاعلها في بناء المعجم النموذج" [67] ص46.

كنا قد تساءلنا في بداية الفصل عن الكم الهائل من الأصول الناتجة عن التقليب والمشتقات الحاصلة منها، و مدى استخدام اللغة العربية له في تعاملها الحي و تكوينها المعجمي، و الجواب المنطقي على ذلك السؤال يؤكد بأن العربية لا تستخدم إلا العدد القليل من الأصول و المشتقات الناتجة، و هذا الإهمال للعدد الكبير منها يعود إلى عوامل عديدة منها:

أ- **مبدأ الشيوع والاستعمال:** حيث أن العرب مثلا تستعمل (خضع) ولا تستعمل (ضخع)، ولا (خعض)، بل لا تستعمل أيا من تقاليب هذا الفعل الخمسة الباقية، والأمر نفسه رأيناه في فصل سابق، حينما عزفت العرب عن استعمال الفعل (ودع و وذر) واستعملت مكانه الفعل ترك، وكذلك استغناؤهم باشتد وافتقر عن قولهم: فقر و شد، وغير ذلك كثير، حتى إن ابن جني قد أفرد له بابا خاصا في كتابه الخصائص عنوانه "باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء"، ونجده يجتهد في تفسير هذا المبدأ بتشبيهه لألفاظ اللغة العربية جميعها، مهملها ومستعملها بالمال الملقى بين يدي صاحبه، فيميز رديئه و زائفه فينفيه، أما ما جاء لديه فإنه يتناوله للحاجة إليه، و يقول في ذلك: "فلما كان الأمر كذلك، و اقتضت الصورة رفض البعض واستعمال البعض، و كانت الأصول و مواد الكلم معرضة لهم، وعارضة أنفسها على تخيرهم، جرت لذلك عندهم

مجرى مال ملقى بين يدي صاحبه، وقد أجمع إنفاق بعضه دون بعضه، فيمز رديئه و زائفه فنفاه البتة، كما نفوا عنهم تركيب ما قبح تأليفه، ثم ضرب بيده ما أطف له من عرض جيده، فتناوله للحاجة إليه، وترك البعض، لأنه لم يرد استيعاب جميع ما بين يديه منه، لما قدمنا ذكره، وهو يرى أنه لو أخذ ما ترك، مكان ما أخذ ما أخذ، لأغنى عن صاحبه ولأدى في الحاجة إليه تأديته، ألا ترى أنهم لو استعملوا لجع مكان نجع لقام مقامه وأغنى مغناه" [01] ج1 ص70-71.

ب-ويعود سبب إهمال بعض ما أهمل من ألفاظ العربية إلى طلب الاستخفاف، و قد رأينا سابقا كيف أن ابن جني ذكر بأن العرب امتنعت عن استعمال الأصل الثلاثي الذي على وزن فعل لاستكراههم الخروج من الكسر إلى الضم "والثلاثي جاء فيه لخفته جميع ما تحتمله القسمة، وهي الاثنا عشر مثالا، إلا مثالا واحدا فإنه رفض أيضا لما نحن عليه من حديث الاستثقال، وهو فعل وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضم" [01] ج1 ص72.

و امتنعوا أيضا أن يأتوا في الرباعي بمثال، فعلل، و فَعِلٍ لنفس السبب أيضا "وذلك أنهم كما حموا أنفسهم من استيعاب جميع ما تحتمله قسمة تراكيب الأصول، من حيث قدمنا ورأينا، كذلك أيضا توقفوا عن استفاء جميع تراكيب الأصول من حيث كان انتقالك في الأصل الواحد رباعيا كان أو خماسيا" [01] ج1 ص72.

ج-و هناك أمر آخر ينبغي أن نشير إليه في هذا الموضع و يتمثل فيما يعرف بحياة و موت بعض الألفاظ المدرجة في المعجم، فاللغة ليست ساكنة بحال من الأحوال، "فالأصوات والتراكيب والعناصر النحوية وصيغ الكلمات ومعانيها معرضة كلها للتغيير و التطور" [79] ص116.

و هذا التطور و التغير يعود إلى جملة من العوامل التاريخية، فالألفاظ عندما تنتقل من عصر تاريخي إلى عصر تاريخي آخر حدث فيه ما حدث من تغير في حياة الناس و عاداتهم و تقاليدهم و مخترعاتهم و ما جد عليم من صناعات جديدة وعلوم حديثة، كل هذا لا بد أن يجاريه تطور في الألفاظ كتطور معاني الألفاظ التالية: الفاسق، الوضوء، الجباية، الضرائب وغير ذلك كثير.

أضف إلى ذلك أن بعض الأصول تهجر وتندر من الاستعمال اللغوي التداولي بالرغم من أنها كانت مستعملة متداولة في العصور القديمة الماضية وكمثال على ذلك لفظة (بتك)، حيث إنها كانت معروفة منذ أمد بعيد إلا أنها هجرت والدليل على وجودها ورودها بين ألفاظ القرآن الكريم، و لولاه لانقرضت و البتك كما قال عنه الخليل هو: "قطع الأذن من أصلها" [66] ص111.

قال الله تعالى: "فليبتكنَّ آذان الأنعام" [سورة النساء من الآية 119]، و شرح الزمخشري هذا الأصل بقوله: "و تبتيكهم الآذان فعلهم بالبحائر، كانوا يشقون أذن الناقة إذا ولدت خمسة أبطن و جاء الخامس ذكرا و حرموا على أنفسهم الانتفاع بها" [80] ص299.

د- و لعل أبرز الأسباب التي تحول دون استخدام العدد الهائل من تلك الأصول المهملة هو "مبدأ التنافر الصوتي" و قد التفت الأقدمون و المحدثون إلى هذه الظاهرة، و كان أول القدماء طبعا الخليل بن أحمد لأنه مؤسس هذا العلم، و أول من قام بدراسة الجهاز الصوتي و تحديد صفات الحروف و مخارجها، وقد نثر آراء متفرقة حول أحكام مجاورة الحروف بعضها بعضا في مقدمة كتابه العين، ومن ذلك إشارته إلى عدم وجود كلمة عربية صدرها (نر) أي نون تليها راء، وعدم وجود أصل فيه (ضك) أي ضاد تليها كاف، و عدم جواز ائتلاف العين مع العين

و الهاء و الحاء و الخاء، لقرب مخارجها، و لذلك أهملت و كذلك كان الخليل السباق إلى جعل ائتلاف الحروف معيارا لمعرفة صحيح بناء كلام العرب من الدخيل.

و أشار بن فارس في كتابه الصاحبي إلى عدم تآلف أحرف الشفة أي الباء و الفاء و الميم في المفردة الواحدة حيث يقول: "و الباء من حروف الشفة، و لذلك لا تأتلف مع الفاء والميم، أما الفاء فلا تقاربها باء متقدمة ولا متأخرة، أما الميم فلا تتقدم على الباء ملاصقة لها بوجه أو متأخرة" [81] ص104.

و يقول ابن دريد في الموضوع ذاته: "و اعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان منها إذا تباعدت" [77] ج1 ص46.

و يواصل ليقول أيضا: "و اعلم أن أحسن الأبنية عندهم أن يبينوا بامتزاج الحروف المتباعدة" [77] ج1 ص49.

نستخلص من كل ما سبق أن تنافر الأصوات و تقارب مخارجها هو الأساس الذي حال دون استعمال عدد كبير من الأصول الناتجة عن قسم التركيب التي اعتمدها الخليل أساسا له في استخراج جميع أصول أبنية الكلام العربي.

و في الأخير يمكننا أن نصف النظرية الخليلية المعجمية بأنها نظرية متكاملة منهجا و مفهوما و تطبيقا، لأنها استطاعت الكشف عن جميع مفردات اللغة الموجودة منها بالقوة، والموجودة منها بالفعل، و استطاعت أيضا تفسير الأسباب التي جعلت المتكلم العربي يكتفي بنصف مليــون فقط من الأصول التي نتجت لديه و يهمــل بقية الأصول الأخرى –و ما أكثرها بالمقارنة بما اكتفى به–، و

تمكنت أيضا من تحديد الأسباب التي تركت المتكلم العربي ينآى عن استعمال بعض الأصول دونما سبب مقنع لذلك.

خـــاتمة:

لا شك أننا من خلال هذه الفصول وما احتوته من مباحث قد انتهينا إلى مجموعة من النتائج سنعرض لأهمها فيما يلي:

1- غاية الدرس اللغوي هي اكتشاف دقة النظام اللغوي و التدليل عليه.

2- سلامة هذه اللغة من التناقض، و أن كل ما نجده فيها من شذوذ، أو ما يبدو عليها من اختلال في النظام اللغوي، و من تنوع الاستعمال يعود إلى قواعد و ضوابط كلية.

3- الأصول المقدرة غير المستعملة عند الخليل بنيت أساسا على افتراض تحقق ممكنات القياس في التقدير دون الاستعمال، و معنى هذا أن ما قدره النحاة مما ترك استعماله لو جاء على ما يقتضيه القياس بحمله على نظائره لكان على تلك الصورة التي جاء عليها التقدير، و بنيت هذه الأصول أيضا على افتراض تحقق ممكنات القسمة التركيبية.

4- مزج الخليل في تدليله على الأصول المتروكة بين القياس و القسمة التركيبية في علمي النحو و الصرف، و اقتصر على قسمة التركيب وحدها في علمي العروض و المعجم العربي.

5- الأصول المتروكة الاستعمال موجودة في ذهن المتكلم العربي في نظر علماء اللغة، و ليست من عمل وهمهم و خيالهم، و دليلهم على ذلك، خروج بعض هذه الأصول إلى الاستعمال في بعض أمثال العرب و لغاتهم وفي ضرائر شعرهم.

6- نظر الخليل إلى العلوم اللغوية اللسانية نظرة متكاملة قادته إلى تحويل المدرك بالحس إلى مدرك بالعقل، و هذه هي خصائص التفكير الرياضي.

7- ابتكر الخليل نظرية إحصائية فريدة تقوم على معادلة رياضية تعتمد التحليل التوفيقي في باب الاحتمالات الرياضية، و هذا ما مكنه من حصر جميع كلمات العربية حصرا علميا بواسطة الأرقام، و حساب عدد أبنية كلام العرب، و مكنه أيضا من الكشف عن بحور الشعر العربي، ثم عمل بعدها على تمحيص ما نتج عن ذلك التصريف ليميزها إلى مستعمل و مهمل.

8- نظرة الخليل لنظام الإيقاع الشعري هي نظرة تجمع بين جانب المثال و جانب الواقع، و بذلك فقد بنى نظريته العروضية على ما هو موجود، و تطلع أيضا إلى ما يمكن وجوده.

9- إهمال ما أهمل مما يحتمله القياس و تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة من مفردات و تراكيب و بحور شعر، أكثره متروك للاستثقال و نفور طباع العرب منه.

10- البحور المهملة و كتابة الشعر على أوزانها، لا تمثل غير محاولة كتب عليها الإهمال، و قد خلت دواوين الشعراء من كل العصور من قصيدة واحدة جاءت على هذه الأوزان الستة.

11- التصور الذي انطلق منه الخليل لبناء نظرياته تصور موحد، و لذلك جاءت متماسكة و متواصلة على نحو محكم مؤكدة صدورها عن عقلية واحدة.

12- رفض الأصول المهملة في علمي النحو و الصرف، و في علم العروض و في علم صناعة المعاجم سيقود إلى فساد كبير في علوم العربية

قائمة المراجع

1) الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق عبد الحكيم بن محمد ، المكتبة التوفيقية.

2) كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط 3 ، 1998 .

3) ظاهرة التقدير في كتاب سيبويه ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه ، د.بن لعلام مخلوف ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2002 – 2003 .

4) الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1984 .

5) الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت لبنان ، ط5 ، 1986.

6) إشكاليات القراءة وآليات التأويل ، نصر حامد أبو زيد ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء، المغرب ، ط7 ، 2005 .

7) مجلة اللسانيات ، معهد العلوم اللسانية و الصوتية ، العدد 4 ، 1973 .

8) المختار من النصوص الفلسفية ، اختارها محمود يعقوب ، المعهد التربوي الوطني ، 1980 .

9) من نظريات العلم المعاصر إلى المواقف الفلسفية ، محمود فهمي زيدان ، دار النهضة العربية 1982.

10) المنصف ، ابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم ، ط1 ، 1954 .

11) مجلة التبين، العدد 22 ، 2004 .

12) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، عبد الرحمان الحاج صالح ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر ، 2007 .

13) لسان العرب ، ابن منظور، دار صادر، بيروت ، لبنان .

14) الإعراب في جدل الإغراب ، أبو البركات ابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، 1957 .

15) كتاب الاقتراح ، جلال الدين السيوطي ، جمعية دائرة المعارف العثمانية ، ط 2 .

16) المقتضب المبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .

17) المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د.كاظم بحر المرجان .

18) شرح الشافية الرضي الاستربادي ، تحقيق محمود نور الحسن وزملاؤه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1982.

19) الأصول ، د.حسان تمام ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، 2004 .

20) الأصول في النحو ، إبن السراج ، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط3 .

21) ظاهرة التخفيف في النحو العربي ، د. أحمد عفيفي ، الدار المصرية اللبنانية ، ط1، 1996 .

22) الانتصار لسيبويه ، ابن ولاد ، تحقيق د.زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، ط1 .

23) القياس في النحو ، منى إلياس ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ط1 .

24) علل النحو ، محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق جاسم محمد الدروسي ، مكتبة الرشد ، ط1، 1999 .

25) الرد على النحاة ، ابن مضاد القرطبي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط1 ، 1999 .

26) في اللغة العربية و بعض مشكلاتها ، أنيس فريحة ، دار النهار ، ط1 ، 1980 .

27) مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الدار البيضاء ، 1986 .

28) مجلة اللسانيات ، معهد العلوم اللسانية والصوتية ، العدد 1 ، 1972 .

29) اللغة والنحو بين القديم والحديث ، د.عباس حسن ، دار المعارف ، ط2 .

30) في النحو العربي ، د. مهدي المخزومي ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، ط2 ، 2005 .

31) أصول النحو العربي ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط6 ، 1997 .

32) نظرات في التراث اللغوي العربي ، د. عبد القادر المهيري ، دار المعارف الإسلامية ، 1993 .

33) رؤية خاصة حول الدوائر العروضية ، خلفان بن ناصر الجابري www.nizwa.com

34) نظريتي في تقطيع الشعر، د.مصطفى حركات ، دار الآفاق ، الأبيار ، الجزائر .

35) كتاب العمدة في نقد الشعر، ابن رشيق القيرواني، شرحه د.عفيف فايق حاطوم ، دار صادر بيروت ، لبنان ، ط2 ، 2006 .

36) العيون الفاخرة على خبايا الرامزة ، المخزومي الدماميني ، المكتبة الأزهرية للتراث ، 1992.

37) الطريق المعبد إلى علمي الخليل بن أحمد ، د.عبد الحميد السيد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث ، ط1 ، 2000 .

38) الجامع في العروض و القوافي ، أبو الحسن بن محمد العروضي ، تحقيق د.زهير غازي زاهد وآخرون ، دار الجبل ، بيروت ، ط1 ، 1996 .

39) القريب أم المتدارك ، د.عقيل مرعي ، دار القلم العربي ، حلب ، سوريا ، ط1 ، 2004 .

40) شرح تحفة الخليل في العروض و القافية ، عبد الحميد الراضي ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1968 .

41) إيقاع الشعر العربي من الدائرة إلى الحرف ، د.أحمد فوزي الهيب ، دار القلم العربي ، حلب، سوريا ، ط1 ، 2004 .

42) المدارس العروضية في الشعر العربي ، عبد الرؤوف بابكر السيد ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع و الإعلان ، طرابلس ، ليبيا ، ط1 ، 1985 .

43) في العروض والإيقاع الشعري ، صلاح يوسف عبد القادر ، شركة دار الأيام الجزائر ، ط1 ، 1997 .

44) مفتاح العلوم ، أبو يعقوب السكاكي ، حققه د. الحميد الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1 ، 2000 .

45) حول النظائر الإيقاعية في الشعر العربي ، أحمد محمد وريث ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان ، ليبيان ، طرابلس ، ط1 ، 1985 .

46) أهدى سبيل إلى علمي الخليل ، أ. محمود محمد مصطفى ، المكتبة الأزهرية للتراث، ط2 ، 2002 .

47) العقد الفريد ، إبن عبد ربه الأندلسي ، شرحه أحمد أمين وآخرون ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 1982 .

48) علم العروض والقافية ، عبد العزيز عتيق ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ط1 ، 2006 .

49) الكافي في العروض والقوافي ، الخطيب التبريزي ، شرح محمد أحمد قاسم ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، 2004 .

50) ميزان الذهب في صناعة شعر العرب، أحمد الهاشمي، دار السعادة القاهرة مصر ط9، 1983.

51) العروض والقافية مع الحاشية الكبرى للدمنهوري ، دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى الباني الحلبي وشركاؤه ، 1999 .

52) شرح الصبان على منظومته في علم العروض وهي الكافية الشافية في علمي العروض والقافية ، الشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي ، المطبعة الخيرية ، القاهرة ، ط2 ، 1321 هـ .

53) منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، أبو الحسن حازم القرطاجني ، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط 1، 1981 .

54) نظرية إيقاع الشعر العربي ، محمد العياشي ، المطبعة العصرية ، تونس ، 1976 .

55) موسيقى الشعر ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر ، ط3 ، 1965 .

56) نظريات الشعر ، مصطفى حركات ، دار الآفاق ، الجزائر .

57) في البنية الإيقاعية للشعر العربي ، د. كمال أبو ديب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1974 .

58) علم العروض الشعري في ضوء العروض الموسيقى ، عبد الحكيم العبد ، دار غريب للطباعة و النشر ، القاهرة ، ط2 ، 2005 .

59) العروض و القافية ، دراسة في التأسيس و الاستدراك ، محمد العلمي دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ط1 ، 1983 .

60) موسيقى الشعر العربي ، يوسف حسني عبد الجليل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، جمهورية مصر العربية ، 1989 .

61) عروض الخليل مالها و ما عليها ، ياقوت أحمد سليمان ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ط1 ، 1989 .

62) القسطاس المستقيم في علم العروض ، أبو القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري ، تحقيق فخر الدين قباوة ، مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان ، ط2 ، 1989 .

63) العصر العباسي الأول ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط9 .

64) في أصول التوشيح ، سيد مصطفى غازي ، دار المعارف ، الإسكندرية ، ط4 ، 1979 .

65) المعجم اللغوي العربي ، من النشأة إلى الإكتمال ، ابن حويلي الأخضر ميدني ، دار هومة الجزائر، 2003 .

66) كتاب العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ترتيب وتحقيق د.عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

67) النظريات المعجمية العربية وسبلها إلى إستيعاب الخطاب العربي ، د.محمد رشاد الحمزاوي ، مؤسسات بن عبد الله للنشر والتوزيع ، تونس .

68) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي ، محمد جاد المولى وآخرون ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر، ط4 ، 1985 .

69) مقدمة الصحاح ، أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، 1984 .

70) البحث اللغوي عند العرب ، د.أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، مصر، ط6 ، 1988 .

71) النظرية اللغوية في التراث العربي ، د.محمد عبد العزيز عبد الدايم دار السلام ، القاهرة ، مصر، ط1 ، 2006 .

72) دراسة إحصائية لجذور معجم الصحاح باستخدام الكمبيوتر ، د.علي حلمي موسى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1978 .

73) دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح ، بيروت ، لبنان ، 1970 .

74) مصطلح المعجمية العربية ، د.أنطوان عبود ، الشركة العامية للكتاب ، بيروت ، لبنان، ط1، 1991 .

75) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر ، ط7 ، 1994.

76) رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ، د.حسن خميس الملخ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2007 .

77) جمهرة اللغة ، ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن ، تحقيق وتقديم رمزي منير البعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط1 ، 1987 .

78) معجم التاج، الزبيدي ، محمد بن الحسن .

79) عوامل التطور اللغوي ، د.أحمد عبد الرحمان حماد ، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع .

80) الكشاف ، أبو القاسم جار الله الزمخشحري ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

81) الصاحبي في فقه اللغة ، أحمد بن فارس ، مطبعة السلفية ، القاهرة ، 1910 .